راندولف ج. ادامس

المغزى التاريخي للثورة

ترجمة : فوزي قبلاوي

إهداءات ٢٠٠٣

اللواء أ.ح / محمد ضياء الدين زهدي

القاهرة

راندولف أدامس

المعنى السياسي للثورة

ترجمة
فوزي قبلاوي

المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر
ص.ب: ٣٥١٥ بيروت. لبنان

This book is a translation of POLITICAL IDEAS OF THE AMERICAN REVOLUTION by Randolph G. Adams, the third edition of which was published and c copyrighted 1958 by Barnes & Noble, Inc., the 2nd edition was copyrighted by Randolph G. Adams and the 1st by Trinity College. This translation has been published with the permission of Barnes & Noble, Inc., 105 Fifth Avenue, New York 3, N. Y., U. S. A.

تعليـــق

بقلم مريل جنسن

يُعتبر كتاب «مبادىء الثورة السياسية» في امريكا الاول من نوعه اذ خصص بكامله لمعالجة هذا الموضوع واصبح مرجعاً يصلح لكل الازمان .

في اعقـــاب الحرب العالمية الاولى حصر راندولف ج . أدامس همه ، شأنه في ذلك شأن الكثيرين غيره ، في معالجة مشكلة التنظيم الدولي كما تجسّد في عصبة الامم آنذاك وقد أكد ان الكتاب قبل كل شيء ، مساهمة منه في خدمـــة القانون الدولي كما وانه فصل من التاريخ البريطاني ، واضواء على تاريخ الولايات المتحدة الامريكية .

ان كتّاباً كثيرين تحولوا في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، عن البحث في الدروس التي يعلمها التاريخ ولا سيما فيما يتعلق بالمنظمات الدولية الى دراسة تاريخ الولايات الاميركية لفترة ما بعد الثورة مع اهتمامهم الخـــاص بدراسة التجارب التي رافقت مرحلة الاتحـــاد وصدور دستور الولايات المتحدة الامريكية عام ١٧٨٧ . ولكن تجربة ادامس كانت فريدة في نوعها لأنه يبـــدأ بحوثه بدراسة المناقشات النظرية التي دارت بين المستعمرات الامريكية وبريطانيا العظمى قبل عام

١٧٧٦ في محاولة لاكتشاف العبرة والدروس منها .

هذا ، وبالنظر الى اهتمامه الخاص بهذا الموضوع،فقد تمكن من اعطائنا تفسيرات خاصة عن النظريات السياسية قبل عام ١٧٧٦ ، كما افترض حدوث تغيير جذري على طبيعة التفكير السياسي بعد هـــذا التاريخ ، وان القضية سابقاً كانت تنحصر في العلاقة بين الحكومـــة البريطانية والمستعمرات ثم اصبحت بعد ذلك التاريخ قضية تشكيل حكومات محلية ضمن الولايات المتحدة الامريكية نفسها . ولو انه حـــاول دراسة الاوضاع بعد عام ١٧٧٦ لاكتشف استحالة تجزئـة تاريخ تلك الحقبة التي سادت النظرية السياسية فيها ، اذ ان المشكلة كانت تنحصر في قضية واحدة : مشكلة العلاقة بين حكومة مركزية وحكومات محلية .

وغرض هذا التعليق توضيح الفكر السياسي الذي كان جزءاً من التقاليد الامريكية عندما نشب الخلاف مع بريطانيا العظمى عــام ١٧٦٣ . وكذلك الاشارة الى بعض النواحي الجديدة لهذه القضيــة والتي اراها جديرة بالدرس ، كما أنه لفت النظر الى بعض ما كتب عن هذه القضية بعد نشر هذا الكتاب . واعتقد ان هذا الكتاب ، مضافاً الى ما كتب بعده يكفي لايفاء هذه القضية حقها من البحث .

التراث الانجليزي

لم تكن مناقشات وحجج الامريكين الذين طالبوا بحقوقهم

وسلطاتهم من الوطن الأم قبل عام ١٧٦٣ ، في معظمها، تدور حول افكار سياسية جديدة ، بل كان كل ما فعلوه تأكيدا لمبادىء وآراء سياسية قديمة عرفوها في موطنهم الاصلي ، وارادوا تحويرها قليلا فقط بحيث تلائم وضعهم الحالي . ولم يكن في الامر من جديد سوى الطريق التي عولجت بها تلك المبادىء والنظريات وكذلك التشديد الذي ابداه الاميركيون لتطبيقها مما لم تعرفه بريطانيا من قبل .

حمل المستعمرون الانجليز الاوائل معهم الى امريكا افكارا سياسية هي في الاساس التاريخ السياسي البريطاني والدستوري وقد تم ذلك في الوقت الذي اشتدت فيه المناقشة والجدل بين التاج البريطاني والبرلمان حول توزيع السلطة بين اجهزة الحكومة التنفيذية والتشريعية ، فآزر المستعمرون الاميركيون مطالب البرلمان ضد العرش . وعندما تطور تشريعهم الخاص في القرن السابع عشر نظموا انفسهم على غرار مجلس العموم البريطاني واستعملوا نظرياتهم في الحقوق البرلمانية في صراعهم مع حكام واصحاب المستعمرات، فشددوا على حرية الانتخابات والكلام وحرية المطالبة برفع المظالم واصلاح الاخطاء وطالبوا بصفتهم يمثلون الشعب ، ان يراقبوا جميع الضرائب والطرق التي ستصرف بموجبها . وقامت معارك كلامية حامية الوطيس في المستعمرات بين المشترعين الصغار والحكام والملاكين .وكان النصر حليف المشترعين الصغار . وما ان حل عام ١٧٦٣ حتى

كان كل مجلس تشريعي محلي في المستعمرات يعتبر نفسه صورة مصغّرة عن مجلس العموم البريطـاني نفسه ، يعتز اعضاؤه بحقوقهم وامتيازاتهم كأي عضو في البرلمان البريطاني تماما .

أما الميراث الثاني الذي اكتسبه المستعمرون من بريطانيا فكان كناية عن مجموعة من المبادىء التي تتعلق بحقوق الفرد والتي كانت تلخص في بريطـانيا بجمـلة واحدة هى « حقوق الرجل الانكليزي » فطالب الاميركيون بتطبيق هذه الحقوق عليهم . وذكرت المواثيق الاولى بأن جميع الاطفال الذين يولدون في المستعمرات او في عرض البحار يتمتعون بنفس الحق كما لو انهم ولدوا ضمن اراضي الدولة البريطانية . فاعتمد الاميركيون على هذه العبارة وطالبوا بتطبيقها نصا وروحا ، وكانوا يعلمون ماهية تلك الضمانة وغيرها كضمانة حصانة النائب لذلك راحوا يقدمون العرائض التي شددوا فيها على ضرورة منحهم الضمانات ضد الاعتقال والسجن بدون مبرر قانوني ، وان لا تفرض عليهم ضرائب سوى تلك التي يحددها ممثلوهم في المجلس التشريعي وغيرها . تلك كانت المبادىء التي رسخت في اذهان المستوطنين في امريكا قبل المناقشات الحـامية التي جرت في عام ١٧٦٣ .

الضرائب والتمثيل ١٧٦٣ – ١٧٧٦

كانت البادرة العملية الأولى، للمناقشات النظرية بعد ١٧٦٣، محاولة البرلمان البريطاني ان يجبي اموالاً عن طريق فرض

الضرائب المباشرة على المستعمرات ، وكان ذلك في قانون ضريبة السكر عام ١٧٦٤ وتلاه قانون ضريبة الطوابع ، مما طرح القضية بعنف على بساط البحث . اذ انه بدا مخالفاً لتشريع كان قد اوجده (برلمان) بورجسيست بولاية فرجينيا حيث اجتمع اعضاؤه للمرة الاولى في صيف ١٦١٩ وقرروا فيما قرروه مطالبة الملك ان لا يعين حاكماً بدون موافقة مجلسهم ، وخرجوا بتوصيات تمنع مثل ذلك الحاكم من فرض أي نوع من الضرائب .

وجـاء في عريضتهم : « وفوق كل هذا نرجو ان نحتفظ بحرية مجلسنا التشريعي ... الامر الذي لا يمكن ان يرضينا غيره . » وفي ذات الوقت اصدر المجلس قانوناً يؤكد ان « الحاكم لن يفرض اية ضريبة على المستعمرة او اراضيها او ممتلكاتها غير تلك التي يوافق عليها المجلس ، وكذلك تجبى هذه الضريبة وتستعمل حسبما يقرر المجلس . »

وبينما كانت المجالس التشريعية آخذة بالازدياد كانت تتجه جميعها لمنع أي كان من فرض الضرائب دون موافقة اعضائها . وعندما حل الملك جايمس الثاني مجلس فرجينيا وعين حاكماً جديداً انصرف لفرض الضرائب ، ثار سكان فرجينيا كتلة واحدة ضد هذا العمل . واعلنوا « ان الرجل البريطاني لا يمكن ان يخضع لاية ضريبة سوى تلك التي يرضى بها ويسنها ممثلوه الشرعيون» .

وعندما انتصر البرلمان على الملك في عـــام ١٦٨٩ اعتبر الاميركيون ذلك نصراً للمبادىء التشريعية التي وضعوهـا . وبعـــد الصراع الذي كانت تخوضه المجالس التشريعية مع السلطة الخارجية للتصرف بحرية في بعض مـا يخصها ، اعلن مجلس التشريع في فرجينيـا بأن له وحده الحق بأن يفرض الضرائب وان كل هيئة سواه تحاول ذلك تعتبر غير شرعيـة وغير عادلة ويعتبر تصرفهـــا عملاً يقضي على حرية الانجليز والاميركان على السواء ... وتبعته المجالس الاخرى طالبـة رفض الضرائب الا بايعاز منهـا . واعتمدت في ذلك على ما جاء في البراءة الملكية: « لن تفرض ضريبة او تجبى مساعدة او تقدير او مكوس او قروض او منح او اية فريضة مها كانت على اي فرد من رعايا جلالتها داخل هذا الاقليم او على ممتلكاته باية حجة او ذريعة كانت الا باجراء وموافقـــة الحاكم والمجلس وممثلي الشعب في اجتماع قانوني رسمي .. »

ولما حاول الحاكم المجادلة في الامر وقف افراد الشعب في وجهه متسلحين بالنص المار ذكره والذي يمنـــع اياً كان من فرض اي نوع من انواع الضرائب الا ما يقرره الشعب نفسه عن طريق ممثليه، وقالوا ان هذا حق طبيعي للمواطن بصفته احد رعايا المملكة يتمتع بما يتمتع به المواطن في الوطن الام نفسه .

وفي نهاية عام ١٧٦٥ توصل الاميركان الى وضع نظريـة اساسية فيما يتعلق بالضرائب ولو ان ذلك رافقـــه بعض

التشويش حول السؤال المتعلق فيما اذا كان الاميركيون يستطيعون ان يمثلوا في البرلمـــان او انهم كانوا ممثلين فعلا . وكان مصدر التشويش تلك المنشورات المتناقضة التي وزعها جيمس اوتيس وقال فيها بأن سلطة البرلمان تشمل المستعمرات غير انه نفى ان تكون لذلك البرلمان سلطة فرض الضرائب الا اذا كان الاميركيون ممثلين فيه . غير انه تراجـــع عن ادعـــاءاته بعد ان شعر بأنه سيلاحق وعاد ووزع مناشير جديدة جاء فيها بأن للبرلمـان الحق بأن يفرض الضرائب . ولكن هـــذا كان كافياً للدلالة على ان اوتيس لا يعبر عن رأي الاميركيين .

وبرز الى الوجود عام ١٧٦٧ خلاف جديد حول الضرائب الداخلية والخارجية غير ان وليام بيت عارض فكرة فرض الضرائب على المستعمرات من الداخل . ولكن قانون تاونسند فرض الضرائب غـــير المباشرة « الخارجية » بشكل رسوم استيراد بحجـــة السعي لتنظيم التجـارة بالرغم من احتجاج الاميركيين على ذلك وكانت الاحتجاجات مشتركة من قبل جميع المجالس التشريعية في البلاد .

وعندما تبين لتاونسند ان توماس هاتشيسون زعيم مجلس الشيوخ انئذ كان مقتنعا بصلاحية البرلمان لفرض الضرائب ، سارع الى اصدار قانون خاص عام ١٧٧٦ ولكنه تخطى الحدود في قواعده الجديدة مما ادخل الشك في نفوس الاميركيين بأنه

يسعى لجمع الاموال لاستعمالها في اغراض سياسية ولذلك لقي قانونه الجديد معارضة شديدة ... وهكذا تخلت بريطانيا عن قانون تاونسند عام ١٧٧٠ بينما احتفظت بالضريبة على الشاي غير ان الاميركين اقلعوا عن شرب الشاي امعانا منهم في محاربة هذا المبدأ وتثبيتا لمطلبهم « لا ضريبة دون تمثيل » والا فالضريبة يفرضها الحكام بموافقة البرلمان وعن طريق قانون يصدره البرلمان ويوقعه الحكام .

وحاولت بريطانيا ان تصل الى اغراضها بتقسيم الضريبة الى قسمين : داخلية وخارجية . واعلنت عن قبولها اشراف البرلمانات المحلية في امريكا على فرض الضرائب الداخلية متمسكة بحقها هي بفرض ضرائب مباشرة ولمصلحتها هي بالذات على المستعمرات، وسمتها «ضرائب خارجية» وكان الفشل نصيب هذه المحاولة ايضاً اذ اعلن جايمس اوتس عام ١٧٦٤ انه لا اساس قانونياً البتة للتمييز الذي يعلنه بعض البريطانيين بين الضرائب الداخلية والخارجية المفروضة على المستعمرات .وكان المقصود بالضريبة الداخلية تلك التي تتعلق بالاراضي والاملاك والعقارات اما الخارجية فتتعلق بالتجارة .

وكان موقف الاميركيين يزداد وضوحاً واصبح يتلخص بجملة واحدة هي خلاصة حجج واسانيد جون ديكنسون :

« ليس لأحد أياً كان ان يفرض على المستعمرين ضرائب الا مجالسهم التشريعية الخاصة ».

العرش ، والبرلمان ، وحكومات المستعمرات

بالرغم من ان قضية فرض الضرائب كانت السبب المباشر للمعركة الدستورية السياسية بين المستعمرين وبريطانيا فان حقيقة المعركة كانت تدور حول مبــدأ « وضع حكومات المستعمرات بالنسبة للحكومة المركزية في الوطن الأم ومن ثم تحديد العلاقة بين البرلمان البريطاني والبرلمانات أي مجالس الولايات . ومما عقّد القضية ان المستعمرة نفسها تعتمــد في كيانها القانوني على براءة اعلانها التي يصدرها الملك .. وهكذا تكون سلطات الحكومات المحلية مستمدة قانونياً من العرش الذي يمنح بعض سلطاته الى الحكومات المحليــة . فصارت القضية من وجهة نظر العرش ، محاولة تلك الحكومات سلبه جميــع سلطاته ووضعها في يدها . اما وجهة نظر المستعمرين فتتلخص بالسؤال : هل من حق العرش ان يبدل او يغير او يسحب الحريات الاساسية الممنوحة في براءة اعلان قيام المستعمرة ؟ والجدير بالذكر ان تلك البراءات كانت تعتبر المستعمرين مواطنين بريطانيين يتمتعون بنفس حقوق المواطن الانكليزي في الوطن الأم، تلك الحقوق التي اكتسبها بانتصار البرلمان البريطاني في معركته الدستورية ضد العرش .

ورغم ان الأمريكيين اعتبروا انتصار البرلمان انتصاراً لهم فقد وجدوا ان ذلك البرلمان «المنتصر» اخذ يزيد من تدخلاته في الشؤون الداخلية للمستعمرات حتى صار في نظرهم خصماً

اكثر منه صديقاً . وهنا عادوا وطرحوا السؤال الدستوري التالي على بساط البحث والجدل : هل يحق للبرلمان ممارسة امتيازاته وحقوقه المكتسبة من العرش على المستعمرات ايضاً ام انها يجب ان تقتصر على بريطانيا وحدها ؟

وقد بدأ هذا السؤال يتردد بكثرة عندما اقسم الملك وليم والملكة ماري عام ١٦٨٩ في حفلة تتويجها «انهما سيحكمان بريطانيـــا والمستعمرات « بموجب القوانين التي يصدرها البرلمان » .. وهكذا بدا ان البرلمان البريطاني سيتحكم في المستعمرات بدلاً من الملك .

واندفع البرلمان يشترع ضد رغبة المستعمرين واصدر ، من جملة ما اصدره من قوانين ، قانوناً يحدد تطور ونمو الصناعة في المستعمرات وألحقه بقانون يمنع المستعمرات من اصـــدار أوراق مالية مستقلة قابلة للتداول. وعارض الامريكيون كل ذلك واعتبروه عملا غير قانوني .. واعلنوا ان البرلمان هو برلمان بريطانيا وحدها وليس برلماناً للمستعمرات.

وفي صيف عام ١٧٧٤ لخص توم جيفرسون الرأي العام الامريكي آنذاك بقوله : « لا يخضع سكان ولايات « امريكا البريطانيـــة » الا للقوانين التي سنت في الايام المبكرة لاستوطانهم وللقوانين الأخرى التي سنّت من ذلك الحين من قبل مجالسهم المحلية المنتمية ويسيرون في كل ذلك على هدي الحريات الاساسية للانسان والتي ثبتتها منظماتهم الدستورية...» وبعد عامين من ذلك اعلن جيفرسون نفسه إستقلال الولايات المتحدة

اما الرد البريطاني فكان عنيداً لا يحيد قيد شعرة عن سياسة العرش والبرلمان رغم التفنن في تغيير طرق عرضه، ويتلخص بان الولايات المتحدة قامت ببراءة صادرة عن العرش فهي تخضع إذن لسلطته وبالتالي لسلطة البرلمان البريطاني . واعلن البريطانيون بصراحة ان «أي تشريع اوقانون سيتعارض مع قوانين البرلمان الام يعتبر باطلا وغير ذي موضوع البتة» .

وهكذا عجز البرلمان البريطاني عن ان يرى الخطر الكامن في موقفه المتصلب .

التراث الديمقراطي في التفكير السياسي

اعلنت وثيقة الاستقلال الامريكي :

« يولد الناس متساوين وقد منحهم الله حقوقاً ثابتة لا تتغير ، منها حق الحياة والحرية والسعي وراء السعادة ، وان الحكومات تقوم من بين الافراد مستمدة سلطتها من الشعب.. وان اية حكومة تصبح عامل تهديم لهذه الحقوق المقدسة تعرض نفسها لحق الشعب في تبديلها او ازالتها .. »

وبهذا الاعلان غيّر الامريكيون اتجاههم من المطالبة بالحقوق الممنوحة لهم ببراءة تأسيس المستعمرات ، وتطبيق حقوق الرجل البريطاني عليهم ،الى تقليد سياسي آخر جديد من حيث تطبيقه ، قديم من حيث قدمه في افكارهم وتراثهم التقليدي بل انه قديم قدم تاريخهم كله . فالعودة الى القانون الطبيعي وقانون سيادة الشعب كان عملا رائعاً تعود اصوله التاريخية الى الثقافة الغربية منذ كتابات الاغريق القديمة عن الانسان .

وهكذا ظهر وثبت ان كلمة ديمقراطيـة لم تكن غريبة عن تفكير واحاسيس الشعب الامريكي منـــذ ان وطئت أقدام المستعمرين الأُول ارض العالم الجديد . ورغم قيـــام جماعـــات منهم لا تؤمن ، كجماعة الكويكرز المتدينين ، بالديمقراطية السياسية ، كان هناك جماعات اخرى ارتأت ان الكنيسة الرسمية أي كنيسة الدولة عمل باطل لأن الكنيسة الصحيحة هي التي تنبع عن « اتفـاق عدد من الناس ذوي الافكار المتشابهة على اقامة مجتمع متجانس في افراده .. »

اعتمد المؤتمر المعقود في مدينة نيو لندن في ١٠ كانون الأول عام ١٧٦٥ التوصيات التالية :

١ – كل حكومة تؤلف بشكل قانوني يجب ان تصدر عن قبول الناس ورضاهم .

٢ – ان الحدود التي يضعها الشعب لتلك الحكومة هي الحدود النهائية التي يستطيـع الموظف الحكومي ان ينفـذ وظيفته وواجباته داخلها بصورة « قانونية » اي انه يفقـد قانونيته ان هو تجاوزها .

٣ –اذا حدث وتجاوزت الحكومة تلك الحدود فان من حق الشعب استعادة سلطتها وممارستها بنفسه لأنه هو الذي منحها اياها

ويرى المراقب التاريخي الذي يقرأ مثل هذه القرارات تصدر عن مؤتمرات صغيرة كمؤتمر مدينة نيولندن ان المفكرين في المستعمرات كانوا يستهدفون الاستقلال منذ عام ١٧٦٥ .

قالت مجلة بروفيدانس عام ١٧٧٢ :

« اذا لم تسترعي شكاوى الاميركيين اهتماماً اكثر مما استدعته حتى الآن ، فان لنا الحق المطلق والعذر القائم امام العالم اجمع لأن نلجأ الى وسائل اخرى ، واقصد بذلك ان نقيم حكومة خاصة بنا مستقلة عن بريطانيا العظمى ... »

وهكذا يتضح ان جيفرسون ، عندما وضع مسودة وثيقة اعلان الاستقلال كان يعمل عن معرفة بالرأي العام واتصال وثيق به .. بل لقد قال في وقت لاحق لوضعه وثيقة الاستقلال : « لقد كنت استقي افكاري من الهواء فلقد كانت هذه الافكار تملأ الجوّ .. »

١

مبدأ الانتظار (والتوقف)

اصبحت امريكا بعد الحرب الفرنسية والحرب الهندية ، شعباً كبيراً اخذت ملابسه السياسية القديمة تضيق عليه. ولم يأت جواب نظام الحكم الاستعماري القديم على المطالبة بمنظمات جديدة تليق بالظروف الجديدة الا بمشاكل اشد تعقيداً من الأولى. ولقد ادى عجز الوطن الأم عن فهم الظروف الجديدة في المستعمرات الى الحرب الدموية عام ١٧٧٥ . ان الحرب ضد الرجعية تؤدي دوماً الى نتيجتين ، الأولى الصدام الدموي ، وهو نتيجة مخزية ، والثانية : تشحذ همم الفكر وتغني حقوله بالجديد ، ذلك ان الصراع يتطلب من الانسان اخراج احسن واقوى ما عنده .

قال مؤرخ انكليزي :

اعتاد الشعب البريطاني على تقاليد جامدة وعادات نمطية قديمة فلم يكن لخياله ان يسعفه باستنباط الوسائل للتغلب على المشاكل التي تواجهه ابان الازمات كمشكلة ايرلندا

والمستعمرات في امريكا البريطانية التي بدا ان لهـا ارادة خارقة لم يفهمها البريطانيون والتي اصبحت فيما بعد «الولايات المتحدة الاميركية» .. كما ان غياب الخيال الخصب الذي كان بمقدوره استنباط نظرية سياسية فعالة بالنسبة لايرلندا ترك الامر يتأرجح بين طرفي نقيض : الاعتماد الكلي او الاستقلال الكلي ... وكان ذلك أصل الشر كله .

فهنا ، في هـذا المثل بالذات تظهر القضية الاساسية للسياسة الدولية . وليست ايرلندا الوحيدة التي تؤلف مثالاً على عجز الانسان عن استنباط نظرية معقولة عن مفهوم «السيادة» . فكما قال روبرت لانزيغ ان تسعة اعشار مشاكل العالم تنبع من مفهوم ما يسمى «بالدولة ذات السيادة» . لم تتحمل المستعمرات الثلاث عشرة ما تحملته ايرلندا . ولقد نجد في رفضهم الخضوع دلائل عن ظهور افكار جديدة منطقية قادرة على مواجهة قضية النظـام السياسي المعقد في العالم فلقد نجحت النظريات التي اقام عليها الامركيون اتحادا بين دول تدعي « السيادة » ومع ان مهمة المجتمعين في فيلادلفيا عام ١٧٨٦ كانت ابسط من المهمة التي واجهت منظمي عصبة الامم او الكومنولث البريطاني ، فان مـا حققوه يستحق التقدير والدراسة .

وهنا يجدر بنا ان نذكر ان نجاح بريطانيا في تنظيم امور دول الاعضاء في الدومنيون البريطاني عن طريق منحهم الحكم

الذاتي وتجاربها في الهند ومصر وايران وكذلك فشلها في قضية ايرلندا عبر عـدة قرون او قضية الولايات الثلاث عشرة التي اصبحت فيما بعد (ونتيجةذلك الفشل) تؤلف الولايات المتحدة الامريكية لأمر يستحق كل عناية . فكان لا بد من الوصول الى نظرية تنسق بين مدارج «السيادة» ، تلك السيادة التي قال عنها دكتور جونسون انها امر لا يقبل التجزئة او التدريج اي ان السيادة مطلقة لايمكن ان تكون على درجات او رتب .

يلاحظ الباحث في الامر عاملين اثنين متناقضين يبدو من الصعب التوفيق بينهما ، الاول الحـاجة الى سلطة مركزية تذكر «المجتمعات» او الجمـاعات المختلفة في المجتمع الواحد بواجباته تجاه الاطراف الاخرى ، والثاني هو الحاجة الى قوة ضد المركزية قادرة على ان تحفظ لكل جماعة حقها وسلطتها بان تتطلب في حرية حسب طبيعتها وخصائصها الذاتية . ومن اليسير مـلاحظة هـــذين العاملين في التفكير السياسي للثورة الامريكية . ومن البديهي ان فشل الرجل في خلق توازن بين هذين الاتجاهين او العاملين كان من اسباب قيام الثورة الامريكية والنهاية التي وصلت اليها .

يقال ان غرض الفكرة التحررية الحديثة هو الاتحاد ، ولـكنه ليس الاتحاد الذي لا يسعى الى ضم ودمج الجماعـات او الدول المختلفة في واحد اكبر بل نحو تفكك الجماعة الواحدة الكبيرة الى عدة مجموعات . فرجال الدولة البريطانيون مثلا لا

يرمون الآن الى خلق بريطانيا اكبر بل الى تقسيم الامبراطورية الى مجموعة شعوب « كومنولث » . وواجبنا الآن البحث في مدى تأثير الثورة الامريكية في هذا الاتجاه السياسي الجديد.

ولا يهمنا الان بحث النواحي الاقتصادية من المشكلة، رغم اهميتها، اذ ان مثل هذا العمل يتطلب مجلدات كاملة ، كما ان الآراء الاقتصادية التي ابداها الساسة من الجانبين آنذاك كانت بسيطة وبدائية بشكل يدعونا الى اهمالها في هذا البحث مكتفين بمثل بسيط فيها . ظلت بريطانيا سنين طويلة تدعي انها صرفت الملايين من الجنيهات في الدفاع عن المستعمرات وحمايتها وان من حقها على الاقل ان تستعيض عن ذلك بفرض بعض الرسوم والضرائب بينما اجاب المستعمرون بذكر وسرد التضحيات الاقتصادية التي قدموها للأمبراطورية وظلوا يذكرون بفصاحة وزلاقة المصاعب والعقبات التي واجهوها في غزوهم لبلاد برية موحشة . . وكذلك المعارك التي كان عليهم خوضها ضد الطبيعة والهنود لكي يبنوا لانفسهم الوطن الذي بنوه . وعلق كاتب بريطاني واقعي على هذا الجدل بقوله : -

«ان ما فعله كل من الطرفين كان لمصلحته الخاصة ولاسباب ودوافع هو اخبر بها من الآخر . ! »

كما علق شاعر بريطاني ساخر على الوضع آنذاك بقوله :

« بارك ياألهي مليكنا المخلص »

وبارك معه مجلس النواب واللوردات

واذا قام ذلك الكونغرس
فباركه ايضاً يارب ! .

ونعود الآن للقول بان مهمتنا الاولى هي اظهار الفكر السياسي للثورة الامريكية واثره في الفكر الانساني بصورة عامة .

ان قصة محاولة دمج الجماعـــات البشرية او الحكم بين مطاليبها المختلفة تملأ صفحات طويلة من التاريخ فلقصة القانون الدولي والحكومة الاتحـــادية اهمية كبرى على الامور المتعلقة بارادة مصالح الجماعات المختلفة داخل نطاق الدولة الواحدة وكذلك ايجـــاد الحلول الموفقة للعلاقات بين اتحادات العمال والكنيسة وباقي منظمات المجتمع . ان لهذا العلم اهمية قصوى لأن للنظريات السياسية تأثيراً كبيراً على مجرى حياتنا بل على مسائل تفكيرنا اليومي ، ولربما كان للاجيال القادمة كلمة الفصل في هذه المشاكل .

٢

قضية الاستعمار البريطاني

في القرن الثامن عشر

ظلت المستعمرات التي كانت تعتبر مزارع نائية لا اهمية لها في امبراطورية شاسعة واسعة موضوعاً غامضاً لا يلفت انتباه المؤرخ حتى قيام الحرب الذي انتهى بصلح عام ١٧٦٣ ..

هكذا كان رأي مؤرخ بريطاني يمكن نعته بالنظرة العلمية بمعنى الكلمة الحديث وهذه النظرة بالذات هي احد العوامل التي تدعو البحاثة لأن يعود الى فترة الحرب المنتهية عام ١٧٦٣ والحرب التي نشبت عام ١٧٧٥ بحثا وراء الحقائق لفهم قضية الاستعمار فقد كشفت تلك الحرب التي انتهت بطرد الفرنسيين من شمال امريكا ان المستعمرات لم تعد مراكز بعيدة جدا في اطراف الامبراطورية لا يهتم بها احد بل اصبحت اجزاء هامة من الامبراطورية يمكن الاعتماد عليها خاصة كمنبع للمال ومصدر للرجال اللازمين للدفاع عن الامبراطورية. فمشكلة الامبراطورية اذن كانت تكمن في قضية اشارة تنظيم بناء

الامبراطورية لكي يصبح قادرا على مواجهة الحـــالة الجديدة، الناجمة عن بروز مستعمرات ما وراء البحار التي لم تعد مزارع اومراكز تجارية لا اهمية لها تحكمها مجالس الشركات الاستغلالية، بل باتت تستحق منحها مكانها اللائق في نطاق الامبراطورية. وقد اثبتت حرب ١٧٥٦ — ٦٣ ، انها تستحقه .

وعادت «المشكلة الامبراطورية» الى الظهور في القرن العشرين . وبدأ بعيدو النظر من رجال الفكر والسياسة في ممثلات بريطانيا فيما وراء البحار ،يهمسون حيناً ويصرخون حيناً آخر ، محذرين ان الامبراطورية البريطانية لم تعد مملكة مسيطرة حاكمة تقبع في الجزر البريطانية وبلاد محكومة لا قيمة لها تنتشر في اركان المعمورة الاربعـــة . ويرى هؤلاء الرجال ان الامبراطورية البريطانية ليست امة بل عصبة من الامم من الضروري جداً ابتـكار جهاز اداري ملائم ومناسب لشد اواصر العلاقات فيما بينها وتنظيمها .. وكأن هـــذا المطلب يشبه الى حـــد بعيد مطالب الثوار الامريكيين منذ احتدم النقاش بين المستعمرين الاوائل وبريطانيا حتى نشوب الحرب ووقوع معركة ليكنستون .والجدير بالذكر ان الاحرار البريطانيين اليوم يشعرون مع سكان المستعمرات كما شعر اسلافهم في القرن الثامن عشر مع دعاة الحرية الامريكيين ومن هذا الصراع الفكري ظهرت مدارس سياسية ثلاث :

١ — مدرسة تدعو الى اعتبار بريطانيا اماً سائـــدة

والمستعمرات اطفــالا قصراً يشتغلون لمصلحة الوطن الام بالطريقة الاستعمارية القديمة وكان اعضاء هذه المدرسة يعتبرون البرلمان القابـع في لندن برلماناً امبراطورياً تشمل سلطاتـه جميع الممتلكات فيما وراء البحار .

٢ – مدرسة آمنت بضرورة قيام برلمان امبراطوري يمثل الجميع ولكنهم رفضوا قبول فكرة ان البرلمان القائم آنذاك كان يمثل الممتلكات البريطانية فعلا .. وكان اعضاء هذه المدرسة يطالبون بانشاء نظـام يتناسب مع الاوضاع القائمة ويرمي الى تنظيمها ، اي انهم كانوا يدعون الى قيام « اتحاد امبراطوري » .

٣ – مدرسة تقول ان المستعمرات البريطانية ليست الا دولا بالمعنى السياسي وان سكانها يكوّنون شعوباً كاملة يجب ان لا تخضع الا للبرلمانات ومؤسساتها التشريعية ، وان الرابط الوحيد بينها وبين الوطن الام هو التاج والعرش . والمعنى المتضمن لهذه الفكرة هو الاستقلال التام يجمعهـا وينظم علاقاتها القانون الدولي ... اي ان تصبح افراداً في الاسرة الدولية .

لم يكن من السهل القبول بهذه الدعوة في القرن الثـامن عشر ، بل انها لا تزال تجد من يعارضها في القرن العشرين... وكان خصومهم يسألون احياناً ... من يعلن الحرب ... ومن

يأخذ على عاتقه مهمة الدفاع والتنظيم والتنفيذ في حالة قيام حرب واسعة او مفاجئة ؟

وكان اعضاء هذه المدرسة يردون بأنه لا مانع لديهم في ان يتحمل برلمـــان وستمنستر (اي البرلمان البريطاني) المسؤولية في مثل هذه الحالات على ان لا يدعي لنفسه نتيجة ذلك ارادة فوق ارادات الآخرين او ان يجعل من ذلك سابقة ليمارس تفوقه وسيطرته في ايام السلم او الايام العادية .

ولقد طرحت مشكلة التنظيم الامبراطوري مجدداً على بساط البحث في مؤتمر لندن المنعقد عام ١٩٢١ ... والغريب ان المؤتمرين وهم ممثلو بريطانيا ودول الدومينيون رأوا ان لا شيء يمكن كسبه من اقامـــة برلمان امبراطوري او مؤتمر دستوري يمثل بريطانيا ودول الدومينيون وان تلك الدول لن تستفيد من اعلان استقلالها التام لانها كما يعتقدون ، مستقلة داخلياً حقاً وانها لا تختلف عن الدول ذات السيادة بشيء ، واستنتجوا من هذا الاعتقاد ان ليس هناك ما يمكن ان تكتسبه احدى هذه الدول او كلهـــا من مجرد اعلان شيء يمارس في الواقع . واختتموا المؤتمر باتفاقهم على ترك الوضع كما هو وعلى تأكيد عزمهم على الابقاء على الامبراطورية وان من الممكن ادارة وتنظيم علاقات مثل هذه المجموعة من الامم على احسن وجه دون حاجة للخوض في سراب مـــا يسمى « السيادة الفردية » .

ولمـــا ازدادت مصاعب الولايات في امريكا وتعقدت المفاوضات مع بريطانيا ظل الحكام والمبعوثون البريطانيون عـــاجزين عن اكتشاف العلاج الشافي الكامن في الاعتراف بشخصية تلك الولايات ومعاملتها بالتالي على هذا الأساس.

وعندما اصدر البرلمان البريطاني القانون المعروف بقانون بوسطن بورت ومنعت بموجبه التجارة في ذلك الميناء دعت لجنة المراسلات في بنسلفانيا المواطنين فيها وفي ماساشوستس الى معالجة الامر بالدعوة الى اقامة جمعية تمثيلية تقوم « بتأكيد حقوقنا وتضع اسس اتحاد سياسي بين البلدين ينال موافقــة ورضى الجانبين وذلك بقصـــد تأمين حقوق الامريكيين ومصالحهم . فان اي شيء او حل يقصر عن ذلك سيعرض المستعمرات للخطر ويبقيها على حالتها السيئة الحاليــة ، ممزقة الاوصـــال غير واثقة من حقوقها جاهلة لواجباتها تجاه بعضها البعض كما ستبقى محرومة من تلك الصلة المرجوة مــع بريطانيا الوطن الام تلك الصلة الضرورية جداً لحماية مصالح الطرفين وتأمين السعادة . ولا يسع المراقب الدقيق الا ان يلحظ بوضوح ان القضية قضية ايجاد الحل المناسب للمشكلة الامبريالية . ولم يكن لأحد ممن تصدوا لدراسة هذه المشكلة آنذاك ان يتصور ما آلت اليه الدولتان– بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية – الآن .

وسنشرح الآن بتفصيل اكثر المدارس الفكرية الثلاث التي سبق ذكرها قبل صفحات .

نظرية الاعتماد الاستعماري

حدث في القرن الثامن عشر ما حدث في القرن العشرين ، اذ قامت حروب اوروبية ، فجاءت افواج كبيرة من رجال المستعمرات لنجدة بريطانيا الام والجهاد في ظل علمها .. وما كادت الحرب تضع اوزارها حتى قامت هـــذه المستعمرات تطلب مقابل نجدتها وتضحياتها حصة أكبر في ادارة شؤون الامبراطورية وصلاحيات اكثر لحكوماتها المحلية .

ونجد في بحثنا موضوع الجهود الأمريكية المبكرة لتحديد العلاقة بين اجزاء الأمبراطورية البريطانية ان افكارنا تميل بشكل لا شعوري الى الجهود التي بذلت نحو انشاء اتحـــاد او وحدة بين المستعمرات الأمريكية، تلك المحاولات التي ظهرت بوادرها منذ الأيام الاولى لتاريخ الإستعمار .. ولكن الخطط الاولى التي وضعت لتحقيق تلك الغايـــة كانت تختلف كل الاختلاف عن الخطط والدوافع التي ظهرت وانتشرت خـــلال فترة عشية اندلاع نار الثورة الأمريكية . والحقيقة ان دوافع واسباب الخطط الاولى والنظريات المبكرة للاتحـــاد كانت تكمن في الرغبة بخلق جبهة قوية ضد الفرنسيين والهنود الحمر وكذلك التقارب بين الولايات المجاورة بقصد تقوية دفـاعها ،

ولم تكن لترمي او تسعى الى خلق نظام روابط جديدة بين بريطانيـا ومستعمراتها ، كما لم يخطر في بال واضعيها كما يظن خطأ بعض المؤرخين انشاء عصبة امم بريطانية .

ويرى المؤرخ ان معظم المؤتمرات التي عقدها ممثلو الولايات في «الباقي» عام ١٧٦٥ لم تهتم بالامور السياسية بقدر اهتمامها بتقوية دفاعها ضد الهنود والنظر في امر الوسائل المؤدية الى ذلك واخضـــاع اجزاء اخرى من اراضي الغرب الامريكي . وظل هذا هو الشغل الشاغل تقريباً لمعظم مؤتمرات الولايات الى ان اصدرت بريطانيـا قانون الطوابع ... ولم تكن الابحاث تدور فيه هذه المرة حول احسن وسائل لحماية املاك الامبراطورية ضد الهنود المتوحشين بـل كان محور البحث والنقاش منصباً على التركيب السياسي للامبراطورية البريطانية ومكانة المستعمرات في هذا التركيب ودستوره . وجاءت قرارات هذا المؤتمر الشهير تؤكد ميول الأعضاء لإقرار مبدأ الإعتماد الكلي والخضوع للتاج وحتى للبرلمان البريطاني ..

اعترف تقرير اللجنة المختصة من هذا المؤتمر بشؤون حقوق المستعمرات ، بخضوع المستعمرات الى العرش والبرلمان وان رعايا جلالته في هذه المستعمرات مدينون للتاج البريطاني بنفس الولاء الذي يدين به رعايا بريطانيا نفسها وكذلك لتلك الهيئة العظيمة – برلمان بريطانيا العظمى –

وهكذا اعترف هذا المؤتمر وبقرارات رسمية اتخذها سيادة البرلمـان البريطاني على المجالس المحلية وتبعية المستعمرات للوطن الام تبعية مطلقة مما يناقض حتى فكرة قيام امبراطورية من دول متساوية .

ولـكن القرار اشترط هذا الرضوخ للبرلمان باستمرار سكان المستعمرات على التمتع بحقوقهم الاساسية «كمواطنين بريطانيين» وهكذا وضع القرار حدا لسلطة البرلمان حينما حدد قبولهـا بشرط عدم تناقضها مع حقوق « الرعايا البريطانيين»

وهذا يثبت ان القضية في اول الامر لم تكن قضية دعوة للانفصال او الاستقلال الناجز للمستعمرات عن بريطانيا ، بل كان محاولة لاصلاح خطأ او ظلم وقع من الحكومة المركزية على شعب المستعمرات الامريكية البعيدة .

كان وجود مثل هذه الافكار المحافظة في امريكا السبب المباشر لجمود البرلمان البريطاني وعدم اتخاذ اية خطوة لفهم او ارضاء دعاة التحرر الامريكيين .. بل ان هـذا الجمود السياسي نفسه هو المسؤول الاول عن تشبث اعضاء البرلمان البريطاني بموقفهم واصرارهم على اعتبار المستعمرات «مستعمراتنا وراء البحار » .

ولم تؤد موجـة السخط والثورة التي عمت الولايات الامريكية بسبب قانون الطوابع الى زعزعة البرلمان البريطاني عن موقفه .. بل تدل دراسة اقوال اعضائه آنذاك اقناعهم

تماماً وتمسكهم بفكرة الامبراطورية الشاملة الخاضعة لسلطة مركزية في وستمنستر في لندن هي البرلمان .

ولقد اكد البرلمان البريطاني موقفه هذا في رده المرفوع الى الملك والذي جاء فيه : « يؤكد البرلمـــان لجلالة الملك موافقته على كل الاجراءات التي يرى ان اتخاذها يؤمن اعتماد المستعمرات القانوني على هذه البلاد ، الوطن الأم ، ويضمن طاعة السكان هناك لانظمة وقوانين البلاد ، وكذلك الحفاظ على هيبـــة العرش وتثبيت حقوق وصلاحيات التشريع البريطـــاني».

وعاد الملك في رده على البرلمان واكد « سلطة هـــذه المملكة القانونيـة على بلاد المستعمرات » . ومن بين ساسة البريطانيين ومفكريهم الذين ايدوا هذه النظرية ودافعوا عنها لورد مانسفيلد ولورد ليتل تسون وظل هـــذا الموقف هو الموقف الرسمي لبريطانيـا طوال العشرة اعوام الواقعة بين سنة ١٧٦٥ حتى سنة ١٧٧٥ . وكانت عناصر مقاومـة هذا الموقف الرسمي ضعيفة قليلة حتى ان شارلز جيمس فوكس كتب يقول :

«ان امريكا تخطىء في مقاومة سلطة التشريـع البريطاني عليها .. » وكان دعاة هذه المدرسة يعتمدون على النظـــام الروماني القديم قبل قيام نظام حكم القنصل في رومـا بينما التجأ الاحرار في معارضتهم هذه النظرية الى سرد امثلة عن

حـــكم الاغريق الحر لمستعمراتهم .. وكذلك مستعمرات الفينيقيين ...

ومن الطبيعي ان لا يخلو البرلمان البريطـاني من عضو شريف فقد قـــام واحد منهم بتشبيه المستعمرات بالدول والشعوب الغربية التي تربطها ببريطانيا روابط وثيقة تجارية وان من المصلحة حل الخلافات « فيما بينها وبيننا بالمفاوضات بـــدلاً من الغزو والقهر كلما بدت بادرة خلاف في الرأي » ولكن هل كان الاعضاء الاجلاء الباقون يتركون مثل هذا الزميل ليكمل حـديثه ؟ كلا بل كان صوته يضيـع ويتلاشى بين صرخات الاحتجاج وهتافات تقول :

ان بوستن بالنسبة للندن ما كانت عليه قرطاجنة بالنسبة لروما ..! وهكذا كتب للبرلمان البريطاني بمحافظيه حزب « المؤتمر » واحراره الممثلين بحزب التوريز اي العمال اليوم وكذلك الملك جورج الثالث نفسه ان لا يروا في القضيـــة الامريكية الى ابعد من عبارة... مستعمراتنا...! مستعمراتنا كيف نتركها ؟! بل وذهب بعض دعـــاة هذه النظرية الى القول بان البراءات التي كان يمنحها البرلمان لاحتلال المستعمرات ليست سوى ضمانات ضد تدخل الملك في المستقبل ومنحه المستعمرات حقوقاً لا يوافق عليها البرلمان .

وقال معلق محافظ يحلل الرأي العام في تلك الفترة ان الاعتقاد السائد آنذاك كان ان البراءات الممنوحة للمستوطنين

الأوائل لم تخلق او تنشىء منهم مجموعة مستقلة يحكمها مجلس تشريعي محلي ..

ويرى المدقق ان هذا القول صحيح الى حد كبير بل انه يفسر الرأي العام آنذاك ،ذلك الرأي الذي رفض باصرار ان ينظر الى القضية الا من زوايا شعارات : مستعمراتنا وامبرطوريتنا والامبراطورية البريطانية . . ولا زال لهذه المدرسة ولهذه النظرية دعاة عشاة من بين البريطانيين اذ لا زالت الحكومة حتى الآن ترى في بعض المستعمرات شيئاً اكثر من مستعمرات .. مجرد ممتلكات ليس الا .

وتشاهد مدى سلطة هذه النظرية على اذهان البرلمان البريطاني من فشل المحاولات التي قام بها لورد تشاثام قبل الثورة بقليل ولورد بيرك بعدها مباشرة لحل الازمة مع المستعمرات .

اذ ان هذين المصلحين لم يخرجا في حلولها المقترحة عن سحر الفكرة القائلة .. « كانت المستعمرات الامريكية ولا تزال ويجب ان تبقى معتمدة على التاج الامبريالي لبريطانيا العظمى وخاضعة لبرلمانها » وهذه العبارة بالذات من اقوال تشاثام نفسه . ولكن الجدير بالذكر انه حاول تلطيفها قليلاً اذ قال في البرلمان ان سيادة البرلمان هذه يجب ان تبقى محصورة في الامور العامة الشاملة لمصالح الامبراطورية كلها كامور التجارة والاسطول وترك الامور الاخرى للبرلمانات المحلية اي انه اشار الى امكانية

ترك الامور المتعلقة بالضرائب الى البرلمانات المحلية .

وهنا في هـذه العبارة تمت بذور فكرة جديدة وهي .. امكانية تحديد السلطة التشريعية للبرلمان ومنح بعض السلطات للتشريع المحلي في المستعمرات ... وهكذا اخذ تشاثام يسير باتجاه الفكرة الاتحادية دون ان يدري، ولكن رغم فضله هذا فليس باستطاعتنا ان نخرجه من زمرة القائلين ب«مستعمراتنا» وذلك بسبب الحاحه على القول : «كل المواطنين في المستعمرات مدينون بالولاء والواجب لاطاعة واحترام السلطة العليا والقوة العليا لبرلمان بريطانيا العظمى» .

وبعد قيام الثورة قدم لورد بيرك كانون اول عـام ١٧٧٥ مشروع قانون للبرلمان بقصد تصفية الخلافات مع المستعمرات جاء فيه :

«لبرلمان بريطانيا العظمى ان يختار لأغراض شكلية وضع سلطة التشريعات المالية في ايدي اخرى غيره دون ان يؤثر ذلك على حقوقه في المسائل الخاصة الاخرى ..» وليس لدينا ادنى شك في ان لورد ادموند بيرك كان يتحسس باخلاص عواطف الشعب الامريكي ويشعر معه ويعطف على مطاليبه امـا كونه استطاع ان يتصور عـلاقة اخرى تربط بين الشعب البريطاني والشعب الامريكي غير علاقة الوطن الام برابطة الشعوب فامر مشكوك فيه .

نظرية الاتحاد الامبريالي

رفع الامريكيون شعارهم الجديد «لا ضريبة دون تمثيل» اي ان لا يدفع احد ضريبة دون ان يكون ممثلا في البرلمان ولكن اعضاء البرلمان البريطاني سخروا من هذا الطلب ولم يأخذوه جديا ، بل الواقع ان لا احد منهم فكر بالتظاهر بالقبول ليرى ساعتئذ رد الفعل الامريكي . ولربما كانت بعد الشقة بين القطرين وكذلك صعوبة السفر وكون البرلمان البريطاني يناقش في معظم اوقاته اموراً بريطانية بحتة من اسباب عدم تحقيق ذلك المطلب الامريكي او اخذه مأخذ الجد.

على كل حال عرضت فكرة اقامة اتحاد امبريالي في كلا جانبي الاطلسي . والحقيقة ان اتحاد مستعمرات الولايات الامريكية الثلاث عشرة قام على اساس هذه الفكرة وعلى هداها حلت مشكلة تنظيم العلاقات بين تلك الولايات بعد ان انفصلت عن بريطانيا .ومن بين دعاة هده الفكرة واعضاء هذه المدرسة المفكرة الامريكي «جيمس اتيس» ورغم الصعوبة الواضحة في محاولة استخلاص فلسفة سياسية معينة من تصريحات اتيس المتعددة فان من الواضح انه كان يرى اقامة اتحاد فيدرالي بين بريطانيا والولايات الامريكية ينشأ له برلمان امبريالي يتمتع بحق فرض الضرائب على مستعمراته . وذهب الى اكثر من ذلك حين وافق على ان يكون هذ البرلمان المتمتع بتلك السلطات

هو البرلمان القائم في ويستمنستر في لندن. ويجب ان لا يجعلنا هذا الموقف نشك في صحة سمعته كأحـــد ابطال الاستقلال الامريكي اذ ان علينا ان نذكر انه كان يرى في البرلـان الذي اقترحه برلمانا يمثل فعلا المستعمرات بقدر تمثيله لبريطانيا نفسها كما انه رفض اعتبار البرلمان القائم آنذاك ممثلا حقيقة لجميع رعايا الدولة في الداخل (اي في بريطانيا نفسها) وفي الخارج (اي في المستعمرات الامريكية) وكان اتيس ايضاً يؤكد عدم وجود صفة تمثيلية كاملة في البرلمـــان البريطاني لجميع رعايا بريطانيا نفسها ، فلقد كان معظم البريطانيين لا يشتركون في عملية الانتخاب ، كما كانت مانشستر وبيرمنجهام وشفـــلد في انجلترا غير ممثلة في برلمان ابدا .

ولـــكن كان هناك مؤيد واحـــد واع لفكرة الاتحاد الفيدرالي هو الحكم البريطاني على ماسشستر . فلقد كان بعيد النظر صائب الرأي ليرى ما آلت اليه الامبراطورية..وعرف انه لم يعد من اللائق ان ترسل جزيرة صغيرة تقبع قرب الشاطيء الاوروبي ببعض رجالهـا الى اقاصي الارض ليكونوا حكامـا وقناصل على الطراز الروماني القديم وان تتوقع من تلك البقاع الطاعة العمياء والخضوع المطلق ... وقال «أأحببنا ذلك ام كرهناه فان بريطانيا وبلاد الدومينيون في الاطلسي وغيره تشكل اتحاداً بحرياً ضخماً فيجب والحالة هذه ان تتجدد في امبريالية عظيمة وحول مركز واحد تكون فيه الحكومة .» وقال ان

الوقت قد حان لهذه الدمينيونات ان تتضامن ضمن امبراطورية كبيرة تسمح لممثليها بالقيام بمهمتهم في المركز الذي هو مركز الحكومة. وتضمنت خطته « ارسال مبعوث ذي جاه » ليدرس في لندن طريقة تنظيم قيام مثل هـذا النظام ثم يضع تقريراً يصار الى اقامة حكومة مركزية على ضوئه تمنح من بين ما تمنحه للمستعمرات حق اشتراك ممثلين عنهافي الهيئة التشريعية في بريطانيا . واهم مـا يلفت النظر في اقتراح توماس باونال تشديده على تأكيد وجود ، في الواقع والطبيعة ،اتحاد حقيقي بين جميع اجزاء الدومينيون البريطاني لا يحتاج الى شحذه وتدعيمه الا للروح التي تحركه وتبعث به النشاط ..

ولـكن باونال اعفي من منصبه وعـاد الى لندن حيث استأنف نشاطه السياسي بصفته عضوا في مجلس العموم واستمر يدافع عن آمـال وحقوق المستعمرات التي خبر امرها جيداً . والحقيقة ان باونال يعتبر من اشد المتحمسين في الدفاع عن حقوق المستعمرات وظل حتى اللحظةالاخيرة يؤمن بفكرة اقامة اتحاد فيدرالي امبريالي بين بريطانيا ومستعمراتها الامريكية .ولم تكن دعوته هذه دون اسس او سوابق فقد ظل يؤكد ان الاتحـاد الذي يدعو اليه يمكن تحقيقه بالطريقة ذاتها التي تم بهـا اتحاد جزئي المملكة المتحدةالحالية اي سكوتلندا وانجليترا عام ١٧٠٧ يوم ظهر لأول مرة ممثلون عن سكتلندا في برلمـان وستمنستر واكد باونال في سياق دفـاعه ، ان البديل الوحيد لاقتراحه

هو ان تحكم بريطانـــيا المستعمرات بقوة السلاح والاحتلال العسكري وان تكون على استعداد لأن تبقي البلاد الامريكية كلها في حالة حصار دائم الامر الذي سيكلف الخزينة اكثر من قيمة المستعمرات بالنسبة للوطن الام ويؤدي بالنهاية الى خراب البلدين .

من المعروف ان اقتراح باونال صدر عن خبرته في ادارة المستعمرات . ولقد توفرت هذه الخبرة لخلفه الحـاكم فرانسس بيرنارد الذيقدم اقتراحات عملية لحل المشكلة ولكنها انحصرت في انشاء اتحاد داخلي بين المستعمرات بعد ان يصار الى دمج بعضها لكييصبح الاتحاد الفيدرالي بين عددقليل من المستعمرات الكبيرة . وسرعان ما وجدت هذه الفكرة مؤازرين لهـا في بريطانيا اخذوا يبثونها في اوساط البرلمان .. وكانت في ذلك ان الأب الذي يريد ان يدلل ابنه او يثبت له محبته يشركـه في مسؤولياته عند بلوغه سن الرشد كما قد يعهد له بادارة جزء منثروته او املاكه .فمن المستحسن اذن معاملة المستعمرات كما تعامل المحافظة في بريطانيا نفسها وان يسمح لهـا بارسال ممثل عنهـــا الى البرلمان مما يضعها على قدم المساواة في الحقوق والواجبات مع بريطانيا نفسهـــا . ورغم ان هذه الفكرة لم تدرس من الناحية التطبيقية دراسة وافية . ومع انهـا تعني بشكل غير مباشر اجراء انتخابات عامة كاملة في الولايات فقد اظهرت استعداد البعض لزيادة عدداعضاء البرلمان الأم «بممثلين

عن المستعمرات يعملون في برلمان بريطانيا » . وجارى هذا التفكير فرانسيس ماسيرز في اقتراحه اقامة اتحاد امبريالي عام ١٧٧٠ . فقد اخذ فرانسيس باعتباره سيادة البرلمان البريطاني من جهة وعطفه على المطالب الامريكية من جهة اخرى فاقترح ارسال ٨٠ عضواً من وراء البحـــار الى مجلس العموم ليمثلوا المستعمرات الامريكية وجزر الهند الغربية . وأكد أن اقتراحه هذا سيحول في حالة تنفيذ برلمان وستمنستر الى برلمان فيدرالي يتمتع بالسلطة العليا على جميع الدومينيونات البريطانية في أوروبا وفيما وراء البحـار . وكان هذا الاقتراح ينطوي على تقسيم سلطة البرلمان البريطاني والحد منهـــا على السواء فهو يقسمها اذ يجعل البرلمـان في لندن ينعقد بصفتين اثنتين الأولى كبرلمان لبريطانيا نفسها بصفتها دومنيون من مجموع الدومينيونات والثانية كبرلمان فيدرالي له سلطة البرلمان المركزي . وهو يحد من سلطة البرلمـان المركزي نتيجة منحه بعض صلاحيات التشريع الى البرلمانات المحلية في الولايات .

والعجيب ان بنجامين فرانكلين الشهير كان يرى نفس الرأي آنذاك . ولكن علينا ان نذكر أنه من الصعب جداً اخذ أي من أقوال فرانكلين وتصريحاته في اي زمن معين على انها تمثل رأيه النهائي او فلسفته الأخيرة .. ذلك ان عبقرية فرانكلين تكمن في تصلبه وتشبثه برأي معين لمجرد انه صرح به يوماً ما .. بل كان الرجل يغير آراءه مع زيادة معلوماتـــه

وتعمق معرفته .. ولم يقف فرانكلين عن الاقتباس وزيادة معلوماته عند حد او زمن فاذا سمعناه عام ١٧٥٤ يقول : « ان ربط المستعمرات بروابط اقوى مع بريطانيا عن طريق السماح لها بأن تمثل في البرلمان لامرٌ مقبول لدى المستعمرات » فعلينا ان لا نأخذ كلامه هذا على انه التعبير الاخير لموقفه ورغم تحول فرانكلين من اقتراح مشروع لآخر نجده حتى عام ١٧٦٤ متمسكاً بفكرة ضرورة قيام اتحاد فيدرالي يجمع بين بريطانيا والمستعمرات على اساس التمثيل المشترك في برلمان واحد .. ولكننا نجده يضيق على اقتراحه قوله .. « ولكن يبدو ان بريطانيا لن تتخلى عن كبريائها وتدعو ممثلين عن المستعمرات للجلوس على مقاعد النواب في وستمنستر .. كان امريكا ليست متعطشة لذلك الشرف حتى تطلب ذلك بعريضة استعطاف.. » وبقي مقتنعاً بسداد فكرة اقامة اتحاد فيدرالي امبريالي حتى عام ١٧٦٧ .

كانت احدى اهم الخطط التي وضعت لانشاء اتحاد امبريالي خطة ترمي الى « قبول ممثلين عن المستعمرات الامريكية وايرلندا في البرلمان البريطاني» وقد طالبت هذه الخطة بارسال ممثلين الى وستمنستر عن جميع الدومينيونات البريطاني في نصف الكرة الغربي شاملة بذلك كندا حتى أقصى مستعمرة في بحر ألكرايب ، ونص الاقتراح على ان ترسل اكثر المستعمرات سكاناً اربعة مندوبين وان تتحد اصغر ثلاث مستعمرات لارسال

مندوب واحد.. كانص المشروع على ان تمثل هذه المستعمرات في مجلس اللوردات ايضاً .. وتكشف هذه الخطة المفصلة عن الميل الجديد لانشاء هيئة تشريعية عليا للامبراطورية بجميع اجزائها تكون صلاحياتها محدودة ومحصورة بشؤون الاتحاد ووسائل تقويته فقط .. وكان ضعف هذه الفكرة او هذا المشروع يكمن في ان عقلية الرجل البريطاني التي ربيت على تصور البرلمان كهيئة تتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة غير محدودة لم تستطع هضم او حتى فهم الفكرة الجديدة .

اما الاقتراح الذي اعلنه صامويل كلاي هرلفي في مجلة بيليك لدجر في لندن عام ١٧٧٥ فقد كان غير عملي اذ قال ان الصعوبة تكمن في « ايجاد وسيلة للتغلب على اسباب الاحتكاك دون اخضاع الامريكيين من جهة او المساس بالسلطة العليا للهيئة التشريعية من الجهة الاخرى ... » وللتغلب على هذه الصعوبة ارتأى ان يكون عدد مندوبي المستعمرات ومن ضمنها كندا وجزر الهند الغربية مساوياً لعدد مندوبي المحافظات البريطانية على ان يكون للعضو البريطاني صوتاً مزدوجاً ، اي صوتاً بصفته بريطانياً وآخر بصفته يمثل المستعمرات ايضاً. وكان الغرض من هذا الاقتراح اعطاء سلطة اكبر للاعضاء البريطانيين .. فلم يقبل احد بهذا الاقتراح. وصح قول بنجامين فرانكلين « ان بريطانيا ستعجز عن اقناع نفسها بضرورة اقامة اتحاد امبريالي قبل فوات الاوان .. » ولقد ثبت هذا القول

عندمـا خلت محاولات ومنـاورات اللورد تشاثام البريطاني الاخيرة من اي اقتراح لاقامـة الاتحاد ، كما ان محاولة بـيرك لايجاد منقذ من المعضلة في اللحظات الاخيرة خلت من مثـل هذا الاقتراح بل اننا نراه يقول : «ان اقامة تمثيل مفيد عملية مستحيلة فانني واثق انهم (اي الامريكيين) لا يرغبون بمثل هذا التمثيل كما اننا لا نرغب به ايضاً.. لذلك اجد نفسي خالي الوفاض من اي اقتراح» وحتى بعد نشوب معارك التحرير وبعد معركة لونغ ايلانـد بالذات جاءت محاولات لورد هوز فاشلة ناقصة واستحقت الجواب الاميركي على لسان فرانكلين . « كم حاولت بحماسة لا تكل ان احفظ ذلك الاناء الصيني الجميل – الامبراطورية البريطانية ـ من الكسر.. ذلك انني عرفت ان الاناء اذا انكسر فان تجد الاجزاء المبعثرة في نفسهـا القوة او القيمة التي كانت في الاناء وهو سليم .. كما كنت أعلم أن اعادة توحيد الاجزاء عملية من خاب أمله » . ومنذ فشل تلـك المحاولات الاخيرة لم يقم احد بأيـة محاولة جديدة حتى جـاء استسلام القائد البريطاني بورجين وقام الحلف الاميركي الفرنسي فايقظ البرلمان البريطاني المذهول من كبوته فارسل لجنـة كارليل وزودها بصلاحيات واسعة لبحث وحل اي مشكـلة مع المستعمرات ، عدا منحهـا الاستقلال . وكان من بـين صلاحيات اللجنـة تقديم اقتراح بزيادة حصة المستعمرات في الحكومة وممارسة السلطات على اساس اتحاد امبريالي يقبـل

بارسال « (وكلاء) من دول الاتحاد المختلفة يكون لهم شرف الحصول على مقعد وصوت في برلمان بريطانيا العظمى العتيد».. ولكن هيهات فلقد سبق السيف العزل .

لقد كانت فكرة حل معضلة الامبريالية البريطانية عن طريق منح الامريكيين حق انتخاب نواب عنهم ليشتركوا في ادارة الامبراطورية، فكرة قديمة الح عليها وعالجها المفكرون الامير كيون قبل نشوب الثورة.. فهي حل قديم لم يدرك معناه البريطانيون فلما جاءوا به الآن كان الوقت قد فات... صحيح ان مفكراً وكاتباً مثل باونال لم يسم فكرته الاتحاد الامبريالي.. ولكن ما قالوه آنذاك اي قبل الثورة وانقطاع الحبل، لم يكن ليعني في الحقيقة سوى اقامة ما يسمى الآن بـ « اتحاد امبريالي » .

٣

رابطة الشعوب

انعش القرن العشرون (ولكنه لم يبتدع) الفكرة القائلة بأن الامبراطورية البريطانية ليست دولة واحدة بل رابطة من الدول وانها لا تتألف من شعب واحد بل من رابطة من الشعوب . غير ان ضآلة مفرداتنا السياسية لا تستطيع ايضاح هذه الفكرة ايضاحاً كاملا نظراً للمعاني المختلفة التي يعطيها لها بعض الكتاب المشهورين . وفي معالجتنا « للقضية الامبريالية » كما ظهرت في القرن الثامن عشر يبدو لنا ان التعابير المرتبطة بها كانت ناقصة كما ان القرن العشرين لم يساعد كثيراً على تحسين هذا الوضع . ويبدو بادىء ذي بدء من المستحسن ان نتخلص من بعض الميزات الألمانيـة الأصل والتي كان لهـا تأثير ظاهر على علماء السياسة البريطانيين والاميركيين . فالوجه الاميركي من قضية الامبريالية البريطانية يتعقد اذا اقترن بكلمات من نوع « اتحاد فيدرالي » و « تحالف دولي » بمعناها الألماني . وهنا يحق لنا ان نسأل : لِمَ يجب بالحقيقة استعمال مثل تلك التعابير . فالثورة الأميركية لم تكن سوى مرحلة من التطور

السياسي لشعب يهدف الى تحقيق حكومة ذاتية وفقاً للقانون، ذلك التطور الذي بدأ قبل قرون مضت في بريطانيا نفسها . كما ان هناك عذراً مقبولاً للبحث عن تعابير جديدة من ان كلمة الـ (Staatenstaat) تشير الى «امبراطورية الرومان المقدسة» التي يصعب استعمالها كمثل حقيقي لرابطة الشعوب الحرة. وفوق ذلك، فان كلمة «Staatenbund» و «Bundestaat» لا ترمزان في مفرداتنا الخاصة الا كبديل لكلمتي «اتحاد دولي» و «اتحاد فيدرالي » وجميع هذه التعابير لا يناسب الموضوع الذي نحن بصدده . ومن العقيم وضع رابطة الشعوب البريطانية في مستوى واحد مع الاتحاد الالماني الذي كان قائماً في اعوام ١٨١٦–١٨٦٦ . اما فيما يتعلق بكلمة « Staatenbund » او « الاتحاد الفيدرالي » فأن مثل هذه الكلمات تعبر عن نوع من الاتحاد السياسي الذي قام بين بعض اجزاء الرابطة البريطانية وليس بينها كلها اجمع. ان تلك « الذاتية » المعروفة في التاريخ باسم « الامبراطورية البريطانية » هي وليدة اختبار وعمل الشعب الانجليزي وحده تقريباً . اي شيء اذاً يمنعنا من استعمال كلمات انجليزية للتعبير عن هذه العلاقات التاريخية ؟ كذلك ، فان جيمس ويلسون الاسكتلندي – الاميركي ، لم يأخذ بعين الاعتبار المرحلة الاخيرة من التطور عندما صاغ عبارة « رابطة الشعوب » ، ولكنه كان يعتقد بفكرة سياسية تبرر استعمال ذلك التعبير لتصوير الشكل

الخاص الذي كان بعض رجـال الدولة في العصر الاستعماري الناشيء يحاولون كشف النقاب عنه في السنوات الواقعة بين ١٧٦٥ و ١٧٧٥ .

هذه هي اذن ثالث فكرة عن طبيعة العلاقات التي قامت بين بريطانيا من جهة ومستعمراتها في امـيركا في القرن الثامن عشر من جهة اخرى . وكان جون ادامس ، جيمس ويلسون وتوماس جيفرسون من دعائم هذا الاتجـاه الفكري . وسوف نحاول الآن درس المبادىء التي نادى بها كل من جيمس ويلسون وتوماس جيفرسون تاركين اراء جون ادامس ، لفصل مستقل ، دون ان نتعرض للاخرين لانهم جميعـاً يعتبرون من المفكرين الفطاحل في عهـد الثورة . وقبل الشروع بدراسة افكارهمـا بالتفصيل ، نرى من التبصر ان نتطرق الى ذكر بعض الشخصيات اللامعة الاخرى التي ظلت تصارع مشكلة « كيف يمكن للدولة المسماة « الدولة ذات السيادة » ان تصبح عضواً في رابطة من الدول تضمن فيها الاشتراك في الازمات الدوليـــة وتستطيع الاحتفاظ في نفس الوقت بميزة الدولة المستقلة وفرديتهـا » ؟ وليس من السهل فهم نظرية السيادة هذه التي تحطم على اعتاب هيكلها العديـد من محاولات المفكرين من قدامى ومحدثـين . فبالرغم من مأساة العقلية الواقعـة التي نشأت عن التناقضات المتصارعة لتثبيت هذه الفكرة ، فان العقل الواعي يحتاج الى وسائل اخرى بالاضافة الى المنطق لكي يستطيع معالجة القضايا

المتعلقة بالقانون والسياسة. انه شاعر من المستعمرات البريطانية وليس شاعراً انجلو - سكسونياً الذي قال : « يشبه العقل المنطقي سكيناً كلها شفرة تقطع اليد التي تستعملها»، لذلك علينا ان نهتدي بهذه الفكرة كلما حاولنا بحث قضية ما يسمونه اليوم « الشراكة الأمبريالية البريطانية » .

ويحتاج الامر الى رجل دولة فذ بالاضافة الى كونه عريقاً في نظرية الحكومة لكي يعبر بوضوح عن افكار هذه المجموعة من المفكرين الذين حاولوا ايجاد حل لتلك التناقضات .

ولا اعتقد ان احداً استطاع شرح ذلك بصورة اوفى من الصورة التي وضحها جيمس ماديسون الذي طالما بارك كرسي الرئاسة بقوله : « ان مبدأ الثورة الاساسي هو ان المستعمرات اعضاء متناسقة مع بعضها البعض ومع بريطانيا العظمى في بوتقة امبراطورية موحدة تحت سلطة ملك يتمتع بالسلطة التنفيذية ، ولكنها ليست موحدة بأية سلطة تشريعية . ». هذه باختصار زبدة ما تدل عليه نظرية « المشاركة الامبريالية لرابطة الشعوب » أو أي تعبير آخر يمكن ان يختاره المرء للتعبير عن العلاقة الحقيقية بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها في مستهل القرن العشرين . ورغماً من ان بعض هؤلاء المفكرين يميلون لفسح المجال امام البرلمان الانجليزي ليمارس السلطات التشريعية بيد ان هذا التدبير كان برأيهم مشروطاً بالاتفاق

عليه وليس كحق مطلق له كما رأوا ان تبقى سلطاتـــه، أي البرلمان، محدودة .

اذاً ، فليس صحيحاً ابـــداً القول بأن جميع مقترحات واهداف الرجال الذين جاهدوا لحل مشكلة الامبرياليـــة البريطانيـــة كانت محصورة بمحاولة إيجاد نوع من الاتحـــاد الامبريالي الذي يستلزم قبل كل شيء انتخاب اعضاء برلمانه من اربع زوايا الأرض . فتكون المشاركة الامبريالية إذن« بديلا يحمل اسماً جديداً ولكنها ليست باقتراح جديد» . ومن سوء حظ الامبراطورية ان يتخلى هؤلاء الرجال عن جهودهم وهم في منتصف الطريق لحل مشكلة الامبريالية البريطانية ويحولوا كل اهتمامهم نحو هدف مشترك لانشاء حكومة أصبحت فيما بعد حكومة الولايات المتحدة الاميركية مجردين الامبراطوريـــة البريطانية بذلك من قطف ثمار مجهودها وتفكيرها السياسي .

وكان من بين اولئك الرواد الاوائل ريشارد بلانـــد من فرجينيا الذي نشر عام ١٧٦٦ « بحثاً في حقوق المستعمرات البريطانية » والذي مدحه جيفرسون بقوله : « انه اول بحث عن طبيعة العلاقات مع بريطانيا العظمى يعالج الموضوع بدقة». وجاء في البحث ان «اميركا ليست جزءاً من بريطانيا العظمى». وهنا تكمن جرثومة نشوء قضية « المشاركة الامبريالية ». لأنه اذا كانت اميركا لا تشكل جزءاً من بريطانيـــا ، فبأي سلطة تشريعية يستطيع المشترع النافذ في بريطانيا ان يمد سلطتـــه

التشريعية على اراض لا تعتبر جزءاً من بريطانيا العظمى ؟
لقد عاش بلاند في زمن كانت فكرة سيادة البرلمان تعتبر شائعة كما كانت فكرة الملكية الخاصة في المنافع العامة في القرن التاسع عشر ولم يستطع التخلي عن رأيه مع انه كان يقف على اعتاب مرحلة جديدة . هذا ورغماً من التناقضات الظاهرة في اعماله فانها كانت تحمل بذور فكرة جديدة . وبينما هو يعترف بسلطة البرلمان العليـا فانه يوافق بان الملك يتمتع ببعض الامتيازات التي يمارسها مستقلا عن البرلمان ومن ضمن هـذه الامتيازات ان يسمح لبعض رعاياه بالانتقال من بلد الى آخر دون مراجعة البرلمان. وفوق ذلك فان بلاند اوضح بأن سلطة البرلمان الانجليزي كانت محصورة ضمن نطاق الدستور . وهنا تكمن جذور الفكرتين الجديدتين : اولا ، ان للملك رعـايا آخرين غير اولئك الممثلين في البرلمان ، وثانياً ، ان هناك اموراً اخرى لا يستطيـع البرلمان التصدي لها. ولو اننا سنترك توضيح الفكرة الأخيرة لفصل آخر فانه يجدر بنا ان نلاحظ هنا بأن الفكرة الاولى كانت من صميم الدستور البريطاني .

كان لبريطانيا عام١٧٦٥ بعض المستعمرات الخاضعة لسلطة البرلمان التشريعية . وما جزر القنال وجزيرة مان سوى نماذج مدهشة في متحف السياسة البريطانية الدستورية . وفي نفس السنة التي صدر فيها قانون الطوابع كان البرلمان ينظر في وضعية تلك الجزر . كما ان وكيل الملاكين في جزيرة « مان »

اوضح بأن الجزيرة «تشكل جزءاً من التاج ولكنها ليست بجزء من انجلترا وانها تدين بالولاء للملك ولكنها تحكم وفقاً لقوانينها وتقاليدها الخاصة » فهذا التباين ، الذي لمّح عنه المستعمرون مراراً ، بين ولائهم للتاج وولائهم للحكومة لم يكن مجرد وهم من نسج الخيال . وفي النقاش الذي جرى حول الغاء قانون الطوابع المحاللورد كامدن « ان غويرنسي ، وجرسي، وجزيرة مان لم تصبح بعد اجزاء من الامبراطورية ولم تفرض عليها بعد اية ضرائب » .

وكانت الفكرة القائلة ان للملك دولة في انجلترة واخرى في جزيرة مان ودول اخرى في اميركا ، مرتبطة الى حد كبير بالفكرة السائدة بأنه لا يمكن ان يتمتع شعب في جزء من الامبراطورية بسلطة تشريعية علىشعوب الاجزاء الاخرى، وهذا يعني ان المشترعين في بريطانيا لا يتمتعون بأية سلطة على شعوب المستعمرات . ومهما بعدت هذه الفكرة عن تصور السيد غالواي فهي النتيجة الطبيعية للفكرة بوجه عام ، وقد نادى بها ستيفن هوبكنز قبل الثورة بعشر سنوات اذ قال :

« هل من المستطاع ان نتبين ونثبت بان الشعب البريطاني يتمتع بسلطة على شقيقه الشعب الاميركي ؟ فكان جواب حاكم جزيرة رود ايلند بان الممتلكات البريطانية جديرة بأن تشكل « دولة امبريالية » مؤلفة من عدة حكومات منفردة بحيث لا يستطيع اي جزء منها مهما كان كبيراً ان يملك الحق لسن

القوانين وفرض الضرائب على الجزء الاصغر » . وهذا التأكيد بان الامبراطورية تتألف من دول متساويـة في الحقوق يجعل المرء منسجماً مع رأي المواطنين في رود ايلند بالموضوع ولكننا نشعر بخيبة الامل عندما نجد ان هوبكنز ، شأنه شأن بلاند، وصل الى اعتاب الفكرة الجديدة .. ثم تراجع مرعوباً مـا وجده واعترف بقوله عن « وجود اشياء تمت الى حالة عامة لا تدخل ضمن صلاحية اولئك المشترعين » ويقصد بقوله هذا سلطة البرلمان البريطاني التشريعية . وكان القصد انكار مراقبة البرلمـان حتى في أهم الشؤون الامبريالية . ولكن كما اشرنا سابقاً فان اولئك الرجـال كان ينقصهم المنطق كأسلافهم الاميركيين . ولا عجب في ذلك اذ نجد ، حتى في القرن العشرين بعض رجـال الدولة في المستعمرات والممتلكات البريطانية يصرحون بأن اراضيهم مستقلة ومع ذلـك فهم يرفضون بقوة الاعتراف بان ذلـك يجعلهم خارج نطاق الكومنولث البريطاني . والحقيقة ان الاميركيين الروادي يمثلون المرحلة الاولى للفكرة التي يتمسك بها هؤلاء الآن . ومع ذلك لم يستطع بلاند كما لم يستطع هوبكنز أن يقـدم اقتراحاً عملياً كالذي قدمه صاموئيل جونسون في نيويورك عام ١٧٦٠ .

لم يكن جونسون راديكاليا كما لم يكن المحافظ الاكبر ، كما نعته معاصروه ، غير انـه كان من أولئك المفكرين العميقين الذين يعود القراء اليهم عندما يبحثون عن جذور ايـة فكرة

فلسفية عظيمة مثل التي نجهد الآن للعثور عليهـا . فقد اقترح جونسون الذي اصبح أول رئيس لجامعة كولومبيـا ، تحت شعار « الكتائب الاميركية » تشكيل اتحـاد في المستعمرات برئاسة نائب للملك ومجلس يتألف من اعضاء يختـارون من كل مستعمرة في الاتحاد . وكان على هــذا المجلس ان يجتمع في نيويورك سنوياً برئاسة نائب الملك ليبحث ويتشاور في كافـة الأمور التي تعود على الاتحاد بالخير والاستقرار . ومن بين هذه الامور النظر في شؤون الحرب والتجارة وغيرها والموافقة على القوانين التي تصدرها كل حكومة منفردة او نقضها ، وان تثبت النتيجة او ترفض ، ليس بواسطة البرلمان بـل بواسطة الملك . وجدير بالذكر ان هذا المشروع تضمن بأن تقرر المستعمرات الشؤون التجارية والعلاقات الخارجية ،تلك الشؤون التي كان معظم رجال الدولة على استعداد للتنازل عنهـا الى للبرلمان الانجليزي . وهكذا نرى ان مبدع الفكرة بالرغم من انـه رأى صواب هذه الخطوة لتحقيق الاستقلال الـكامل ، فانه تردد عن تقديم اقتراحات تقدمية ، وقال متستراً «لما كان الخطر يكمن في الانفصال التام ، كان من واجب الكنيسة معارضة هذا الاتجاه » . ولكن هذه الطريقة التي اتبعهـا لتغطية تراجعه كانت شاذة وغير عملية شأنه شأن بلاندوهوبكنز . ان هناك حلا مشابهاً اقترحه درايتون في كارولينا الجنوبية الذي طلب تشكيل « جمعية عامة عليـا من شمالي اميركا تتمتع

بسلطات شبيهة لتلك التي يتمتع بها مجلس الشيوخ» .

لم تنتشر مثل هذه الأفكار في اميركا وحدها ، بل ان جون ألمون نشر عام ١٧٦٦ اقتراحاً يعزى احياناً ليشوعستيل تضمن قوله ان « يترك كل جزء من الجهاز القديم على حاله وان تثابر كل مملكة او مقاطعة على برلمانها او جمعيتها او اي شكل آخر من الحكومة الداخلية التي تمارسها وان تتولى انفاق مصاريفها بنفسها » لتبيان وجود الفكرة القائلة على الاقل بأن الامبراطورية كانت تضم عدة كيانات مستقلة . وقد اقترح علاوة على ذلك انشاء مجلس جديد لتحقيق الاتحاد والمنفعة المنشودة للجميع يضم نواباً من كل منطقة من مناطق «الرابطة العظمى » . وقد حرم على هذا المجلس الاعظم التدخل في الشؤون الداخلية لأي جزء من الممتلكات التابعة للرابطة العظمى وترك لها ان « تحدد لنفسها الحصص اللازمة من المؤن واعداد الجنود تماماً كما حصل في الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ . ويبدو من الصعب الاقتناع بأن هذا المجلس لم يكن جهازاً تشريعياً ، كما ان من الصعب الاقتناع بأنه كان كذلك ومذ ان الروح السائدة كانت تستهدف ابقاء النظام القديم الذي يضم ممالك منفردة ، نرى من الانسب ضم هذا الاقتراح الى الاقتراحات السابقة المنادية بالمشاركة الامبريالية . »

وهناك سبب آخر للافتراض بأن بعض الاشخاص في بريطانيا كانوا اكثر عطفاً وفهماً لهذه الافكار الصادرة عن

زملائهم التقدميين في اميركا ولا سيما اذا عرفنـــا ان بنيامين فرانـكلين قضى وقتاً طويـــلاً من الزمن بين السنوات ١٧٦٥ و ١٧٧٥ وهو يعبر عن مثل هذه الآراء . لقد نادى فرانـكلين بجميع النظريات الثلاث التي تتعلق بطبيعة الامبراطورية التي نحن بصددها وكان ينزلق من واحدة الى اخرى بمنتهى السهولة الى ان استقر نهائياً على نظرية الانفصال التـــام والاستقلال الناجز ودافع عنها دفاعه المعروف .

وفي عام ١٧٦٩ تبنى النظرية الثالثة. ولم تكن المنشورات التي نشرت في بريطانيا والتي ذكرت صراحة كلمـــات مثل « مستعمراتهـــا » الا ان تزيده غيظاً وجعلته يصرح ببيانات واضحة عن طليعة الامبراطورية التي يؤمن بها . وقد اعترض صاحب احدى المنشورات بقوله: « اذا اصبح كل مجلس مطلق الصلاحية ، فقد يبدو واضحاً بأن ذلك سيؤدي الى تشكيل حكومات مختلفة تماماً ومستقلة الواحدة عن الأخرى » .

ولكن فرانـكلين قَبِل بما جاء في هذه الخاتمة مسروراً وقال : « ان هذه الفكرة تعبر بوضوح عن واقعهم الحالي . لأن الرباط الوحيد الذي يشدهم الى الاتحـــاد هو الملك » . فالمستعمرات خارج حدود الدولة البريطانية ، او بريطانيا العظمى، وعليه قـــال « ان الدولة البريطانية هي الجزيرة البريطانية فقط ، والمشترعين البريطانيين هم بدون شك القضاة الوحيدون الذين يمكنهم النظر في شؤون تلك الدولة ، امـــا

المشترعون الايرلنديون فهم القضاة الأصليون فيما يخص شؤون ايرلندا وكذلك المشترعون الامريكيون بالنسبة لشؤون الدول الأميركية» . والسؤال هنا هو: هل كان كاتب المنشور ذاك الذي أجاب عليه فرانكلين يقصد بكلمه « الامبراطورية جمعاء» جميع ممتلكات الملك ؟ فاذا كان الأمر كذلك لوجب على البرلمان ان يحكم جزر جرسي وغويرنسي وهانوفي ولكن القضية كانت عكس ذلك . ولو قبلنا جدلاً بأنه يمكن ان يكون للتاج ممتلكات خارج نطاق الدولة ، فان فرانكلين قد اشار بأن الانجليز كانوا يضللون انفسهم بفرضيات ان المستعمرات كانت ضمن الدولة بينما كانت القضية على نقيض ذلك والحقيقة ان « الاميركيين كانوا خارج نطاق الدولة والسلطة التشريعية » . ولذلك استطاع أن يصرح بثبات تام قائلاً : « انني احد رعايا التاج البريطاني » بينما ارفض ان يكون للبرلمان سلطة على المستعمرات . وقد علق على ذلك بقوله : « اميركا ليست جزءاً من الممتلكات البريطانية بل هي تخص الملك . ومع ذلك فأنه كان لا يزال يعتقد في عام ١٧٦٩ أن من المناسب ارسال ممثلين من اميركا الى البرلمان البريطاني في وستمنستر ولكنه استدرك بقوله : « ان الوضع الحاضر الذي يسمح لهم ان يحكموا انفسهم بواسطة مجالسهم الخاصة افضل بكثير » .

والحقيقة ان الحاكم برنارد لم يكن على خطأ عندما صرح

في احـدى المناقشات بقوله : « برأيي ان جميـع المساوىء السياسية التي نشكو منها في اميركا هي وليدة ما نفتقر اليه من تثبيت العلاقات بين بريطانيا والمستعمرات الأميركية » . ولم يكن على خطـأ ايضاً عندما شرح موقف اميركا بأنـه يستهدف تحقيق الاستقلال التام والسبب في ذلك هو أن جميـع المستعمرات تتمتع بسلطاتها التشريعية كاملة . لقد كان واضحاً في مثل تلك الامبراطورية منذ حوالي مئة وخمسين عاماً ، كما هو واضح اليوم بأن الملـــك ليس الا رمزاً ... ولكنه مع ذلك رمز مفيد جداً . لذلك ليس من المدهش ان نعثر على خطط تقترح « انشاء مجلس أعلى للاتحاد لما فيه منفعة الجميـع » ذلك الاتحاد الذي يستطيـع صبـغ القوانين الملكية الوهمية بالموافقة الشعبية اللازمة . وقد ظهرت احدى هـذه الخطط الأكثر تفصيلا مع بوادر الثورة ، وتضمن فيما تضمنه « ليس تسوية مع الاقاليم الثلاثة عشر المتحدة فحسب بل تقوية اواصر الاتحاد بين بريطانيا والمستعمرات الأخرى مثل كندا وفلوريدا ونوفاسكوسيا وغيرها ... وذلك يعني ان تكون حلقة الاتصـال الادارية بين الشعوب المستقلة الـتي تؤلف الامبراطورية بمثابـة « مجلس اعلى للدولة » يتألف من مندوبين ترسلهم حكوماتهم وان تبقى اعمالهم معلقة لغاية الموافقة عليها من قبل البرلمانات العديدة التي تمثل مجموعة تلك الشعوب . غير ان هذا المشروع المتقن لضم الدول العديدة من

الامبراطورية في بوتقة افضل من الوحدة كان في جوهره يرمي الى احياء رابطة من الدول يكون جهازها الاداري الرئيسي على شكل «مؤتمر» وليس بشكل حكومة .

وفي عـام ١٨٧٤ قضت الضرورة ، بعد ان استعصى حل المشكلة الامبريالية ، ايجاد حل عادل لها فظهرت عدة برامج الى حيز الوجود بغية التوصل الى حـل ملائم بين امريـكا وبريطانيا . ولا يقل عنها اهمية البرنامج الذي اقترحه جوزيف غالواي من فيلادلفيا الذي كان يشارك توماس هتشينسون الزعامة بين رجال الدولة الاميركيين المناوئين للثورة . ولكننا قد نسيء الى غالواي اذا وصفناه في مرتبة اولئك الموالين لفكرة الانجليز من أجل السيادة والمؤمنين بسلطة البرلمان . فقد كان مشروعه يرمي الى ايجاد سلطة تحد من سلطة البرلمان. كما انه لم يفكر اطلاقاً بأن الامبراطورية كانت كناية عن رابطـة للشعوب لأنـه وكان يؤمن بأن « المستعمرين كانوا اعضـاء في الدولة البريطانية ويدينون بالولاء لسلطاتهـا التشريعية » كما انه لم يكن من دعاة الاتحاد الفيدرالي الامبريالي لأنه كان يعتقد بأن توزيـع سلطة البرلمان بين السيد والمسود لن يؤدي الا « لأضعاف وبلبلة الجهاز وتحويله عن الأهداف والأغراض التي وضع من أجلها» . ربما لم يكن غالواي جديراً بان نذكر اسمه في هذا الفصل . لكنه قدم أمام اول مجلس قاري مشروعاً للتسوية على اسس دستورية رفض فيـه كل

فكرة تستهدف ارسال ممثلين عن المستعمرات الى البرلمان البريطاني واقترح مشروعاً للاتحاد بين بريطانيا العظمى والمستعمرات يهدف الى معرفة الأسس التي يمكن ان تشيد عليها المشاركة الامبريالية . والمعلوم بأن الأنظمة الأساسية التي تقوم عليها دساتير الحكومات المستقلة السياسية التابعة لرابطة الشعوب البريطانية قد وافق عليها اساساً البرلمان الانجليزي . ولكن هذا القبول النظري بسيادة البرلمان الانجليزي لم يكن ليعرقل مجرى التطورات الطبيعية في الممتلكات والذي جعل من المستحيل على برلمان بريطانيا استرداد ما قد منحه سابقاً . اما غالواي فقد نادى بمجلس أعلى ينتخب اعضاؤه بواسطة « ممثلي الشعب في المستعمرات المتعددة في مجالسهم الخاصة » وهذا المجلس بالاشتراك مع رئيس عام يعينه الملك يشكل «حكومة» . وكان على تلك الحكومة ان تجتمع مرة في السنة بينما يمارس المجلس الأعلى بالنيابة عن اميركا « جميع الحقوق والحريات والامتيازات التي يمارسها مجلس العموم في بريطانيا العظمى » . وكان يفترض بالرئيس العام ان يمارس صلاحيات الرئيس التنفيذية ويملك حق النقض، ويتولى بالإشتراك مع المجلس الأعلى ممارسة جميع الحقوق التشريعية (السلطات والصلاحيات الضرورية لتنظيم وادارة جميع قوات البوليس العامة وشؤون المستعمرات الداخلية التي تهم بريطانيا والمستعمرات على السواء) . واقترح ان تمارس هذه الحكومة الاتحادية شؤون

التشريع الاستعمارية بالتضامن مع البرلمان ، اما فيما يتعلق بشؤون المستعمرات فان كل مستعمرة تتمتع بحــق النقض لقرارات الأخرى . وكان الجدير بمثل هذا المشروع أن يجعل بأمكان المستعمرين أن يتلافوا اصدار الأنظمة المقيتة التي عجلت بالـكارثة ، وكان بالتالي يفسح المجال امام التطور الطبيعي كي يأخذ مجراه لتحقيق الحـكم الذاتي كما أخذ يحدث في الممتلكات البريطانية منذ عام ١٨٥٠ .

ان كاتب سيرة توماس هتشينسون الموالي العظيم عــبر عن رأيه بأنه – اي توماس – قد تكهن بالنظام الامبريالي الحالي للامبراطورية البريطانية . والمحير في الأمر ان هتشينسون كان يعرف طبيعة الفكرة التي يمكن لها ان تؤدي الى انشاء النظام الحاضر ، وقد ثبتت معرفته هذه من خلال اصراره على انه مهما اتخذ من تدابير « للابقاء على سلطة البرلمان » فعلى البرلمان ان يرفق سلطته « باعلان يصرح بموجبه بأن البرلمان لا يستهدف تجريد المستعمرات من سلطاتها التشريعية الثانوية وليس في نيته أن يمارسها بصفته سلطة تشريعية عليا باستثناء الحالات وفي الظروف التي تتطلبها مصالح الامبراطورية جمعاء على قدم المساواة »، كل هـــذا يبدو حسناً ولكن المصيبة في هتشينسون انه كغالواي يصر على انه واقعي .فسلطة البرلمان، كانت ولا تزال في القرن العشرين ، واقعية رغماً من عــدم وجود ممثلين عن المناطق الأخرى فيـــه . ولن يستطيع

هتشينسون أن يمتنع عن التصريح بذلك حتى انه اصر في دفاعــــه بأن « بريطانيا ومستعمراتها على السواء تعتمد على سلطة عليا في كافـــة أرجاء الامبراطوريـــة » وكانت تلـــك السلطة برأيه محصورة بـ « الملك واللوردات واعضاء مجلس العموم » .

شهدت آخر سنة من حياة الامبراطورية البريطانية القديمة ظهور كتابات لكل من جون آدامس وجيمس ويلسون وتوماس جيفرسون تعالج طبيعة الامبراطورية ، ويبدو ان الثلاثة قد توصلوا في نهاية ابحاثهم الى القول بأن رابطـــة الشعوب كانت الفكرة المنيعة الوحيدة لمنع الانفصال .

ان كتابات جيفرسون غنية عن التعريف وقد تضمنت من المعاني الكثيرة التي وجدت لهـــا مركزاً في وثيقة اعلان الاستقلال . حتى ان كتابات رئيسي الجمهوريـــة الاميركية المنتظرين لم تكن من نسق كتابات جيمس ويلسون من حيث الموضوع ودقة التحليل او التعبير . وتظهر الجملة القائلة ان «جميـع الاعتبارات عن طبيعة ومدى سلطة البرلمان الانجليزي التشريعية » نواة المشكلة الامبريالية في ذلك الحين . وقـــد كررت الجملة الافتتاحية مـا مآله : « ليس هناك مشكلة اهم من هذه بالنسبة الى بريطانيا ومستعمراتها – وهل ان سلطة البرلمـان البريطاني التشريعية تمتد اليها »؟ لقد اجاب ويلسون بالنفي ولكنه بطبيعة ولائه لفكرة الرابطة البريطانية اضاف:

« ان انكار سلطة البرلمـــان البريطاني التشريعية على اميركا مناقض بحد ذاته لتلك الروابط التي يجب ان تسود بين الوطن الام ومستعمراتها » . غير ان تلك الصلة لا تشمل سلطة عليا للوطن الام فقال :

« يجب ان ترفض سلطة بريطانيا العظمى على مستعمراتها» لان « اعضاء مجلس العموم البريطـــاني لا يملكون سلطة على زملائهم في اميركا المتساوين معهم في الحقوق والواجبات » اما الفارق بين الولاء للتاج والاعتماد عليه وبين الولاء للحكومة او البرلمان والاعتماد عليها فقد عالجها ويلسون بصراحة ومهـد السبيل لها بجملته الختامية التي قال فيها « ان جميـع الدول الاعضاء في الامبراطورية البريطانية هي دول مـميزة ومستقلة الواحدة منها عن الاخرى ولكنها مرتبطة ببعضها تحت سلطة واحدة هي سلطة التاج» .

وفي جوابه على الحجة القائلة بضرورة وجود سلطة عليـا للأشراف على تنظيم التجارة في الامبراطورية البريطانية قال باخلاص :

« أولاً : انه من رأي بعض الساسة بأن جميـع التدابير والقوانين لتنظيم التجارة عديمة الفائدة وان معظمها مؤذ وان سيل التجارة لا يتدفق بغزارة بالغة اذا لم يكن آتياً من مراقبة الطبيعة . ولكن بمـا ان ويلسون كان رجلا عملياً يرفض ان يحمله حلم تحقيق التجارة العالمية بعيداً عن اهدافـه اقترح بأن

تودع سلطة تنظيم التجارة بأيدي « الملك كجزء من امتيازاته الملكية . » ولكن هذه النقطة تحتاج الى توضيح اكثر فقد كان المستعمرون يفهمون تماماً طبيعة الحكومة البريطانية ، وانها ملكية ضيقة ، فلم يكن بوسعهم وضع سلطات جائرة بيد الملك جورج الثالث . ويبدو ان ويلسون تخيل بذهنه الميزة التي تفرق بين الملك بصفته الامبريالية وصفته الملكية ، لانه كان يعتقد بأن الملك بصفته الأخيرة كان متضامناً بصورة متشابكة مع حكومة بريطانيا العظمى . ولا يسعنا ان نقول عما اذا كان هذا الفارق قد ادى الى دعوة مؤتمر امبريالي يضم وزراء من جميع انحاء الامبراطورية ، ولكننا نعرف بأن ويلسون بعد مضي ستة اشهر على نشر « الاعتبارات » ألقى خطاباً جاء فيه قوله : « نحن لا نرسل اعضاء الى البرلمان البريطاني ، فان لنا برلمانات خاصة بنا » واضاف : « ان الفارق بين الملك والوزراء قد زال ، ولكنهم اي الوزراء — لم يرتفعوا الى مستواه بل هو الذي هبط الى مستواهم . » وعلى ضوء هذه الاقوال يتضح بصراحه بأنه يرفض القبول بأي شيء اقل من تحقيق المساواة بين جميع شعوب اجزاء الامبراطورية رغماً عن امتناعه عن التهرب من قيد الولاء للفكرة البريطانية (اي التاج) وقد قيل بأن جيمس ويلسون نادى بأفكار تسبق عصره بكثير تلك الافكار التي يبدو بأن العالم اليوم يقف على عتبة فهمها الآن .

كان موقف جيفرسون ، بالرغم من انه لم يكن وافياً من جهة التفاصيل ، كموقف ويلسون . وقد جـاء في النشرة التي ضمنها ملخصاً لرأيه عن حقوق اميركا الانجليزية قوله :

« ان الشيء الثابت الوحيد هو ان علاقة بريطانيـا بمستعمراتها تشبه العلاقات التي قامت بين انجلترا واسكوتلندا بعد ارتقاء الملك جيمس عرشه ولغاية ان تم الاتحـاد وتشبه العلاقات الحاضرة مع هانوفر ، حيث ان لهـا هناك رئيساً للسلطة التنفيذية دون اية علاقات اخرى سياسية ».

والبرلمان كان حسب رأيـه « السلطة التشريعية لاحدى أجزاء الامبراطوريـة . ولم يستطع جيفرسون ان يدرك بأي حق يستطيع مشترع حر ومستقـل ان يعلق سلطة الآخرين بينما هم احرار ومستقلون مثله . وكان جيفرسون يلتقي مع ويلسون من حيث النظرة الى مركز الملك فقال انـه السيادة المشتركة التي تربط جميع اجزاء الامبراطورية ببعضهـا ». ولكن جيفرسون لم يحظ بموافقة احد على رأيه بهذا الخصوص في ولاية فرجينيا سوى جورج وايت .. امـا باقي المواطنين مثل راندولف امرسون وآل ليس ونيكولاس وبندلتون فقد التقوا بأفكارهم مـع جون ديكنسون في منتصف الطريق فأقروا بأن « لبريطانيا الحق » بتنظيم تجارتنا الخارجيةوفرض الرسوم عليها لاغراض التنظيم فقط وليس لجباية الاموال » .

ان ما كان يفعله جيفرسون لسكان فرجينيا ، ومـا فعله

ادامس لسكان ماساشوستس وويلسون لسكان منسلفانيا فصله جيمس ايريديل لسكان كارولينا الشمالية .

وقد افصح عن رأيه بوضوح في خطابه الى « سكان بريطانيا العظمى في عام ١٧٧٤ » عن طبيعة الامبراطورية التي يكون الملك فيها رئيساً تنفيذياً على عـــدة مجالس تشريعية متساوية في اكبر عدد ممكن من المجتمعات السياسية المتساوية في الحقوق ايضاً . وفي الوضع الذي كانت الامبراطورية قائمة عليه آنذاك كان يعتقد بأنها – اي الامبراطورية – تفتقر الى مطلق سلطة عليا كالبرلمان مثلا لكنه اصر على قوله : « اننا على استعداد للدخول في اي وقت بمباحثات للاتفاق على خطة لتمكين مصلحة الامبراطورية عامة على اسس واضحة وتوفير اتحاد صحيح يضمن المشورة والسلطة والحرية والفردية لكل عضو من اعضاء الامبراطورية وذلك وفقاً للمنفعة العامة » . هذه اللغة قلما نجدها تصدر عن شخص آمن بالامبراطورية كما كانت قائمة حينذاك . بينما لم تكن في الحقيقة اكثر مما يتفق معظم المفكرين المحدثين عليه .

وفي نفس هذه السنة اي عام ١٧٧٤ قام اثنان من الانكليز الاحرار بتقديم الاقتراحات التي ان دلت على شيء فانما تدل على وجود فكر في بريطانيا اكثر اثارة من ذلك الذي ينادي به البرلمان . وحمل جون كارترو رايت لواء اول اثارة لتطوير البرلمان ، وكتب كراسة تحمل العنوان التالي : بحث لاثبات

ان المستعمرات لهـــا الحق بالاستقلال الناجز عن التشريـع البريطاني ليس فيما يتعلق بفرض الضرائب فحسب بـل ايضاً في التجارة والصناعة والحكومة ويمكن تحقيق ذلك بواسطة براءة رسمية تمنح بموجبها هذه الحقوق وعلى اساسها تقام رابطة صداقة مع المستعمرات لما يعود بالخير والفائدة على البلدين معاً — بريطانيا واميركا—وتقدمها. وقال «ان فكرة الامبراطورية كرابطة لم تلد مع القرن العشرين . ان فكرة كارثر رايت عن الرابطة شملت جميع الولايات الاميركية بما فيها كيوبك وفلوريدا التي يجب ان تعلن حريتها واستقلالها، وكل واحدة تخضع فقط لمثل القانون والحكومة القائمة الآن او ان يتم ذلك فيما بعـد وفقاً لتشريعها الخاص » . وكان على الملك ان يعتبر ملكاً منفرداً على كل دولة من دول الرابطة وان يكون « حامياً » للجميع ضد القوى الاجنبية » . وهذا لا يجعل تلك الشعوب وحدات متفرقة في مجال القانون الدولي رغماً من البراءة التي تعلن بأنها « دول حرة ومستقلة » . وهذه الحقيقة المؤلمة تؤكد من جديد عجز مصطلحاتنا السياسية التي عجزت عن تعريف كيان دولة مؤلفة على هذا الشكل . واعترف كارثر بحق كل شعب من شعوب دول الرابطة أن يعقد معاهدات مع دولة اخرى وذلك بغية ان تنشأ بينهم وبين بريطانيا رابطة متينة ثابتة ومشبعة بروح الاخاء ...»

وكان هنـــاك ايضـاً غرانفيل شارب « كاتب الكراريس الشهير والأديب » والذي نجـد في كتاباته اولى الاقتراحات

القائلة بأنه يمكن لرابطة الشعوب البريطانية ان تصبح نموذجاً لرابطة الشعوب كلها على نطاق عالمي واسع . وفي تصريحه عن حق الشعوب الطبيعي للمساهمة في التشريع ، ابتدع شارب الفكرة القائلة بأن « الملك والشعب يكوّنان السلطة الحاكمة في بريطانيا العظمى»؛ وهكذا يكوّن الملك والشعب الاميركي السلطة الحاكمة في اميركا.. ولكن بالنسبة الى « تمثيل الشعب في كل جزء من اجزاء الامبراطورية فان من الضرورة القصوى ان تشكل سلطة تشريعية نافذة وفقاً للمبادىء الاساسية الواردة في الدستور البريطاني » . ومهما كان التباين شاسعاً بين الاجزاء المتعددة فأنها تبدو موحدة ضمن حلقة التاج البريطاني بحيث يصعب تفريقها اذا جرى تطبيق سياسة سليمة وشريفة في جميع اجزاء الامبراطورية وفي حرز الدستور البريطاني . وقد جد شارب في فكرته حتى انه تخيلها صالحة لاقامة امبراطورية عالمية تستند على اساس تحقيق الاتحاد بين جميع الشعوب التي مكنت بريطانيا من التوسع ومعايشة العالم .

وقد حالت جميع المحاولات الرامية الى التآلف بين المستعمرات على هذا الأساس العام من التكافؤ بين دول الرابطة مع اندلاع الحرب . وكانت المحاولة التي اقدمت عليها الحكومة عندما ارسلت لجنة كارليل عام ١٧٧٨ تهدف لانعاش مثل هذه المشاريع واشهرها ما تقدم به وليام بولتني .

وبالنظر الى انه لم يصدق بأن اعلان وثيقة الاستقلال قد

جعلت تحقيق الاتحاد مستحيلا ، فأنه ظن ان من اللائق ان يبعث الفكرة من جديد . والسبب في ذلك انه اعتقد بأن الحوادث المتعاقبة منذ عام ١٧٧٥ يجب ان تكون قد ضللت حزب المحافظين – بالنسبة الى رغبة ومقدرة الأميركيين لتقديم ارواحهم دفاعاً عن مبادئهم ، وان الوقت قد حان لايجاد تسوية ما ، او حتى للموافقة على اعادة تنظيم الامبراطورية على اساس الشروط التي وضعها الاميركيون في السابق . وحث على التخلي عن الفكرة القديمة القائلة بالتبعية الاستعمارية والاعتراف بوضع المستعمرات وشعوبها على قدم المساواة كما ينص الدستور البريطاني ... ولكن وقت انعاش مثل هذه الاقتراحات كان قد ولى وادبر .

ومن جميع المحاولات الرامية الى كشف النقاب عن فكرة تؤدي الى تسوية بين الاستعمار والاستقلال فان عدداً قليلا منها أبصر النور كتلك المحاولة التي ظهرت في لندن عام ١٧٨٠ بعنوان « مشروع » او نظام اتحاد ثابت على أساس من التجارة والصداقة بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها الأمريكية. وكان صاحب الفكرة انجليزياً وحث بقوله : « من الآن وصاعداً علينا ان نتعلم كيف يجب ان نتطلع الى المستعمرات ، لا على انها دول صغيرة قليلة الشأن ، ولكن بصفتها امبراطورية كبيرة ومزدهرة .. لا بصفتهم اطفالاً نعنفهم ولكن بصفتهم اصدقاء واخواناً متساوين معنا في الحقوق . وقد رسم الوسيط

بين المزاعم التي تنادي بالاستقلال التـــام والخضوع الشرعي بشكل معاهـدة بين كل من بريطانيا وايرلندا واميركا . فقد اعتبر ان هذه الدول الثلاث مع توابعها تشكل امبراطورية ووحدة سياسية مستقلة للدفاع عن نفسهـــا ضد أي اعتداء خارجي . ومـا عدا ذلك يجب ان تصبح اميركا البريطانية دولة حرة ومستقلة . والحقيقة انه لم يتردد مطلقاً في تسميتها كذلك . وقال.. في حالة نشوب حرب يمكن استعمال جيوش اي جزء من الامبراطورية للدفاع عنها ككل على ان تستخدم هذه الجيوش فياغراض الفتوحات او في الحملات الأجنبية دون موافقة مسبقة من اولئك الذين يشتركون فيها. كما كان المفروض ان يشرف على كل اقليم في اميركا حـاكم يعينه الملك ، يبقى عملياً تحت سيطرة المجلس التشريعي المنتخب بواسطة الشعب والذي لا يستطيع ان يعمل شيئـــاً بدون موافقته – اي المجلس – الذي يصرف له راتبه . ويستطيع المجلس التشريعي في المستعمرات ان يتخطى او يتجاهـل القوانين الصادرة عن بريطانيا كلما رأى ذلك مناسباً للاغراض المحلية . كل هذا يبدو جميلا لدرجة تبعث على بعض الشك . وهناك بعض المبررات التي تدعو للشك نجدها في بنود المعـاهدة التجارية المقترحة . اذ انها تتضمن اعطاء رسوم مفضلة للسفن والبضائع البريطانية بشكل يضمن للوطن الأم الميزة التجارية على غيرها من الدول الاوروبية المنافسة . وقد توخى المؤلف ذكر الاشياء كما كانت

عليه حتى يتمكن من تميـيز المجلس القاري والتمهيد لكينونته المتواصلة « بصفته مجلساً اعلى للتشريع يشرف عليـــه ويراقب أعمال السلطة في جميع انحــــاء اميركا البريطانية ». وبصفته له وحدة السلطة الكاملة لفرض الضرائب للاغراض الامبريالية . وكان مفروض بالسلطة التنفيـــذية في اميركا البريطانية ان تكون مؤلفة من مجلس يضم اثني عشر عضواً يختارهم الشعب ويختار هو بالتالي مندوبيه فيالمجلس التشريعي. وهذا العمل لم يترك لممثل التاج اي سلطة من الناحية العملية، ذلك الممثل الذي يعينه الملك لكي « تقدم اليه جميع القوانين التي يوافق عليها المجلس لا لكي يوافق عليها بل ليبعث بها الى بريطانيا العظمى على سبيل التبليغ فقط » . وقد قبل تعيين المفوض السامي بصفته سفيراً لا حاكماً . وكان مركزه مماثلاً لمركز الحكام الملكيين في الممتلكات المستقلة اليوم . وقـــد وضعت الخطة برغبة صادقة حتى يتوفر لأعضاء الامبراطورية «ارتباط ملطف قلما يشعر به وبذلك توفر مصاريف المنشئات العسكرية وغيرها فيتحقق اتحاد ثابت دائم الاركان » مـــع بريطانيا العظمى .

وهكذا عندما فشل وفد كارليل بالاضافـــة الى عجز بريطانيا لاخضاع المستعمرات تبين ان مثل هذا المشروع قـد اصبح عديم الفائدة كما خلقت الحـــادثات التي لازمت الثورة

الاميركية رجالا هاجموا المحاولة الرامية للتوسط بين دول تتمتع « بسيادة معتدلة » .

وختاماً لذلك أرى ان هذا الفصل سيبقى ناقصاً اذا لم يلفت الانتباه الى التطبيقات الاخيرة المتعلقة بنظريات كل من بلاند ، ويلسون ، جيفرسون، وجون أدامس . ان المعاهدة التي وعدت بوضع حد للرعب والذعر الذي ساد ايرلندا عدة قرون يضعها – اي أيرلندا – من الامبراطورية في المكان الذي طالب به الاميركيون عام ١٧٧٤ . وهكذا فشلت جميع الخطط والاقتراحات وبقيت العقبة الدستورية الوحيدة وهي قضية الولاء للملك التي نجحت في بعض الممتلكات الاخرى ، مثل كندا ونيوزيلندا واستراليا الجنوبية وما شابهها .

٤

فرض الضرائب والتمثيل

بعض المراجعات

تشكل قصة المشادة التي دارت حول فرض الضرائب جزءاً هاماً من التاريخ الاميركي المتعلق بانشاء عصبة أمم او رابطة للشعوب ومع ذلك فمن المشكوك فيه ان يتمكن الباحث من الربط بين ادوار المشاهدة هذه وبين المشاكل الحديثة في القانون الدولي . وكلما حاولنا ان نفهم العلاقة بين الولايات المتحدة الاميركية اليوم وبين المؤسسات المتعلقة بالمنظمات العالمية ، كلما اكتشفنا ان لهذه العلاقة جذوراً في احداث السنوات العشر التي سبقت الثورة . ويجدر بنا في البداية ان نبعد عن قلوبنا كل ضغينة او محاباة نحو بريطانيا العظمى مهما كان تأثير الجملة القائلة « لا ضريبة دون تمثيل » على نفسيتنا . وهناك مبرر للقول بأن شعار « لا ضريبة بدون تمثيل » الذي كان نتيجة الصراع الذي دام عشر سنوات ، جعل البرلمان البريطاني يفهم بأن واجبه الرئيسي كان ينحصر في كيفية

تشكيل رابطة ناجحة من الشعوب . وكان من الواضح لبعض رجـــال الدولة من ذوي النظر البعيد ان السلطة التي يمكن للوطن الام ان يمارسها عن جدارة وحق على مستعمراتـــه لم تكن محدودة تماماً .

ولكن مـا كان يفكر به الشعب ابان الثورة وما اقترحه لتحسين جهاز الاشراف على الامبراطورية، عندما كانت الحاجة ملحة لمثل ذلك التطوير قبـــل انفصال الولايات المتحدة عن الامبراطورية ، لهو قصة تتطلب التعمق كثيراً لادراك كنههـا ومعناها . وهناك عدد كبير من المعلقين الاميركيين الذين كان باستطاعتهم توجيهنا الى قلب الموضوع لو لم يشذوا عنه لمعالجة مواضيع اخرى تاركين القارىء يتخبط في لجة الخيبة والقنوط، ومع ذلـك قام خلال فترة العشر سنوات التي شهدت اصدار قانون الطوابع واندلاع الحرب من اجل الاستقلال بعض رجال الدولة في المستعمرات المستقلة عن الامبراطوريـة البريطانية وحاولوا بجهودهم الحثيثة ايجاد حـــل مناسب لانشاء رابطة شعوب الكومنولث . ولكنهم خلال الثورة تجنبوا تحمل اية مسؤوليـــة جديدة ولا سيما فيما يتعلق بقضية الكومنولث ، وانزووا تاركين الثورة تأخذ مجراها . وفي تلك السنوات التي سبقت الثورة ، اي قبل فوات الأوان لمثل هذا الحل للمعضلة كان من الممكن فهم وادراك جذور الحركة التي قامت لتنظيم رابطة للشعوب او كومنولث يتألف من دول شبه مستقلة ،

وكذلك ادراك فضل الشعب الأميركي ومساهمته في تلك الفكرة التي ادت الى ظهور المنظمات العالمية الحديثة .

يسأل المرء احياناً لم لا يبدأ ابحاثه من تاريخ سابق للثورة لأن نظام اتحـــاد الولايات المتحدة الأول صدر في نيوانجلند عام ١٦٤٣ . والحقيقة هي ان مشاريع الاتحاد بدأت تبرز الى حيز الوجود في نهاية القرن السابع عشر، ولكن من المسلم به أن المحاولات التي قامت لتشكيل اتحاد الأقاليم الاميركية تعتبر جزءاً من التاريخ الأميركي ولا تفيـــد كثيراً لايفاء الأغراض المنتظرة من هذه الدراسة . اما اتحاد نيوانجلند في القرن السابـع عشر فيعتبر نموذجاً احتذته كندا واستراليـا لتنظيم علاقاتها مع بريطانيا ولا يصلح نموذجاً لكومنولث اعم او رابطة اوسع للشعوب . كما أن المؤرخين لم يخلطوا قصة مشاريـع الاتحاد هذه في قصة الولايات الاميركية ومحاولتها إنشاء اتحاد فيدرالي . لقد كان الدافع الأكبر لمشاريع الاتحاد خطر الهنود الحمر والفرنسيين . بينما الفكرة الاخرى لم تكن لتظهر حتى برز دافع جديد يوحي بضرورة المحافظة على مركز الاعضاء في امبراطورية الكومنولث . ومن الطبيعي ان تبرز المشاريع السابقة كمحاولة لتنظيم الدفاع اكثر منها محاولة لانشاء تعاون دولي. وهذا ما دفع المشاريع السابقة التي تنظم علاقات اجزاء الامبراطورية ببعضها ، لمنح المستعمرات وضعاً ثانوياً نسبياً غير متساوي مع وضع الوطن الام في الاتحـاد

الامبريالي المقترح . كما تضمن مشروع فرانكلين عام ١٧٥٤ ، ذلك المشروع الذي نص على عدم السماح للملك في المجلس بمعارضة القوانين التي يصدرها مجلس المستعمرات الاعلى . وكما هدف مشروع اسياد التجارة في عـــام ١٧٥٤ الى توطيد « التعاون الكامل بين جميع المستعمرات الاميركية ... » وكان دافعه الرئيسي مقروناً بالرغبة لجعل المستعمرات تتولى شؤونهـــا الدفاعية في زمن الحرب فقط بينما نرى المشاريع الاخرى التي تهدف لتحقيق «التعاون الكامل بين جميع اجزاء امبراطورية الكومنولث » وعلى قدم المساواة لم تظهر الا بعد نهاية حرب السنوات السبع مع ظهور عوامل ودوافـع جديدة .

وضعت الحرب التي انتهت عام ١٧٦٣ حداً لحقبة معينة في التاريخ الاميركي . فقد تلاشى باعث الدفاع ضد الفرنسيين الى حد كبير ومن ثم بدأت مشاريع التعاون تتضمن بعض العوامل الداعية للتعاون الامبريالي . لان مشروع غالواي مثلاً صنف من بين المشاريع الداعية للاتحاد ولكنه يمتـاز عن المشاريع السابقة بأنه يدعو الى قيام اتحـــاد امبريالي بين المستعمرات التي ترغب بتحقيق مثل ذلك الاتحاد « ليس بين بعضها فحسب بل ومع الوطن الام ايضاً » . اما النقاش المتعلق بفرض الضرائب فقد برز الى الوجود بعد ان ركزت الحقبة المنتهية اذهان المستعمرين على خلل جهاز الحكم الامبريالي .

التابع لامبراطورية الكومنولث البريطانية كما ان المشاحنات بصدد فرض الضرائب التي نشبت في السنوات العشر الواقعة ما بين ١٧٦٥ – ١٧٧٥ اثارت العديد من القصص التي تهم المؤرخين .ومع ذلك فلا يعثر المرء من بين تلك القصص جميعها على اية اشارة لاية محاولة مباشرة لحل العقدة المستعصية على اساس انشاء «منظمة جامعة» . ومعرفة السبب في ذلـــك ليست بعيدة المنال. اذ ما كاد يمضي القرن الذي كانت فيه قصة الثورة الاميركية تنعت وتفسر على أسس عسكرية حتى دخل القرن الجديد حاملا معه تفسيراً جديداً للثورة الاميركية هو الصراع من اجل السيطرة التجارية .واصبحنا نسمع عبارات من نوع « ان السبب الرئيسي وراء الثورة يجب ان يبحث عنه في طبيعة النظام الاستعماري القديم » ذلك لان انظمة التجارة والملاحة ، التي وضعت على اسس سياسية واقتصادية في القرن السابع عشر ، كانت ثمرة الجهل وقصر النظر ، وكان الصراع في سبيل السيطرة التجارية او الرغبة بالحصول على المنافع والارباح في التجارة والصناعة يكمن وراء الصراع بين بريطانيا وامريـكا . واستعملت في هذا الصراع جميـع مبادىء التضامن الانساني لتبرير مقاومة المستعمرات ضد الانانية البريطانية . وليس بنا حاجة لبحث مدى صواب هذه النتائج لأنها تمثل مدلولات مبنية على اساس علمي . ولكن من الفائدة لفت النظر اليها لتفسير النقص في معلوماتنا عن المحاولات التي قامت قبـل الثورة لحسم الخلاف بين بريطانيا ومستعمراتها عن طريق

تطوير الكومنولث . وقد علق كاتب حديث على هذا الخلاف بقوله : « لم يكن بالامكان حل الخلاف الناشب بين بريطانيا واميركا بتخفيف عبء الضرائب الهزيلة او بفضح نوايا التجار البريطانيين الخسيسة والمهربين في بوسطن ولا بتطبيق القوانين البرلمانية باسنة الحراب او باهداء سجل القوانين مربوطاً في في اذن كلب بحجة الدفاع عن قضية الحرية او السلطة ومع هذا لم يمنع مثل هذا التحذير بعض الكتاب من معالجة موضوع الثورة على انها «قضية انفصال» لا غير .

ان الاشارة الى ان الجدل الدائر حول فرض الضرائب قد ركز اذهان الاميركيين على طبيعة النظام الامبريالي وعيوبه لا يمكن ان تمر بدون تعليق . ذلك ان هذا الخلاف ينطوي على معنى سياسي عميق قلما نال ما يستحقه من التفات . ومع ان احد المؤرخين الذين عاصروا الثورة سمى الجدل حول فرض الضرائب بأنه «المحور الرئيسي الذي دارت حوله الثورة» فان المؤرخين السابقين واللاحقين ، سلموا بالقول بأن :

« ضريبة الطوابع والرسوم الزهيدة على الشاي، عجلت، ولكنها لم تكن السبب الوحيد وراء انفجار الثورة الاميركية لان الضرائب كانت وسيلة للثورة قبل ان تكون سبباً لها . »

لذلك فاننا سنعالج موضوع الضرائب كحدث عارض اكثر من كونه الداء بذاته .

ولكننا نقول ، توخياً للبساطة والتوضيح ان من الجائز

ان تكون قصة الناحية الدستورية التي أدت الى مشادة الضرائب قد تطورت الى شكلها الاخير في ثلاث مراحل متتالية .

في المرحلة الاولى: وافقت المستعمرات على صلاحية البرلمان بأن يفرض رسوم جمركية (اي ضرائب غير مباشرة) عليها ولكنها رفضت ان تسمح للبرلمان بفرض ضرائب على المنتوجات المحلية (اي ضرائب مباشرة) . وفي المرحلة الثانية وافقت المستعمرات على صلاحية البرلمان لتنظيم تجارة الأمبراطورية ومن ثم ممارسة السلطة التشريعية على المستعمرات غير الممثلة ، ولكنها — اي المستعمرات — رفضت الاعتراف بصلاحية البرلمان لجباية اية ضرائب مهما كان نوعها، داخلية او خارجية، لمصلحة بريطانيا . وفي المرحلة الثالثة من هذه المشادة وافقت المستعمرات على صلاحيته البرلمانية للقيام بصفة السلطة الامبريالية المشرفة عليها وعلى جميع الممتلكات ولكنها رفضت ان يكون للبرلمان اية سلطة تشريعية على المستعمرات كمبدأ عام طالما ان المستعمرات لم تكن ممثلة في البرلمان . وهكذا يتبين من خلال المناقشات كيف ان المستعمرين كانوا يحاولون ايجاد قاعدة فلسفية وسياسية يستطيعون بواسطتها ان يصبحوا أحراراً ويواصلوا في نفس الوقت مساهمتهم في رابطة الشعوب البريطانية .

اما القول بأنهم كانوا بذلك يحاولون المستحيل فذلك

يعني بكل بساطة اننـــا نتعامى عن تاريخ الامبراطورية البريطانية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن .

ان اي تاريخ أدبي عن السنة التي جرى فيها تطبيق نظام الطوابع يؤكد رأي دانيال دولاني في موضوع فرض الضرائب على المستعمرات البريطانية، ذلك الرأي الذي كان له تأثيره الكبير على تنسيق افكار تشاثام . قال دولاني يشرح رأيـه : « ان المستعمرات وفقاً لدساتير حكوماتهـــا تملك الصلاحية لفرض الضرائب الـــداخلية وهذه السلطة متناسقة مع ولاء المستعمرات للوطن الام اذ اعترف بها الوزراء الانجليز انفسهم. » وتشديداً على تعبير « الضرائب الداخلية » اوضح تشاثام الكثير من امرها في الخطاب الذي القاه في كانون ثاني عـــام ١٧٦٦ عندما بيّن بوضوح ما يستطيع البرلمان الام عمله وما لايستطيع بالنسبة الى توطيد سلطاته التشريعية على المستعمرات، وفي رده على جرنفيل اجاب بغيظ : « اذا كان السيد لا يفهم الفرق بين الضرائب الداخلية والخارجية فذلك مما يرثى له حقاً » ثم بسط القضية بقوله ان البرلمان لا يستطيع فرض الضريبة الداخلية ولكن يحق له فرض الاخرى اي الخـارجية ، وفي هذه الحالة يكون كمن يأخذ أموال افراد الشعب من جيوبهم دون موافقتهم وعلى اساس هــــذا الفرق وضع اول مظهر للمناقشة الدستوريـة . وقد وضعت بعض الخطوط في محاولة لتوضيح سير وطبيعة جهاز الاتحـــاد الامبريالي ، اكدت من

جديد حقوق الحكومة المحلية بما في ذلك حقها بفرض الضرائب الداخلية شريطة عدم اهمـال او احتقار سلطة الاشراف التي يتولاها البرلمان البريطاني . وذلك يعني ان ذلك الاشراف ـ اي اشراف البرلمان الام ـ سيجعل من الممكن تدبير الاموال لكنه سيؤدي الى تقلص التجارة والصناعة في المستعمرات.

أكد كل من تشاثام ودولاني في معرض تصاريحها سلطـة البرلمان على المستعمرات ولكنها اقرا بأن سلطة المستعمرات الداخلية لن تتعدى حدود الادارة الداخلية بما في ذلك فرض الضرائب الداخلية بعيداً عن تدخل البرلمان . وهـذا الرأي يثير قضية اقتسام السيادة ، الأمر المـألوف في الاتحادات الفدرالية . وحسب رأي هذين السيدين فان البرلمان البريطاني كان يحتل في المرتبة الأولى صفة البرلمان الفدرالي بالاضافة الى كونه المشترع المحلي لبريطانيا العظمى . وفي هـذه الحالة ، أليس من المعقول القول بأن مثل تلك السلطة التشريعية لهـا الحق بفرض أنظمة التجـارة الفدرالية ، واذا نتج عن ذلك بعض الدخل بالصدفة ، أفـلا يحق للخزينة الفدرالية والحالة هذه استيفاء شيء من ذلك المال ؟ وقد لاحظ اكثر من مؤرخ واحد ضعف هذا الوضع وعلقوا عليه بقولهم :

«ان تصريح السيد بيت ضد حقوق البرلمان لفرض الضرائب الداخلية وقوله : « انني مسرور لأن اميركا قد قاومته » قـد تلقفه معظم الزعماء في المستعمرات ، كما انهم امتدحوه وألهوه

متناسين مـــا صرح به سابقاً لصالح سلطة البرلمان في جميع الحالات التي تتعلق بالضرائب الخارجية وتأييده تنفيذ جميع القوانين المتعلقة بذلك بالقوة ، عدا عن تصريحه المشهور « اذا ظهرت أية مقاومة ضد القوانين فانني لن اسمح بغرس اي شيء في المزارع » . ومن بين أفراد هذه الفئة ، ادمون بورك الذي امتدحت صداقته للمستعمرات كثيراً . ورغماً من ان تصريحاته الشهيرة جاءت في اعقاب هـــذه المناقشة بعشر سنوات فانه بالحقيقة لم يأت بجديد فيما يتعلق بالفكرة المذكورة هنا . وكان البرلمان البريطاني في نظره بمثابة برلمان اتحادي امبريالي متفوق على جميع المجالس التشريعية في المستعمرات من كافة الوجوه ، له مطلق الحق بفرض الضرائب للاغراض الامبريالية . والحقيقة اننا لا نظلم بورك اذا قلنا بانــه لا يجاري تشاتام في خطواته التقدمية بل على العكس فأنه عـــاد خطوة الى الوراء وبدا اكثر محافظة عندما صرح بأنه يسمح للبرلمـــان ، لكي يبقى ماسكاً زمام السلطة ، بارغام المجالس التشريعية التابعة على فرض الضرائب على المستعمرات لاغراض امبرياليـــة . ومن الواجب ان نذكر هذا الموقف لبورك عند درسنا الأفكار والمعتقدات التي نادى بها مفكرون من المستعمرات كانوا اعمق تفكيراً ، كذلك عند درسنا الحل النهـــائي الذي وضعته حكومات الدومينيونات المستقلة في الامبراطورية في القرن التاسع عشر

عقب طلب تشاثام الى مجلس العموم الغاء ضريبة الطوابع في الشهر التالي ، حادثة تلقي اضواء ساطعة على النقطـــة الدستورية في المناقشة . ذلك لأن كل وثيقة تحتوي صيغة النقاش والأخذ والرد المتعلق بالفكرة تعتبر افضل من عدة تصريحات عقائدية ، فالمرء يعبر عن آرائه خطياً بصورة واضحة وبحرية اكبر .

فقد علق بنيامين فرانكلين قبل عشر سنوات على مفهوم زملائه المستعمرين المحدود الذين لم يقفوا موقفاً صريحـاً ازاء قضية اتحاد المستعمرات . وفي تحقيقه امام مجلس العموم كنا ننتظر منه بأن يلقي بعض الضوء على طبيعة الامبراطورية البريطانية التي كان يتوق لتمجيدها الا انه هو ايضاً ميز بين الضرائب «الداخلية» و« الخارجية » وعندما ضُغط عليـــه ليوضح التمييز الذي يقصده حوّل جوابه الى تحذير حذق داعياً الى عدم الضغط كثيراً على المستعمرات وشعوبها . وكان فرانكلين قد اوضح في مستهل بيانه بأن المستعمرات لاتمانع في فرض « ضريبة خارجية » تكون بمثابة رسوم تدفـــع عن البضائع المستوردة ليدفعها المستهلك بدوره بعد اضافتها على اسعار البضائع . اما « الضريبة الداخليـة » اي ان يفرض على الشعب دفع ما لا يرضى بدفعه فان المستعمرات لا توافق عليها . اما الرسوم التي يوافق عليها البرلمان بقانون ، مثل القوانين التجارية ، فأنها لم تكن موضوع نقاش ابداً . على

هذا راح المستجوب يوجه الضغط ويستوضح عما عساه سيحدث فيما لو ان البرلمان وضع قانوناً بمثل تلك الضريبة الخارجية الامر الذي لا يترك امام المستعمرين مفراً من شراء البضائع الموسومة بالضريبة ، كأن نقول مثلاً اذا فرض البرلمان ضريبة على بعض الحوائج المستوردة الى اميركا . وفي هذه النقطة ، لو كان فرانكلين يملك فكرة واضحة لكان علينا ان ننتظر منه ان يضع النقاط على الحروف . لكنه تحاشى ذلك بقوله ان البرلمان لا يستطيع القيام بمثل هذا العمل لانه لا يوجد صنف واحد من البضائع التي تستوردها المستعمرات في الشمال الا ويستطيع سكانها اما ان يستغنوا عنها او ان ينتجوه بأنفسهم ولانفسهم . ولكن مثل هذا الجواب كان كافياً لان يجعل اعضاء مجلس العموم يتصورون بأنهم اذا لجأوا الى فرض الرسوم الجمركية وجباية الاموال ، فان عملهم هذا لن يلقى معارضة في المستعمرات من الوجهة الدستورية !

ربما يريد المرء معرفة الشخص الذي حاول الضغط على فرانكلين لتوضيح بعض الامور المتعلقة بهذه النقطة بالذات . من المؤكد أن تاونسند الانجليزي كان حاضراً ولو أنه لم يسأله شخصياً . ويبقى علينا توضيح نقطة هامة الا وهي ان دولاني وفرانكلين ساعدا تاونسند على تكوين فكرة خاطئة عن الأمريكيين .

وفي ختام تلك المحاولة اللبقة تبين ان فرانكلين قد وضع

في مرتبة تختلف نوعاً ما عن حقيقته الاصلية وصنف مع كل من تشاثام ودولاني وبورك الذين لم يعترضوا على ضريبة الطوابع ولم يدافعوا عن مبدأ رفض حق البرلمان إصدار التشريعات المتعلقة بالمستعمرات . لقد كانوا يوافقون على حق البرلمان في التشريع نيابة عن المستعمرات غير الممثلة فيه . ولكن الانقسام الاخير وضع كل من فرانكلين وتشاثام في جهة مختلفة. فقد جاهد كل من تشاثام وبورك لاعادة العلاقات الى حالتها الطبيعية بشرط ان لا تتعارض من التطورات الماثلة في الجهاز الامبريالي الا انهما في هذه المرة كانا مخطئان في اتجاهها الجديد اذ ان الوقت قد حان للاستسلام ، ولم يعد هناك ما يبرز تأييد فكرة تسلط البرلمان الانكليزي . فقد باتت قديمة لا ترضي احداً.

وكان من نتيجة تلك المشادة ان تأكد الامريكيون من ضرورة التخلي عن اية فكرة كتلك التي نشأت منذ مناقشة الفرق بين الضريبة الداخلية والخارجية . فشارل تاونسند أخذ موافقة الأمريكيين من افواه المدافعين عنهم . وبالاستناد الى تقرير احد وكلاء المستعمرين في لندن ذكر فيه ان وزير المال اي تاونسند صرح في احدى اجتماعاته مع وكلائه بأنه لا يشك مطلقاً بحق البرلمان في فرض الضرائب الداخلية على المستعمرات ومع انه كان يعلم بأنه لا يوجد ادنى فرق بين الضرائب الداخلية والخارجية وان هذا الابداع هو من صالح الامريكيين

فأنه تساهلا منه تجاههم اختار الأنظمة التجارية، تلك الفكرة التي يمكنه بواسطتها ان يجبي أموالاً كافية من اميركا . وكان من نتيجة ذلك ان صدر « قـــانون تاونسند » الذي فرضت بموجبه ضريبة خارجية أوسمها اذا شئت رسوماً جمركية كالتي فرضت على الشاي وبعض المواد الاخرى . ومن الطبيعي جداً على ضوء هـــذا الواقع ، ان يقدم ذلك المؤرخ التابع لحزب المحافظين ملاحظته قائلا : « ان الوزارة الجديدة ، بعد ان تذرعت بفكرة التمييز بين الضريبة الداخلية والضريبة الخارجية اغتنمت هذه الفرصة لتحقيق كسب افترضته لكي تحصل على قانون من البرلمان لفرض بعض الرسوم على الزجـــاج والورق والشاي وغيرهـــا .. » ولكن معلقاً آخر ابدى تفهماً اكثر للوضع القـــائم آنذاك فعلق بعد مرور عشرين سنة على ذاك الجدل بقوله : «قبل تطبيق ضريبة الطوابع اعترف المستعمرون بوجود فرق بين الضرائب الخارجية والداخلية ، وبين تدبـير الاموال لتنظيم التجارة وتدبـير الاموال بقصد توفير الدخل للحكومة » . ولكن بسبب تسرع البرلمان، بجمل هذا التفريق محمل الجد وجد المستعمرون انفسهم « مضطرين للدخول من جديـد في مشادة سياسية ، وبدأ عدد كبير من المفكرين يصرحون بأنه لم يكن هناك في الحقيقة اي فرق بين الضرائب الداخلية والخارجية ...» وانهم لا يرضون ابداً بحق البرلمان الانجليزي في فرض اي نوع من الضرائب .

وهكذا نرى انه ربما كان المحافظون الكبار كانسفيلد وغرنفيل على صواب في تعليلها بأن « الدستور لا يميز بين الرسوم الجمركية ، والضريبة الداخلية» ومن هنا بدأ الكتاب في المستعمرات البحث عن فرق جديد بين الضريبتين ، وكان من بين هؤلاء الكتاب المفكر جون ديكينسون الذي ادرك ان الفرق القديم قد اوقع المستعمرات في فخ جماعة غرنفيل . وكان المحافظون الذين شعروا بالانتصار اخذوا يعللون الوضع الآن بقولهم : « ولو ان الرسوم المفروضة بموجب قانون الطوابع يمكن ان تكون ضرائب داخلية الا ان الضرائب الجديدة المفروضة بموجب قانون تاونسند كانت ضرائب خارجية » فرد عليهم بقوله : « انني اجيب على هذا الادعاء بالنفي القاطع فليس للبرلمان أي حق لفرض الضرائب ، من أي نوع كانت على المستعمرات . وهنا يجدر بنا ان نقارن بيانه هذا مع اعتقاده الثابت حيث قال : « أن البرلمان يملك بصورة لا تقبل الجدل السلطة القانونية لتنظيم تجارة بريطانيا العظمى وجميع مستعمراتها ... وان الذي يتصور بأن هذه المناطق دول مميزة عن الامبراطورية فأنه يثبت بأن نظرته للعدالة ولمصالح تلك المستعمرات واهية » . وهذا الفرق بين حين البرلمان بتنظيم التجارة وحق فرض اية ضريبة من اي نوع كانت يحمل في طياته هذا التساؤل : هب ان حق تنظيم التجارة ادى الى توفير ايراد للحكومة ؟ لقد تنبأ

دولاني بهذا عندما علق بقوله : « ان سلطة الوطن الام على تنظيم التجارة لا تقبل الجدل والقوانين الاكثر فائدة يجب ان تقدم بالطبع الى البرلمان لتقريرها فاذا نتج عن هذا ايرادات طارئة نتيجة تلك الانظمة فلا يعني بأنها غير مشروعة ».

واصبحت المشكلة اذاً محصورة بالسؤال التالي : متى تتخذ « الايرادات الطارئة » صفة الضريبة ؟ فاجاب ديكينسون من الواضح ان النية هي التي تحكم على طبيعة اي الزام يفرضه البرلمان على المستعمرات » . فكل الالتزامات التي تساعد على حفظ سلامة الامبراطورية البريطانية مسموحة ، اما فرض الضرائب فلا !. اذن فما جدوى جميع هذه التمييزات المائعة بين «الضرائب» و«الالتزامات» ؟

الجواب هو لان « ازدهار هذه المستعمرات موضوع على اساس درجة اعتمادها على بريطانيا العظمى » ولا بد من وضع قاعدة فلسفية لضمان حريتها من تدخل البرلمان في شؤونها مع حفظ مصالح الامبراطورية ومساهمة اميركا بها . وعندئذ اعترف ديكينسون بحق البرلمان في التشريع عن المستعمرات غير الممثلة فيه واقر بالتالي بجدارة البرلمان الانجليزي لمنع انشاء مصنع للفولاذ في امريكا ، واطلق على تشاثام اسم « المدافع العظيم عنا » ولكنه مع كل ذلك رفض السماح للبرلمان بأي عمل يتعلق بفرض الضرائب على المستعمرات . وحسب رأيه فان التمييز الذي نادى به فرانكلين والذي يرتكز على

الشرعية لاخفـاء فرض الضريبة تحت ستار قانون التجارة لم يساعد على حل المشكلة الحقيقية لان تلك كانت سياسة مناسبة فقط « للحكومات الجائرة والظالمة » .

انتشرت تفسيرات ديكنسون في كل مكان، وخاصة عندما أصبحت المستعمرات تعي بان دولاني وتشاثام وفرانكلين كانوا يسيرون بها في طريق الضلال . كما بـدأت المستعمرات تفهم ايضاً بان صفة أي قانون تشريعي يجب ان تسيره النية . ومع ذلك فقد كان جهاز الامبراطورية البريطانية السياسي يتطلب اذا اريد له الاستمرار ، وكالة عليا (في مكان ما) مفوضية بتنظيم العلاقات بين جميع اجزاء الامبراطورية من اجل المنافع المتبادلة . وختم الحاكم مورس احدى خطبه بقوله : « لذلك تقضي الضرورة السياسية ان توضع هذه السلطة في جزء واحد من الامبراطورية » الذي يجب ان يكون بطبيعة الحال ذلك القسم الذي يحمي التجارة . واضاف: «اما الضرائب الداخلية فيجب ان تترك لنا . اما حق تنظيم التجارة فيجب ان يحصر ببريطانيا حيث توجد القوة التي تستطيع حمايتها . واني ارجو بأن تشاطرني الرأي ان هـــذا هو الطريق الوحيد الممكن لتحقيق الاتحاد . ولا يعني ذلك اعطاء بريطانيا العظمى حق فرض أية التزامات على كاهلنا لماضدة حكومتها او لتقوية دفاعها ولا ان تقوم على تنظيم جهـاز بوليسنا الداخلي . فهذه الاشياء تؤثر فينا فقط ونحن نملك الكفاءة والاهلية لتنظيمها

بأنفسنا . ولكن هل من المستطاع القول باننا الاكفاء لتنظيم التجارة ؟ »غير ان هذا الاقتراح ظل يكتنفه الغموض اذ كيف ستكون النتيجـــة اذا عمدت كل من ايرلندا والمستعمرات وبريطانيا العظمى لتنظيم تجارة الامبراطورية كلها ؟

ولكن ما ان بوشر النظر بهـذا التمييز الجديد حتى لقي معارضة جديدة من كلا الجانبين . وبرز السؤال : اذا فرض البرلمان نظاماً للتجارة لا يعقد به تدبير ايراد للدولة لكنه في الحقيقة يساعد على احداث مثـل ذلك الايراد أيصبح بذلك قانون التجارة باطـلا وغير دستوري ، وكان من الطبيعي ان يتوجه معظم المنتقدين أكثر فأكثر نحو فتح ثغرات فنيـة في مناقشاتهم من ان يسعوا الى خطة بناءة لخلق جهاز يستطيع حل مشكلة بناء الامبراطورية . غير ان هذا الموضوع بالذات لم يلاق الا اهتماماً ضئيلا . وقـد أوضح فرانكلين بأنه من العسير الوصول الى خطة ناجحة لبناء الامبراطورية طالما ان فهم طبيعة العلاقات القائمة بين الجانبين كان ناقصاً والمشاعر في كلا جانبي الاطلسي متناقضة . ومـــع ذلك ظل المفكرون الموالون للمستعمرات ، لغـاية حدوث الانقسام ، يصارعون فكرة التفريق هذه بين فرض الضرائب وتنظيم التجارة . اما رفض الاقتراح بأن قوانين البرلمان لم تكن بالحقيقة سوى انظمة تجارية مع الاصرار بأن المستعمرات ستخضع للانظمة التجارية اذ تبين انها كذلك لحقيقة يجب ان لا تهمل في دراسة التاريخ

الامبريالي البريطاني لانها توضح بالضرورة ولاء المستعمرات لفكرة بناء الامبراطورية مهما كانت مصالحها الاقتصادية مناوئة لسياسة اي وزارة معينة . وقد هوجمت فكرة التمييز التي نادى بها ديكينسون من قبل الموالين لبريطانيا العظمى بحجة انها ليست سوى « وسيلة تستهدف تجريد البرلمان من كافة سلطاته التشريعية على المستعمرات » . وربما كان بامكان البعض النظر الى فكرة ديكينسون من هذه الزاوية ، ولكن النقطة الحقيقية الاساسية في الموضوع والتي اهملها الكثيرون هي ان احد الامريكيين الاحرار يحاول التفكير لاستنباط وسيلة لاقامة اتحاد سياسي على اساس من الحرية والثقة المتبادلة . كما ان ديكينسون كان يعتقد بأن «سعادة وازدهار كل من المستعمرات وبريطانيا العظمى يعتمدان على اقامة اتحاد وعلاقات وطيدة بينهما . » واعماله المتتابعة لغاية اعلان الاستقلال الحقيقي كلها تشهد وتدل على مقدار رغبته بصيانة سلامة الامبراطورية .

ومعلوم ان تعليلات ديكينسون ارغمت فرانكلين على التخلي عن موقفه في وضع المميزات بين اصناف الضرائب التي يستطيع او لا يستطيع البرلمان ان يفرضها ، والانقياد مرغماً لرفض اية سلطة للبرلمان على المستعمرات . ثم تطور فرانكلين الى ان أصبح يزري بتعليلات ديكينسون وحوّل وجهه نهائياً نحو الاستقلال التام .

وتبقى قضية انشاء رابطة من الدول المستقلة

« للكومونولث » كامنة في حل وسط بين هاتين النظريتين .
وهناك الكثير الذي يجب ان يقال عن هذا الانتاج الذي توصل اليه فرانكلين حيث قال: « كلما ازداد تفكيري وقرأت أكثر عن هذا الموضوع ، يتأكد لي بوضوح استحالة اللجوء الى حل وسط . يجب ان يوضع حل لأي من الغايات ، فاما ان يكون البرلمان صالحاً لوضع جميع القوانين لنا او لا يكون واعتقد بأن المجادلات التي تحبذ الفكرة الأخيرة اكثر وزناً واكبر عدداً من تلك التي تحبذ تحقيق الأولى . » وفوق ذلك فان هناك نوعاً من الشدة في انتقاده الذي قال فيه : « اني افهم ما هي سلطة التاج ، اما السلطة التشريعية البريطانية خارج بريطانيا ، فاني لا افهم لها معنى » . ولكن المناقشات التي تناولت قضية « السيادة » فغالباً ما كانت علمية اكثر منها اداة تدبيج وانشاء . من ثم حاول ديكينسون ان يثبت بفكرة الحل الوسط الواهية حيث تسنى له ان يفهم بان اصرار السلطة التشريعية البريطانية على بسط سيطرتها خارج بريطانيا ليس الهدف منها سوى صيانة سلامة الامبراطورية البريطانية .
ومن العدل ان نعيد السؤال فيما اذا كان تاريخ الامبراطورية البريطانية منذ عام ١٧٨٣ لغاية الآن لا يبرر تفكير جون ديكينسون بأن « القبول الضمني » بايجاد سلطة تشرف على اعمال البرلمان البريطاني كانت ستثبت بانها الطريقة العملية الوحيدة لحل مشكلة منظمة الامبراطورية البريطانية . ذلك

لأن ديكينسون كان يؤمن بضرورة الاحتفاظ بوحدة الامبراطورية، والحقيقة انها احتفظت بوحدتها رغماً عن نشاط المستعمرات الاميركية عام ١٧٧٥ ، وهذا يبرر الى حد ما ، ما ذهب اليه ديكينسون بتفكيره . ومن العدل القول ، بعد كل هذا، ان ديكينسون كان يسير على السبيل القويم فيما يتعلق بتسوية الخلافات بين جميع اجزاء الامبراطورية المعنية ، وكان يختلف عن باقي الرجال في نيو انجلند في انه كان مخلصاً في محاولاته .

ولكن بعد مرور سنة على الانقسام الاخير تم التخلي نهائياً عن موضوع الضرائب أخذت بوادر الشرعية تظهر بوضوح في المناقشة الحادة بخصوص فرض الضرائب وظهرت شعارات « لا ضريبة بدون تمثيل في البرلمان» تلك الشعارات التي كانت الصفة البارزة في كثير من الاحاديث منذ بدء الخلاف . ولاحظ احد النقاد الذين عاصروا تلك الحالة بأن الاميركيين ادخلوا « ميزة جديدة » لرفع السلطة عن امتيازاتهم السابقة واخذوا يلوحون بقوة بانالرسوم المفروضة علىالمواد الضرورية كالورق والزجاج والدهان لن تكن الا بديلا عن الضرائب الداخلية ولذلك فهي جائرة . ومعلوم ان هذا قام به الاميركيون حتى ان واحداً من المستعمرين انتقد تصرفاتهم قائلاً : « لا يمكن لي ان اقتنع بتعليلاتهم عن قابلية رسم سياسة قريبة جداً من حدود فرض الضرائب بطريقة يخشى

منها تخطي تلك الحدود . » واشار احـد الاعضاء المحافظين بمثل تلك الشدة فقال : «وجد آخرون بان مطالب المستعمرين لا يمكن ان تستند الى تلك الاعمدة ، اي الحقوق الطبيعية ، فشوهوا ابتكاراتهم في سبيل العثور على ميزات لم تكن موجودة من قبل ، ولا يعقل ان توجد اساساً : كتلك الميزة مثلا بين حق البرلمان للتشريع عن المستعمرات وحقه لفرض الضرائب عليها (حجة بيت) ، وبين الضرائب الداخلية والخـارجية (حجة فرانكلن) ، وبين تلك التي تستهدف فرض الضرائب لتنظيم التجارة بغية تدبير ايراد الدولة (حجة ديكينسون) »

وسأل أحد سكان فرجينيا « هل علينا ان نغير أهدافنـا بصورة مستمرة ونتصور في كل لحظة شكلا جديداً للدفـاع والتملص ؟ هل علينا ان نخلق الفوارق بين الضرائب الداخلية والخارجية هذه السنة ونسخر منها في السنة الاخرى ؟ وهل علينا ان نخلط بين الرسوم والضرائب ، وبين انظمة التجارة وقوانين المال ؟ » امـا المخرج الحقيقي الذي كان من الواجب ذكره والامتثال له فهو « انـــه مهما كانت طبيعة الضرائب والتمثيل فانـه لا يمكن الفصل بين الحكومة والضرائب . » والحقيقة ان المستعمرين تقدموا اشواطاً الى الامـــام منذ ايام تشاثام لان ما نادى به ومدحه بانه « ضروري للحرية » اصبح الآن « شبحاً مقيتاً متلوناً » . ويمثل درايثون المواطن الحر في جنوبي كارولينـا في عام ١٧٧٤ تقدماً على ديكينسون بمقدار

ما كان هذا الاخير متقدماً على دولاني في عام ١٧٥٨ . ذلك لان « أيـــة ضرائب » على حد تعبير درايثون « او سلطة تشريعية يتمتع بها البرلمان الانجليزي على امريكا بدون موافقتها ليست اقل شأناً من الاستبداد . »

وفي السنة التي اندلعت فيها الثورة توحدت جميع عناصر الخلاف بين بريطانيـا وامريكا ولكن النتيجة الممكنة لايجاد مكان للمستعمرات الثلاث عشرة ضمن رابطة الامبراطوريـــة البريطانية لم تسر في مجراها الصحيح .

واصبح رأي جون لوك المشهور والقائل « ان مـا يحصل عليه المرء بطريقة شريفة ، لا يمكن بأي حـــال أخذه منه بدون موافقته » من الامور المربكة للقرى المتخاصمة في برلمان وستمنستر . وكان من نتيجة ذلك رفع شعار « لا ضرائب دون تمثيل في البرلمان » والذي كان يوجه ايضاً للانتقـــاد وللاحتجاج ضد جهاز الامبراطورية المليء بالعيوب . وكان من الجائز ان تقابل بريطانيا هذا الشعار اما بالكف عن فرض الضرائب او بتخويل المستعمرات حق التمثيل في البرلمـان . ولم تكن الرغبة تحدو بجميع الأمريكيين لان يرسلوا ممثلين عنهم الى وستمنستر ، وكيفما كان الحـال فان مطلبهم الرئيسي كان يهدف الى تحقيق تعاون حقيقي مخلص .وقد برهن الاميركيون بالفعل عن روح تعاونية مخلصة ويتضح ذلك من مجرد التنازلات التي قبلوا بتقديمهـــا في قضية الضرائب الداخلية والخارجية

وتنظيم التجارة وما شاكلها . ولا يعني ذلـــك بأن جميع الاميركيين كانوا يوافقون على هذه الخطوات ، فالكثيرون منهم تشبثوا بالنظرية القائلة « لا ضرائب بدون تمثيل » وذلك منذ ان برز النقاش حول هذه النقطة الى حيز الوجود . بيد ان المستعمرين ابدوا مـــا فيه الكفاية ، من خلال مواقفهم الأخرى ، لكي يساعدوننا على الاستنتاج بأن الروح التعاونية كانت موجودةفي اميركا . فالمستعمرون طالبوا بتحديد صحيح لوضعهم كأعضاء في رابطة الامبراطورية . كما انـــه لم يكن هنـــاك قبل اندلاع الثورة قدر كبير من الخصومات ليجعل الثورة امراً لا مفر منه .

صحيـــح ان الثائرين على المألوف ساعدوا كثيراً على خلق امريكا بيد ان المنشقين من « كويكرز بانسلفانيا » كانوا من بين الفرق التي لم ترغب بالدخول في صراع مكشوف .والحقيقة ايضاً ان قوانين التجارة والملاحة كانت جائرة للغاية ، ولكن بريطانيا العظمى اخفقت في ان تتعلم درساً من الثورةالاميركية عندمـــا رفضت التخلي عن تلك القوانين الجائرة طوال نصف القرن التالي الذي تم خلاله انشاء امبراطورية جديـــدة فيما وراء البحار . كما ان الملك جورج الثـــالث كان يفكر بعقلية المالية وكان عنيداً ايضاً ، ولكن ، هل تشكل هذه احداثا تاريخية قويـــة ؟ غير ان التزام جانب السلامة والامانة من الوجهة السياسية يعتبر حدثاً تاريخياً قوياً . وذلك هو بالحقيقة

ما آلت اليه القضية بعد رفض المنازعة بالمشكلة الامبريالية .
كما ان الآلة السياسية الثابتة التي جرى بصددها محاولة لتحديد رابطة الامبراطورية بالتعبير عنها بالمملكة البريطانية العظمى كان السبب المباشر لتلك الاحداث . وقد تطور كل من اميركا وبريطانيــا خلال القرنين الماضيين بصورة منفصلة وواضحة كما اوضح المؤرخون الاجتماعيون والاقتصاديون . والامل الوحيد المتبقي لاحيــاء فكرة الامبراطورية يــكمن في تطوير الجهاز السياسي لكي يصبح ملائماً ومطابقاً لمتطلبات العهد الجديد .
ولم تكن الصفحات السابقة سوى محاولة لابراز بعض شواهد في الجدل الذي دار حول « الضرائب » ليتسنى القول بأن بعض الرجال قاموا بمحاولات لاعداد الجهاز القديم لكي يلائم الاحوال الجديدة .

٥

جون آدمز كسياسي بريطاني

جميع الأمم الناطقة بالانجليزية اعضاء في منظمة سياسية عامة واحدة باستثناء الولايات المتحدة . ولكننا اذا قلبنا صفحات التاريخ لنستطلع الجهود العظيمة التي بذلها بعيدو النظر من السياسيين ، وهم يحاولون ان يتمسكوا بمفهوم « الامبراطورية البريطانية » على نحو ما كانت عليه قبل الثورة الاميركية ، فاننا نجد ان تلك الصورة تحجبها افكار ووقائع اولئك الذين عجلوا بتفكيك الوحدة السياسية الكاملة التي كانت تشترك فيها جميع الأمم الناطقة بالانجليزية . وقد تمكن من السيطرة على المسرح في تلك الفترة التي كان من العادة فيها النظر الى الثورة الأميركية على انها شيء خير في اصله، لأنها انقاذ شعب يتعشق الحرية من طغيان حمقى البرلمان، بعض المفكرين مثل جون آدمز وجون هانوك وباتريك هنري.

ومع التقدير المتزايد لاهمية وفضل العناصر الأخرى في ذلك النضال العنيف فان احتراماً اكبر بدأت تلاقيه جماعة

اخرى كـآل هتشنسون وآل غالواي وآل كويرز ، الذين عرفهم القرن الماضي كمحافظين بينما نجد انفسنا في الوقت الحاضر ميالين الى اعتبارهم موالين للوطن الأم . كما كان هناك فئة اخرى اقل بلاغة من الأولى ولكنها اكثر واقعيه من الثانية ، يمكن للمرء ان يوجه اهتمامه اليها ، وهو على ثقة من ان ابناء القرن العشرين سيقدرون مجهوداتها بعطف اكبر مما قدرها ابناء القرنين السابقين .والجدير بالذكر ان العديد من الأصوات التي دوت مطالبة بالحرية وحقوق الانسان في ظل حكومة ، داخل قاعة «قنديل» ومجلس برغس في فرجينيا قبل نشوب حرب التحرير الامريكية ، ظلت صامتة صمتاً مريباً في قاعة الاستقلال بعد ان تم احراز النصر وانفصلت البلاد عن بريطانيا .

كان اوتيس قد مات وظل باتريك هنري وريتشارد هنري يعاديان الدستور علناً ، وقد تم قبول تلك الخطوة في ماسشوستس بموافقة فاترة بدلا من التأييد الحماسي الذي يجب ان يناله آباء الثورة ، جون آدمز وجون هانكوك .

كان هنالك فئة اخرى اقل ضجيجاً في خطبها ، ولكنها اعمق اثراً لرجال سياسة لامعين ، عاشوا فترة ما بين نضالات « لائحة الطوابع » وبين تأليف الحكومة حسب دستور اتحادي . وظلت اصواتهم مخلصة امينة للامبراطورية البريطانية حتى النهاية ، اي عندما وقعت الفجوة سنة ١٧٧٥ . وقد

ظلوا بعد ذلك يساهمون في وضع الوحدة السياسية الجديدة للولايات الشبه المستقلة سنة ١٧٨٧ .

ولا يتخذ المؤرخون جون آدمز مثلا لهذه الفئة ، مع انه كان ألمع شخصياتها ذلك لان الشخصية اللامعة التي تبرز في فترة من الزمن ، نادراً ما يأخذها المؤرخون كمثال على الحياة في حقبتها التاريخية ، الا انهم يبرزونه كعالم سياسي بالمعنى الذي لم يتوفر الا في القليل من معاصريه . ويجوز لنا ان نعتبر عصره عصر الفلسفة السياسية حقاً . فلم يسبق ان مرت فترة تاريخية كعصر جون آدمز ، اغرم النـــاس اثناءها في التفكير بالمفاهيم والحدود العامة ، والمشاريع الخيالية التي ترمي الى انشاء حكومة واحدة للبشرية .

ومع كثرة عدد العاملين بهذا المضمار فاننا لا نجد الا نفراً ضئيلا يمكن ان نعتبرهم علماء بالمعنى الصحيـح .

ان من يريد دراسة نظام الحكم عن طريق الملاحظـــة والممارسة يجد نفسه في حاجة الى استعداد ذهني عميق اكثر مما يحتاجه ذلك الذي يصب جام غضبه على موضوع ماجن تهتز من صوته عوارض قاعة المدينة الخشبية . وقد نقل الينا المؤرخون السياسيون في تلك الأيام المتـأخرة ، الاسباب التي قامت الثورة من اجلها ، ولكنه يفيدنا كل الفائدة ان نطلع على ما كان يراه عالم سياسي رافق ذلك العهد :

كان جون آدمز يوقن ان المشكلة سياسية في اساسها ،وان

النزاع يتعلق بمسألة تنظيم الدولة كما أيقن ان «اسس الحكومة» مهددة بالاقتلاع من الجذور . ولما كان المرء عرضة لان يفسر الحوادث طبقاً لناحية اختصاصه الفكري فقد صار علينا ان نسارع الى رجل من طراز آدمز لنتبين فيما اذا كان هنالك احساس وتقدير عامان للمشكلة السياسية التي كانت تضم عرضياً اجازة واستئناف لائحتي البريد والملاحة ، اي مشكلة العلاقات بين دومنيونات الامبراطورية البريطانية .

كان جون آدمز في العقد السابق للثورة من بين اولئك الذين يلحون على التعرض للقضية بكاملها من وجهة نظر دستورية ، ويحاولون لفت انتباه زملائهم الى ذلك فيجعلونهم يفقهونها « كمشكلة حكومة » وعلم سياسة . ومن الغريب ان تلك الفترة من حياة الرجل هي اكثر أيامه غموضاً .

ويجد المؤرخ الحديث للعلم السياسي نفسه مندفعاً الى تلك الفترة المتأخرة من « الدستور » و « رئاسة الجمهورية » وبذلك يهمل فترة ما قبل الثورة ليضطر فيما بعد الى البدء بالملاحظة « ان النظرية التي يكشفها هذا العمل نظرية عتيقة بالية » . ان تلك الفترة المهملة ملأى بالافكار والآراء التي اخذت تتكشف بوضوح في الوقت الحاضر . ويؤكد لنا مؤرخو الآداب في الثورة ان أحد المصادر الرئيسية لتلك الفترة كان « بحثاً تكنيكياً دقيقاً ، مترامي الاطراف يعجز القارىء عن ان يساير كاتبه ، كما ان الكاتب نفسه لا يخرج منه حياً »

فتكون كتابات آدمز السياسية في تلك الفـترة هي التي تقدم لنا المادة الخاصة بذلك الحقل المهمل الذي نعالجه في هــــذا الكتاب .

كان تعبير « بحث تكنيكي مترامي الاطراف » مجرد خيال في ذلك الوقت الذي لم يكن فيه تعبير « عصبة الامم » قــد برز الى مجــــال استعمالنا ، ولكن ذلك التعبير ، يشعرنا في الوقت الحاضر ، بحقبــة غير مسجلة من تاريخ الاستعمار البريطاني .

ونحن ننصح من يريد دراسة جون آدمز ان يتذكر أساليب الكاتب العقلية المعتدلة . فالراديكالي يحبـــذ اتخاذ اجراءات سياسية او قانونية متطرفة من أجـل ازالة شرور الانسان والتخلص منها، ثم يأتي يوم تسمعه فيه ينصح بالاصلاح السياسي فيعبر عن اشمئزازه من كل الاساليب الانسانيــة والعقلية التي تحاول حل المشاكل البشرية ، ويقذف بجميع السياسة بعيداً عن النقد ، كما يقذف بالقانون والاقتصاد ايضاً ويلجأ الى حماية الدين وكنف الفلسفة الروحية .

ونحن دون ان نصدر حكماً على فوائد وحسنات هـــذا الاسلوب نجد من الانصاف ان نقول « ان المفكر الاكثر تحرراً يجد لديه احتمالا اكبر في ان يشترك اشتراكاً فعلياً في الابحاث الدائرة حول تحسين جهاز الحكم » ولربما كان من غير المصلحة اذن ان نستقصي مجال تفكير ذلك الشخص الذي كان يعترف

« بالانسان المحدود » ويعتقد بضرورة الانتفاع بما يتوفر لديه الى أقصى حد . فظل يتعلق بالمدارس الفكرية المعاصرة ، على أمل ان يتركها بعده افضل قليلا من الحال التي وجدها عليه. وهذا حال جون آدمز حين نقارنه مع ابن عمه صامويل آدمز.

ان النزعة السياسية الراديكالية في جون ادامس تظهر يائسة من جدوى السياسة في الرسائل المتبادلة بين ابناء العلم سنة ١٧٩٠ ، كما تجد تلك النزعة ، واهمة خائفة « لئلا تكون الثورة بعد قيامها ليست سوى استبدال طاغية بآخر » .

كان صامويل ادمز يرى ان الخلاص الحقيقي من مساوىء البشر يتأتى عن طريق « التأثير على عقول الناس بالأهمية الكبرى لتعليم الصبيان والبنات » وتدريبهم حسب تلك القيم الروحية التي يمكن ان يتم التقدم عن طريقها وحدها . اما ابن عمه العالم السياسي ، جون أدامز فانه يقودنا الى الاعتقاد بان رئيس الولايات المتحدة كان يتفوق بقليل في صبره واخلاصه وعمق نظرته السياسية على حاكم ماسشوستس، لأنه كان يعترف بالقيمة التي عزاها ابن عمه الى الطينة والتنوير كحل نهائي ، ولكنه تساءل « أليس ذلك ان نطلب الى الناس ان يعرضوا شيئاً لا يفهموه ؟ وهل يستطيع احد ان يحل المسائل الجبرية والحسابية قبل ان يكون قد انهى دروس علم الحساب البسيط »؟

ليس من الحكمة ان تنصح الناس بان يعتمدوا في سلامتهم

وحرمتهم وامنهم على مجرد امال وبركات نعلم بانهـا لن تكون من نصيبهم . بـل الأفضل ان تنصحهم بالا يبتعدوا عن حب الحرية في اعماق نفوسهم كي يحافظوا عليهـا « وندرك انه من الخيار قيام بعض المؤسسات السياسية التي يستطيع المرء ان يعتمد عليها اثناء فترة تدريبه الروحية».

وما اكثر الشواهد على حب جون آدمز لبحث موضوع « الحكم » حيث يتخذ ذلك مادة استطلاع ثقافيـة ، ومجالا للنشاط ، خصوصاً وانه قد توفر للرجل خيال سياسي خصب استطاع به ان يعبر حدود المصالح الاستعمارية المجردة .

وقـد تم تصنيفه في مرتبة « السياسي الأول في الثورة » لانه كان يتحلى بفقه عميق لمفهوم الوطنية التي رآها في مقدمة مواكب النصر طوال العصور المختلفة . وقد اثار اطلاعه على التاريخ ذلك الخيال ، فأدى بصاحبه الى ان يترأس الحركة التي حققت نبوءة ايام شبابه . وكان جون اعظم من هذا بكثير ، فها هو العالم قد اخذ يفقه ان « تعليم الوطنية » ليس بَرَكة مجردة كما أخذ ايضاً يتفهم بصمت صفات رجـل السياسة الحقيقي .

وما دمنا سنركز اهتمامنا على الفترة الاولى من حياة جون آدمز التي اهملها القرن التاسع عشر ، والتي كشف عنها القرن العشرون انها ذات صلة مباشرة بقضية سياسية لا يجوز تأخيرها او تنحيتها ، فاننا نكتشف ناحية اخرى تظهر جون آدامز

كونه اكثر من مدافع جريء عن الاستقلال الامريكي .

كانت قضية التكوين السياسي للامبراطوريـة الامبريالية قد وصلت الى مرحلة حرجة حين انتهى من وضع نص اجازة لائحة الطوابع فكانت « آلة ضخمة فبركها البرلمان البريطاني لسحق جميع حقوق وحريات امريكا » وكان من نتائجهـا ان «اخذت صحافتنا تئن ومنابر خطاباتنا تهدر، ووضعت نصوص قوانيننا وصونت مدننا» . وكان جون آدمز قد عرف موقفه الحقيقي قبل ذلك باربع سنوات على اثر خطبة جيمس اوتيس عن حقوق المساعد . فقام عند سمـاع الفقرة الخاصة بقانون الطوابع سنة ١٧٦٥ بما ينتظره المرء من رجل شغوف بالقانون يميل الى مذهب البيورتان في تفكيره الاكاديمي . فعقد اجتماعاً عاماً في قريته « برنتيري » وتقدم اليه مسلحاً بأفكار نسخها من قبل على ورقة في جيبه . وكان لا بد من انتخابه عضواً في لجنة القرارات وما ان تم ذلك حتى انسحبت اللجنة الى بيت المستر نايل ، فافسح بذلك المجال امامه لأن يظهر الورقة التي اعدها من قبل . وكانت طبيعة محتوياتهـا سلمية الى درجة ان تبناها الجميع دون حذف او تعديل . ثم تم نشرها في المدينة فنالت من الجميع كل رضى واستحسان . وكانت افكاره تمثل اراء سكان ماساشوستس بالضبط والى درجـــة ان تم تطبيق قراراته في طول المستعمرة وعرضها . ويذكر واضعها ان « صامويل آدمز » الذي كلفته بوسطن ان يقوم بعمل مماثـل

لمصلحتهـــا ، « اقتبس في قراراته بعض الفقرات من كلماتي شخصياً . »

ونحن نجد في هذه الوثيقة ، وفي وثيقة اخرى ظهرت في نفس الوقت تقريباً ، بعض النقاط الـــتي تشير الى دستور « جامعة من الولايات شبه مستقلة » . اما تلك الوثيقة التي تم تأليفها لتكون دراسة قانونية للموضوع فتحمل السؤال المثير « اليس هنالك تضليل كبير في التصوير الشائع عن وجود وطن ام ومستعمرات ابناء ؟ هل نحن ابناء بريطانيا العظمى اكثر من لندن واكستر وباث ؟»

كان سياسيو المستعمرات يرون ان الامبراطورية البريطانية يجب ان تكون امبراطورية بين انداد . وان قرارات اجتماع مجلس المدينة تحمل بذور القانون الشرعي الدستوري . وقد قال اوتيس ان كل قانون يتعارض مع الدستور قانون لاغ « اما جون آدمز فقد صور هذه الفكرة بقوله « ليس هنالك قانون لا دستوري » . ولما كان من اسس الدستور البريطاني انه « لا يمكن تجريد اي شخص من ملكية الا بموافقة او بعد حكم قضائي بذلك » فقد اخذ جون آدمز هـــذه المبادىء وغيرها واحتفظ بها في مفكرته اليومية ثم خرج منها بملخص فكرة الرجل ومفهومه للقانون الدستوري من حيث الوحدة السياسية للامبراطورية .

اما المبـــدأ الثاني فكان يتضمن تعليقاً له : «ان الحاكم لم

تجرؤ بعد على الحكم على قانون البريد بالبطلان » . وهكذا اذا استمررنا في بحث القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية والمشاركة والعقود وما الى ذلك مما كان بضاعة رئيسية في مخزن كل فيلسوف في القرن الثامن عشر ، فاننا سنكتشف تحليلاً فعلياً لهذه الحقوق بما يتفق مع الدستور البريطاني . اما بخصوص ان ذلك خلط بين الفلسفة الخلقية والفلسفة السياسية فمن السهل نفي هذا الزعم . واما بخصوص انه يكشف عن فكرة اتحاد سياسي يقوم على اساس علاقة شرعية ، فان لدينا صوراً عن العلاقات الامبريالية التي اوضحتها كتابات عصره التالية في الفترة نفسها حيث برزت ثلاثة مفاهيم :

١ - الأول ان الامبراطورية جمعية يقيمها اعضاء متساوون .

٢ - والثاني ان الدستور البريطاني قانون اعلى ، يبين طريقة علاقات الاجزاء المكونة الأخرى .

٣ - والثالث انه من مهام الهيئات القضائية وحدها ان تلغي ، بحجة انه لا دستوري اي قانون لأحد تلك الاجهزة التشريعية في اجزاء الامبراطورية اذا كان لا يساير القانون الأعلى الذي يشمل القوانين السارية ، وكذلك تلغي اي قانون يحاول فرض ارادة احد الشركاء على شريك آخر ، دون ان يراعي ضماناته الأساسية ومفاهيمها .

اما الاسئلة على هـذا المفهوم بطبيعة الامبراطورية فهي غامضة في اول امرها الا انه لمـــا كان هذا الادراك لا يمكن تـكامله والاستدلال عليه في مدة قصيرة من الزمن فان المرء يستطيـع ان يلاحظ بكل اهتمام ، ان افتتاحيات مفكرة جون آدمز اليومية ابان ذلك الوقت كانت كثيراً ما تسجل عبارة « انني اليوم في البيت .. افكر » .

الا ان جون آدمز لم يكن قد انتهى بعد من قانون البريد، فعندما رفض المحامون استعمال ورق الدمغة الرسمية اغلق حاكم ماسشوستس المحاكم ، فجرت مناقشة ذلك سنة ١٧٦٥ امام الحاكم برنارد ، حيث حاول جاردلي واوتيس وجون آدمز ان يقنعوا سيادته باعادة فتحها ، وكانت ادوارهم في المناقشة تحمل الطابع الارشادي . ولو ان المؤرخين اعاروا اهتماماً اقل لدور قانون الطوابع في حرمان جون آدمز من مزاولة المحاماة ولو انهم اشادوا بحقيقة ان ذلك القانون قد فتح له مجـــالا ، لان يدرس المشكلة الامبريالية العويصة ، لامكن لفت انتباهنا الى تلك القضية في وقت اسرع مما تم لنا حتى الآن .

ان جردلي بصفته مستشاراً للتاج لم يجرؤ مثله مثل اوتيس من التماس النتيجة الضمنية لهذه القضايا ، ولربما احسا بها معاً ولكنهما عجزا عن الافادة منها .

اما آدمز فقد احتار في الطريق الذي يجب عليه ان

يسلكه ، اذ كان يدرك طبيعة « ظروفه ومصلحته وكذلك شرفه وشعوره بعرفان الجميل فلم يبذل قصارى جهده وطاقته» وحول تلك النقطة ، ركز جون آدمز تفكيره فيما اذا كان يجب عليه ان يتبنى « المناظرة الدستورية » او ان « نحصر انفسنا في الحاجة الآتية فقط» ؟. ومن الواضح لنا انه قد ترك الطريق الثاني لزملائه واختار لنفسه الآخر اذ قال ان : « البرلمان لا يتمتع باية سلطة شرعية تمنحه حق ان يفرض علينا ضرائب داخلية ، لاننا لسنا ممثلين في ذلك البرلمان » وهكذا شدد في جدله على عدم شرعية قانون البريد « لانه لم يكن قانوننا باي شكل ولن نوافق عليه ابداً » وكانت مذكراته حول هذه القضية فصيحة ملهمة . وقد اتبع في جدله طريقة الصحيح والخطأ ، ثم تعيين العلاج « فتمكن من ان يتخذ لنفسه الموقف الذي يقول فيه ان خطأ عظيماً قد وقع وعلى القانون ان يعالج ذلك الخطأ ».

وما دام من الممكن ان يصاغ اي قانون بحيث يكون واضحاً لا يترك مجالاً للخطأ فيه فان قانون الطوابع هذا ليس قانوناً ولا هو لائحة ، وعلى الحاكم ان تنظر اليه على هذا الاساس .

وقد تهرب الحاكم من المشكلة بقوله « ان هذه امور يجب ان تقدم الى القضاء لا امام موظف اداري » .

وفي مرة اخرى نجد جون آدمز يحاول ان يجنب صديقاً

وطنياً له متاعب استحقها . وتفصيل ذلك انه في خريف سنة ١٧٦٨ رست سفينة « الحرية » لجان هانكوك في ميناء بوسطن تحمل شحنة من الخمور ، ولما عجز عن اغراء ضابط الجمرك لغض النظر عن الاجراءات العادية حجز في غرفة قيادة السفينة بالقوة بينما كان القبطـــان والبحارة ينزلون البضاعة بحماس ، ولكثرة ما ارهق القبطان نفسه في العمل فقد مات في اليوم التالي . والقصة تصور لنا الاحترام الزائد الذي كان يبديه المواطنون لقوانين التجارة ، تلك القوانين التي كانوا يعترفون بحق بريطانيا في سنها .

وكانت نتيجة هذه ان قامت « ضجة كبيرة في بوسطن » وجيء بجون آدمز ليدافع عن هانكوك ، حيث انتهز تلك الفرصة وجعل منها نقطة انطلاق اخرى لمهاجمة قوانين الملاحة برمتها وكل تشريع آخر فرضت بموجبه قيود جديـــدة على الامريكيين دون موافقتهم فقال «ان موكلي ،مستر هانكوك، لم يوافق على ذلك ابداً ولم يصوت عليه شخصياً ، كما انه لم يصوت لاي رجل آخر انابه عنه في سنّ مثل هذا القانون ، ان عبارات الموافقة الاجماعية « والتمثيل الرسمي » غدت مجرد « كلمات فارغة لخداع الرعاع» ، ان مثل هذه المفاهيم لتنظيم الامبراطورية لا بد وان تؤدي الى « حيث تجلس القوة الغاشمة على عرشها البرونزي لتحكم النـــاس بصولجان من حديد » .

وقـــد استؤنف الجدل والمناقشة حول الدستور في عام ١٧٧٣ عندما تبادل الحاكم الخطب مـــع مجلسي محكمة ماسشوستس العامة ، حيث ظهر الخلاف في وجهـات النظر حول طبيعة الامبراطورية واضحاً لا غموض فيه . وزود ذلك الجدل جون آدمز بفرصة ثانية اخرى لابراز العلاقة بين الولايات التي تحكم نفسها ضمن الامبراطورية ، وخصوصاً بعد ان افتتح الحاكم الجلسة بخطاب وجهه الى كل من المجلسين ، أشار فيه الى الموضوع بوضوح فقال : عندما جاء أسلافنا من قبل فامتلكوا هذه المستعمرات كان الترخيص الذي حملوه بالاضافة الى مفهوم المملكة حينذاك هو ان يظلوا خاضعين للسلطة العليـــا في البرلمان « وانا لا أعلم بوجود خط يمكن رسمه بحيث يفصل بين السلطة العليا للبرلمان والاستقلال الكامل للمستعمرات » .

ولما كان الكثير من الرجال الذين فاقوا هاشنسون حكمة قد تحطموا على صخرة السيادة عندما حاولوا ان يقودوا سفنهم بين استقلال الدولة والتشريع الذي يثبت لها علاقات متبادلة مع الدول الاخرى ، فان مجرد تصريح الحاكم بذلك يكون ذا أهمية مباشرة ، فهو يقدم لنـــا برهاناً واضحاً على وجود « المشكلة سياسياً » أكثر من دلالة على رجحان عقل الموظف او خطأه .

وعين مجلسا المحكمة لجاناً لوضع مسودة للرد على خطـاب الحاكم . فكان جواب المجلس الاعلى يتضمن مســألة القضاء

الاعلى والادنى من وجهة نظر الادنى منهما ، اما جواب مجلس النواب فقد هاجم مسألة تنظيم الاتحاد الامبراطوري مباشرة.

وكانت لجنة المجلس تضم جماعة « آدمز - هانكوك » التي لا يمكن تجاهلها ، وكان « على اللجنة ان ترضى برأي ومشورة جون آدمز بخصوص كل مشكلة تعترض » ، وهكذا أصبح ذلك العالم ، ومع انه لم يكن عضواً في اللجنة او في المجلس التشريعي القائم ، « مستشاراً ، يطلب اليه بكل ادب ان يقابل اللجنة » وهذا ما اعتاد ان يفعله آدمز كل مساء الى ان تم اعداد التقرير المطلوب .

وقد وجد جون تقريراً تم اعداده من قبل ، ويجوز ان يكون السيد صامويل آدمز والمستر وارن هما اللذان اعداه . وكان نص ذلك التقرير « لطيفاً كما كان محشواً بالافكار العامة والمبادىء الديمقراطية التي خلقت كثيراً من الاضطراب في البلاد من قبل » فاعترض جون آدمز على التقرير وما جاء فيه . وقدم للجنة المراجع القانونية والمبررات الدستورية للرد على الحاكم . وكان التقرير الذي اقترحته اللجنة في بادىء الامر لا يشكل قط جواباً او محاولة للاجابة على شرعية مناقشات الحاكم القانونيةوالدستورية وبالرغم من انه كان مفعماً بالمبادىء الطنانة عن الحرية والاخاء والمساواة ، فقد ظل جون آدمز يعتقد عن يقين ان هذه المناقشات القائمة على مبادىء الطبيعة والحقيقة الازلية الثابتة يجب ان تكون » واضحة تماماً في

الاذهـــان وان يتم تطبيقها بكل دقة وانتباه » اذ لم يكن « الرجوع الى قوة السلاح او منطق رجال الغـاب » مأموناً في الظروف .

ونجد ان مساهمة جون آدمز وافكاره « كانت ذات اثر بالغ على الرأي العام ، لم يكن متوقعاً » وقد ظل صاحبنا الى بعد اربعين سنة من ذلك يتمتع بمجد الانتصار الذي احرزه ، « اما المستر هاشنسون ، الشخصية المناوئة في تلك المشادة ، فقد ضاعت شخصيته وغرق في بحر اعمق منه ، كما اثبت انـه اساء فهم طبيعة الولاء اساءة كاملة » .

والحقيقة ، ان تعاليم آدمز عن طبيعة الامبراطورية قـد تركزت بشكل واسع على قاعدة الولاء نفسهـا وكان التفريق بين « الولاء للعرش » و « الولاء لمملكة بريطانيـا العظمى » احد النقاط العامة التي يشترك فيها الكثير من السياسيين في المستعمرات ، حتى الفئة المتحفظة منهم . فكان الاستيلاء على مستعمرات امريكا ، كما بيّن المجلس لسعادة الحاكم ، استيلاء على ممتلكات اجنبية ، ليست مرتبطة بمملكة بريطانيـا ، ولذلك فهي تحت التصرف المطلق لصاحب الجلالة ، وانـه من أجل ذلك السبب « انشأ الملك جيمس الأول شركتي فرجينيـا ، لتكون خاضعة للقانون الذي يشرعــه صاحب الجلالة ، لا البرلمان ، « وهنالك » اعلان شبيه بهـذا نصت عليه اللائحة الاولى لتلك المستعمرة ومثيلاتها الخاصة بالمستعمرات الامريكية

الاخرى ، يظهر بوضوح ان تلك المستعمرات ليست مرتبطة بمملكة بريطانية العظمى ولا يربطها بهـــا الا رابطة الولاء للعرش . »

اما خطر ترجمة هـذه التعابير الى المفهوم الحديث ، فلا يمكن ان يكون عذراً كافياً لاهمال او تجاهل تلك الفكرة الشائعة في سياسية المستعمرات ، التي كانت في الاصل تعتبر قسماً من الامبراطورية ولكنهـــا غير تابعة للملكة ، لكيلا يكون لبرلمـان وستمنستر صلاحية شرعية لسن القوانين التي تخضع لها ماساشوستس تفوق صلاحية الجمعية التشريعية في نيويورك .

وكانت مناقشة الحاكم قد زخرفت النظرية القائـــلة بأن النص الذي منح مختلف مجالس المستعمرات الصلاحية والسلطة في سن مثل تلك القوانين التي لا تناقض القوانين المعمول بهـا في انجلترا ، يجب ان يترجم ويحمل معناه على انه لا يجوز لاية مستعمرة ان تسن قانوناً من شأنه ان يتنافس مع قانون البرلمان البريطاني . « وهـــذا يعني الاحتفاظ بالصلاحية والسلطة للبرلمان وحده في ان يقيدنا بتلك القوانين التي يسنها، فتكون بالتالي قيوداً تحدد صلاحية المحكمة العامة في امريكا » .

وقد أولى سياسيو المستعمرات اهمية عظيمة مختلفة المعنى لهذه الكلمات فقالوا ، نعم لقد كانت اللائحة منحة من الملك وتتضمن صلاحية سن القوانين « عـلى ان لا تكون مناقضة

لقوانين مملكتنا في انجلترا » الا ان هذا كان يعني مجرد « ان تكون القوانين متلائمة قدر المستطاع مع المبادىء والقوانين الرئيسية في الدستور الانجليزي بحقوقه ، وقوانينه السارية حينئذ (اي وقت منح اللائحة) ، ولم تكن لتعني على الاطلاق ضرورة تقييد المستعمرات الى خضوع تام للسلطة العليا للبرلمان الانجليزي » .

اما ان ذلك هو القصد الصحيح لذلك التحفظ والاشتراط في اللوائح فتقوم عليه الحجة القاطعة من أنه « لم يسبق ونوقشت قوانين اي مجلس تشريعي في المستعمرات من قبل البرلمان الانجليزي » مع ان تلك القوانين « كانت ترفع دائماً الى جلالة الملك »

وقد اوجد جون آدمز مجموعة جديدة من السوابق الدستورية الصالحة لتأييد هذا المبدأ مما جعل المستر هاتشنسون يبدو كشخصية تدعو للرثاء فقال :

« لقد رفض شارل الاول الموافقة على بعض القوانين البرلمانية المعينة معلناً أن سبب رفضه هو « ان المستعمرات تقع خارج حدود المملكة والتشريع البرلماني » كما اكد جيمس الاول ان « امريكا ليست مرتبطة بالمملكة » ، وليس من المناسب ان يضع البرلمان (اي برلمان وستمنستر) القوانين لمثل تلك الأقطار » ، وعلى هذا ، وما دامت المستعمرات غير

مرتبطة بالمملكة فانهـا بالتالي « لا يمكن ان تكون جزءاً من مملكة بريطانيا العظمى » .

كانت البراءات حسب مفهوم سكان المستعمرات ، قـــد نقلت اليهم كامل السلطة الضروريـة لتأليف حكومات حرة متميزة ، وبهذه الصفة شعروا ان بعدهم عن البرلمان الانجليزي يجب ان يكون بقدر بعدهم عن بريطانيا نفسها .

ولم يجرؤ هاتشنسون ومؤيدوه على انكار هـــذه البراهين لئلا يستفاد من تسجيلها في زيادة التشويش عليهم والفوضى مما جعل الحـــاكم يداور لتجنب ما لم يكن يملك القدرة على مواجهته .

وفي اصرار جون آدمز على التفريق بين الولاء للعرش والولاءلمملكة بريطانيا العظمى ، نجده يعلق « ليس هناك بلاد تخضع لقوانين البرلمان البريطاني الا انكلترا نفسها » .

وقد غامر هاتشنسون بمهاجمته لهذه النقطة ، فجاء رد صامويل ادمز سريعاً وكتب الى من وضع جواب المجلس يقول : ان هـــذا التأكيد راجع الي ، ولكنني سقته على مسؤوليتك ثم سأله عن العتاد الذي يمكنه ان ينازل به دعوى الحاكم .

ويتضح ضعف مركز الحاكم في الفصل الثاني من الدراما حيث تظهر شخصية جون آدمز «صاحب الكراريس» ، ففي تلك السنة التي سمع فيها صاحب الجلالة لأول مرة عن رجل

مشاغب فيما وراء البحار من عائلة آدمز ، نشرت مجلة بوسطن ، سلسلة من الرسائل بتوقيع نوفا نفلس . ولما كانت هذه الرسائل قد كتبت كرد على تصريحين لحزب «التوريز» الأول باسم «المدرب» والثاني « مقالات ماسشوستس » فان رسائل نوفانفلس تعتبر بكل جدارة « كنزاً تاريخياً حول النزاع بين امريكا وبريطانيا من بدايته في عام ١٧٥٤ الى وقتنا الحاضر اي سنة ١٧٧٤ » ومن العسير ان يقرأ المرء تلك الأعداد الأولى دون ان يشعر ان استبدال كلمة الموالي ، بكلمة محافظ قد افقد بريطانيا الكثير من هيبتها في المستعمرات .

قد اصر حزب «التوري» على ان الأسس السياسية لحزب الويغز في المستعمرات ربما كانت مقبولة من الناحية النظرية ولكنها لن تنجح من ناحية تطبيقها ، فأجاب (نوفانفلس) اي ادمز على ذلك بقوله ان هذه ملاحظة غير علمية على الاطلاق ، اذ انه حين لا ينجح تطبيق عمل ما ، فان سبب ذلك يعود الى انه خطأ من الناحية النظرية ايضاً . ثم قال انه لاحظ سير الجهاز السياسي البريطاني وتأكد ان النظريات التي يقول بها قد ثبت نجاح تطبيقها منذ عهد المغنا كارتا . وان مبادىء الويغز لم تكن شيئاً جديداً البتة وانما هي التجارب القديمة للتجربة الانجليزية القانونية والدستورية ، فالقول في بعض الأمثلة بأن ذلك غير قابل للتطبيق يكون كالقول بان قانون الجاذبية العام لا يمكن الاستفادة منه في بعض القضايا .

ومن ثم انتقلت المناقشة الى الفروع العادية الأخرى كالتلميح بأن على المستعمرات ان تكون اكثر صبراً ، وان « غلطة تافهة في السياسة كثيراً ما خلقت توتراً سابقاً لأوانه يعرقل الحكومة ويقنع الشعب ان حكامهم طغــــاة ، وان النظام الحكومي بكامله بات جهازاً للقمع والارهاب » .

وقد اجـــــاب على ذلك توفانفلس بقوله « على العكس من ذلك فلم يسبق ان عرفت حكومة لم تقع في الوف الاخطاء . وعقلاء الرجال واكثرهم غيرة هم أقل النـــــاس اهتماماً باعمال الحكومة وليس هناك مثال واحد عن اللجوء الى المقاومة الا بعد ان يكون قد ثبت في اذهان الناس ان حكامهم قد رسموا لانفسهم خططاً ثابتة ترمي الى تجريدهم من حرياتهم ». والواقع ان ميكيافيلي نفسه يعترف بان « ليس نكران الجميل بل الحب الزائد هو خطأ الشعب الدائم » ولــكي يقنع آدمز خصومــه بان المقاومة لن تفقد الشعب شيئاً في نضاله الطويل ، أجاب بأنه يعتبر ذلك خطأ تماماً كالقول بأن « الشعب هو الخاسر في آخر الامر » فالشعب « بالكاد يخسر حتى ولو لم ينجح لان أفراده اذا عاشوا فلن يكونوا الا مجرد عبيد ، واذاً فلا يمكن القول بانهم خسروا شيئاً ما دام الموت افضل من العبودية » .

كانت المقاومة سلاحاً سياسياً معروفاً في تاريـخ السياسة البريطانية ، وفي الصفحات الاولى من تاريخ ذلك الشعب يكثر الحديث عن إرواء شجرة الحرية بدماء الوطنيين والشهداء .

وعلى هذه المبادىء الاساسية دخل آدمز في الموضوع الحيوي موضوع طبيعة العلاقة بين أجزاء الامبراطورية البريطانية القديمة ولا عجب ان كان تحديده للكلمات غير واضح حين يتناول ذلك البحث ، اذ ان تحديدنا نحن وبعد ١٩٤٠ عام من الخبرة المكتسبة لا يقل غموضاً عن تفسير آدمز لهذه القضايا.

وكان ادامز يعتقد بان للبرلمان الأنجليزي صلاحية التصرف كبرلمان امبريالي في الأمور المتعلقة بمجموع اجزاء الامبراطورية مثل تنظيم التجارة او اعلان الحرب . وهذا يرجع الى عدم وجود آلة اخرى اكثر صلاحية من ذلك البرلمان .

فالبرلمان له مهمة مزدوجة : فحين يقوم بمهمة برلمان للملكة البريطانية تنقطع صلته بالمستعمرات الاخرى ، وعندما يقوم بمهمته كبرلمان امبريالي تكون صلته بالمستعمرات بمقدار ما توافق هذه الاخيرة على نوعية هذه العلاقات . « ولكننا لم نفكر ابداً ان البرلمان الانجليزي هو السلطة التشريعية العليا ولم نفترض ابداً ان له علينا أية سلطة سوى تلك التي ترى انها محصورة بتنظيم التجارة وما أشبه ذلك من الامور التي تهم جميع المستعمرات كمجموعة امبريالية » .

والحقيقة ان السلطة العامة للبرلمان لم يعترف بها بشكل عام بامريكا .

« فالبرلمان لا سلطة له على المستعمرات الا في تنظيم تجارتها، يستمد صلاحياته لا لكونه يمثل القانون العام الأساسي بل

بموافقة المستعمرات نفسها وعلى اساس الضرورات الواضحة» .

لم تكن قضية لوائح التجارة والملاحة الهامة في نظر هذا السياسي من ابنـــاء المستعمرات قضية «النظام الاستعماري القديم» او قضية مذهب تجاري في الاقتصـــاد . بل كانت قضية «احتـكار بريطانيا العظمى جميـع تجارتنا لنفسها . ونحن نرضى بذلك طالما كان الامر في صالح الامبراطورية. ونحن مجبرون على شراء الحاجيات البريطانية التي يمكننا شراؤهـا بثمن ارخص من البلدان الاخرى . وهذا الفرق ضريبة علينا ندفعها لمصلحة الامبراطورية . ونحن نخضع لذلك بابتهاج». ويبدو هذا خليطاً غريباً من الآراء ، ولكنه لا يحتـــاج الى عبقرية حتى يتبين المرء فيه الجهود المضنية المبذولة للمحافظة على التناسق والوحدة والبقاء في نفس الوقت ضمن حلقة الامبراطورية ، وكانت هذه هي المهمة الصعبة كما كان يراها الكثيرون. ان هـذا الحزم هو الذي مكن جون من ان يرفض «كماكرة وغير عادلة» تلميحات ماسشوستس القائلة بان ما تطلبه المستعمرات هو الاستقلال حقاً .

كان الامريكيون يطلبون حـــلا يتوسط بين الاستقلال المطلق والتبعية المطلقة . وتوافق امريكا وستظل توافق في المستقبل على انه طالمـــا كان البرلمان هو السلطة التشريعية العليا للدومنيونات ، فان له ان ينظم تجارة تلك الدومنيونات. وهكذا رضي الامريكيون ان يقوم البرلمان الاعلى في بريطانيا

بتنظيم امور التجارة بشرط « اجماع وموافقة المستعمرات لا على اساس مبدأ او قانون عام او مبدأ اساسي في الدستور البريطاني ، ولا حتى على المبدأ القائل ان البرلمان هو الهيئة التشريعية العليا لنا في اي مسألة مهما كانت » . يصور لنا هذا الاساس الجوهري الحقيقي بين سياسي المملكة البريطانية مثل تشاثام وسياسي الدومنيونات مثل جون آدمز .

فتشاثام يرى ان البرلمان هو الهيئة التشريعية العليا للمستعمرات الا فيما يتعلق بالضرائب ، بينما يرى جون آدمز ان البرلمان لا حق له على المستعمرات الا فيما يتعلق بتنظيم التجارة ، ويرى تشاثام ان « التفريق بين التشريع وفرض الضرائب ضروري للحرية » بينما يرى جون آدمز ان « التفريق بين التشريع وفرض الضرائب قد ثبت بأنه تفريق خاطيء » .

وبدون ان نحكم على اي من الرجلين ، يجدر بنا ان نلاحظ ان التطبيق في الامبراطورية قد سلك طريق سياسة آدمز اكثر من سياسة تشاثام ، وليس هذا بالفضل القليل لجون آدمز فقد نظر الى قضية الامبراطورية البريطانية من زاوية اوضح مما رآه البريطانيون وقد وعت عقلية القرن الثامن عشر كثيراً من احتمالات ما تم تحقيقه في القرن العشرين فقد دقت ماسشوستس ناقوس وفاة الدستور ، منذ ان اصبحت روح المستعمرات تميل الى الاخذ بالنظام الجمهوري . لماذا لا تسلك

الدومنيونات فيما وراء البحار الطريق الجمهوري ؟ مـا هي الجمهورية ؟

اتفق الفلاسفة من ايام ارسطوطاليس حتى عهد هارنفتون على ان الجمهورية حكومة قوانين لا رجال ، اذن فالدومنيونات يمكـن ان تتحول الى جمهوريات دون زعزعة اركان الامبراطورية . وكانت المشكلة الحقيقية هي فيما اذا كانت الدومنيونات هذه اجزاءاً من مملكة بريطانيا ام بلاداً مستقلة ؟ ونحن على التأكيد لسنا جزءاً من مملكة بريطانيا او دولتها ، وعلى هذا الاساس لا تكون السلطة العليا في المملكة سلطة عليا بالنسبة لنا ايضاً « ومع ذلك فليس هذا امراً يتناقض مع الاعتراف » بأن المستعمرات تخضع للحكومة او الملـك في بريطانيا العظمى ، ومن السهل ان نرى الآن كيف بدا ذلك كشطر الشعرة الواحـدة الى شقين في القرن الثامن عشر ، ولكن وجود الدومنيونات المستقلة العظيمة في نطـاق امبراطورية رابطة الشعوب البريطانية في القرن العشرين شاهد بليغ على صدق الحدس في التفريق الذي نادى به احد عباقرة سياسي المستعمرات في القرن الثامن عشر .

ولكي يقدم جون آدمز حـلاً عاجلاً كتب يقول: « ليس هناك خطة اخرى لحكم المستعمرات تعيد الانسجام بين البلدين ، إلا الابتعاد عن فرض الضرائب عليها او التدخل في شؤونها الداخلية ، والرجوع الى ذلك النظام الاداري في المستعمرات

الذي فرضته الطبيعة واثبتت ممارسة ١٥٠ عاماً نجاحه الأكيد».
وهكذا كان يرى الامبراطورية «مجموعة اقطار تتحد في شخص ملك واحد» . اما جماعة ماسشوستس فلم تستطع ان تفهم ذلك وكانت حجتها : اذا كانت المستعمرات غير خاضعة لسلطة البرلمان ، فان بريطانيا العظمى ومستعمراتها يجب ان تكون دولاً متميزة تماماً كما هي الحال بين انكلترا واسكتلندا قبل توحيدهما ، او بريطانيا وهانوفر في الوقت الحاضر .

واجاب آدمز «لا حاجة بأن يحفل المرء من هذه النتيجة، فلا ضرر فيها على الاطلاق ، فللدول المتميزة ان تتحد تحت عرش واحد ، ويمكن لهذه الدول ان تقوي وحدتها وترسخها بالمعاهدات وعن طريق التجارة . هذه هي المسألة . لقد وافقنا طائعين على ان نتعهد برعاية تطبيق لائحة الملاحة ، ووافقنا ضمناً عن طريق الاستعمال الطويل ، والتواتر غير المنقطع على ان نرضخ لقوانين التجارة مهما كان بعضها جائراً . ويمكن مقارنة ذلك بمعاهدة تجارية ترسخ علاقة الود الدائم بين هذه الدول المتميزة . واذا كانت هنالك بنود مقبولة وضرورية لهذا الحلف او المعاهدة ... فان المستعمرات ستكون مستعدة للدخول فيها على أساس ان حرياتها مصونة لا تمس».

وفي مثل هذا التحليل كان الملك هو الرباط الرئيسي الذي يجمع كل الامبراطورية في الشكل الظاهري ، وهو «ملك

ماسشوستس ، وملك رود ايلنـــد ، وملك كونكتيكت ، علاوة على انه ملك بريطانيا العظمى وايرلاندا . وقـد عبّر جون آدمز عن رغبته الصادقة في ان يسر صاحب الجلالة بقبول تلك الالقاب . وطبعاً كان المستعمرون لا يحملون اية اوهـــام فيما يتعلق بسلطة الملك الشخصية وهم يتذكرون سنة ١٦٨٨ .

اثناء هذه الخصومة على جـانبي المحيط الاطلسي ، ظهرت الحقيقة في واقعها انه « من الضروري ايجـــاد سلطة تشرف وتراقب ، لتجذب ارادة الجميع ، وتوحـد قوة المواطنين في جميع ارجاء الدومنيون عند الحرب وفي التجارة» . فما دامت قضية التجارة قد انتهى اقرارها ، فلتبقَ كما كانت ، وتبقى ادارة دفة الحرب هي العقبة الوحيدة البارزة التي تتطلب شيئاً من ادارة مركزية ، ولكن جون آدمز لم يكن يعتقد ان هذه القضية وحدها تجعل من الضروري ايجاد امبراطورية متماسكة. ولربما ظهرت عنـد نشوب الحرب انه ليس من المصلحة ان لا يكون هنالك سلطة عسكرية عليـــا ، خصوصاً اذا كانت المستعمرات لا يمكن اجبارها على تقديم حصتهـا من الجنود ، ولكن هذا ايضاً لا يسوغ التفريط الكامل بحقوق الدومنيونات. لقد كانت مشاعر وكبرياء المواطنين البريطانيين في الماضي كافية وستظل كافية في المستقبل للاطمئنان على ولاء الدومنيونات البريطانية . ويبدو ان التجارب القريبـــة قد صدقت آراء

وتنبؤات هذا السياسي من رجال المستعمرات عن الوحدة المعنوية والروحية للامبراطورية .

ولقد واجه جون آدمز في محاولته تعريف العلاقة الدستورية المحددة بين مختلف الدومنيونات نفس العقبات التي تواجه وتزعج كل من يبحث مثل هذا الموضوع في الوقت الحاضر .

ولقد استطاع ضمن حدود المواد المتوفرة لديه من الاستفادة الى الحد الاقصى من دراسته للدستور الانجليزي فقد استرعى انتباه غيره الى طبيعة العلاقات بين ادوارد الاول وهنري الثامن ، اذ تم في القرن الثالث عشر الحاق ويلز بدومنيونات التاج في بريطانيا بموجب وثيقة قانون ملكي ، لا لائحة برلمانية .

وفي هذه الحال ، تكون ويلز غير ممثلة في البرلمان وغير خاضعة لارادته بل لارادة الملك ، ولم تضم ويلز الى مملكة بريطانيا الا متأخراً وبقانون متميز عن البرلمان قدم على أساس صهرها مع انجلند . فهل يستطيع احد ان يظهر قانون صهر مثل هذا خاص بالمستعمرات في امريكا ؟ وكذلك الحال مع اسكتلندا ، فبين ارتقاء الملك الاسكتلندي جيمس الاول عرش بريطانيا وبين لائحة التوحيد مضت مئة سنة لم يكن للبرلمان فيها اية سيطرة على اسكتلندا . وتقدم ايرلندا مثلا حياً آخر فمع ان هنري الثاني فتحها وضمها في ذلك الوقت الى

مملكة بريطانيا فقد ظلت للملك حتى اصدار قانون بونيغز في ايام هنري السابع حيث خضعت لسيطرة البرلمان الانجليزي .

فأين هو قانون بونيغز المتعلق بامريكا ؟ ومن الطبيعي انه اذا كانت ويلز وايرلندا اللتين تم فتحها تتمتعان بهذا الحق فان من الطبيعي ان تتمتع بـــه امريكا التي لم تفتح بالغزو ، فالحقيقة هي ان « ماسشوستس دولة ، ونيويورك دولة ، وان ملك بريطانيا العظمى رئيس على كل هذه الدول ؟ »

اما بخصوص طبيعة الملكية التي يبدو ان ذلـك السياسي يهبها سلطة وصلاحية عظيمتين فـــان نقد نوفانقلس لكراس غالواي ، الموالي يوضح هذه النقطة ويبين موقف جون منها . فهو يشرح لاصدقائه الخلص ان لورد كوك قد ميز بين الولاء لشخص الملك والولاء لكفاءتــه السياسية . فالولاء يجب ان يفهم انه واجب « لشخص الملك الطبيعي » وعلى هذا الأساس بنى جون آدمز تمييزه بـــين الولاء للعرش والولاء للملكة البريطانية : وقد اتفق مع كوك « في ان الملك يباشر كفاءته السياسية فيحكم مختلف الأمم والممالك في امبراطوريته »ولكن عليه « ان يحكمهم حسب قوانينهم الخـــاصة » وبذلك يحفظ الشخصية المنفصلة للامم المتآلفة التي تكوّن امبراطوريـــة الكومنولث .

ولربما كان هنالك الكثير مما يقال عن كلتا وجهتي النظر من الناحية القانونية في هذه المناقشة التاريخية ، ولكن ذلك

لا يهمنا امره في الوقت الحاضر . فلا كبير فرق الآن بين ما اذا كان جون آدمز مصيباً او مخطئاً في زمنه ، فالمهم انه استطاع ان يفكر في اسس رابطة شعوب وامم .

وقد وصلت مجموعة نوفانفلس مثلها كمثل قضية التاج ضد هانكوك في قضية السفينة والحرية ، الى نهاية حاسمة في معركة لكسنغتن وبتلك الحادثة يجب ان تنتهي ايضاً سيرة جون آدمز كسياسي بريطاني النزعة . ولقد منع العدد الأخير من « نوفانفلس » من الطبع وحيل دون نشره منذ ابتداء القتال وقدمه المستر جيل الى القاضي كشنغ الذي يحتفظ بالنسخة الاصلية الآن ، وفي اليوم العاشر من مايو ، اي بعد لكسنغتن بثلاثة اسابيع فقط اعلنت مجلة بانسيلفانيا عن وصول جون آدمز مع ممثلي ماسشوستس الى فيلادلفيا لحضور المؤتمر القاري الثاني . فاذا «كما ادعى خصمه » لم يكن من توسط ممكن بين الاستقلال الكامل والخضوع لسلطات البرلمان « واذا لم يفقه الساسة البريطانيون الفكرة التي قضى آدمز عشر سنوات مع اصحابه وهو يحاول الوصول اليها فان المواطنين في المستعمرات سيكونون حينئذٍ مستقلين استقلالاً كاملاً » وكان جون آدمز يؤمن بأن « الاستقلال الكامل عن البرلمان في جميع الشؤون الداخلية والضرائب، يتفق تماماً مع الارتباط الكامل به في تعريف جميع قضايا التجارة الخارجية » . امـــا اذا لم يحاول البريطانيون ان يقدموا بادرة محسوسة على انهم يرغبون

السير على هـــذا الخط ، فحينئذ يمكن متابعة الكلام على الطريقة التي قال بهـا جون وهو يقدم أوراق اعتماده كأول سفير أمريكي الى البلاط البريطاني حيث أكد جورج الثالث : « انني لا أرتبط إلا بمصلحة بلادي » .

وستكون مراجعة كتابات جون آدمز السياسية ، ناقصة بدون الاشارة الى المصادر التي استقى الرجل منهـا أفكاره . ويصدق ذلك تماماً عندما نعين له مركزاً في التاريخ البريطاني، حيث ان الكتاب والمفكرين الانجليز هم الذين قدموا له الوحي والمعلومات التي استطاع ان يبني على اساسها أفكاره. فصوت سدني وهارنغتون ولوك يسمع صداه كل من يقرأ جون آدمز بعد ان يلقي كتابه بعيداً . وهؤلاء مع هويس، وملتون وهيوم ، ومرندهوم ، وباكون وكوك يجعلون جون آدمز على حقيقته نتاجاً للامبراطورية البريطانية اكثر من أي شيء آخر. أما الذي ينشد الاثر الفرنسي في الثورة الامريكية ... فعليه ان يبحث في مكان آخر ليجد بغيته . ولا حاجـــة بنا الى القول بأن لروسو ومنتسكيو وجروثيوس وبوفندورف وميكافيلي اثر على الرجل، ولكننا نرى من كلامه ان الميراث الثقافي الانجليزي هو الميراث الذي يفتخر به ...!

٦

بعض الاعمال التي لا يستطيع البرلمان القيام بها

يستنتج من الفصول السابقة بان الثورة الاميركية كانت اكثر من حادث طارىء ، برزت من خلالها معالم شخص هزت كلماته مشاعر الاميركيين وقضت على اعتقادهم بامكان حل قضيتهم ضمن الامبراطورية البريطانية . هذا الكاتب هو توماس باين ... الذي اعطي اخيراً حقه واحتل مكانه البارز على صفحات التاريخ الاميركي . فهو ، ككاتب استطاع ان يحل بكتاباته عقدة مشكلة الامبريالية البريطانية . ومع ذلك فان هناك مجالاً للشك فيما اذا كان قد اعطي فعلا المكان اللائق به في حقل العلوم السياسية ، لان من يمعن النظر في اي بحث لمعالجة الامور السياسية يجد بأنه خلو من اسم توماس باين . غير ان كتاباً حديثاً عن الفلسفة السياسية وضع اسم باين في مرتبة واحـدة مع ارسطو وافلاطون وهوبز ولوك ومونتسكيو وروسو ... وهو الكاتب الاميركي الوحيد بين

جميع هؤلاء الذين ذكرهم الكتاب .

وقد اكد لنا احد الذين درسوا افكار باين السياسية بأنه لا يستحق - اي باين - تصنيفه كمفكر سياسي بارز لانه كان مشاغباً اكثر منه فيلسوفاً ، كما ان جميع الافكار التي نادى بها كان غيره قد تطرق اليها وسبقه عليها . الا ان هذا الرأي لا يتعلق ببحثنا الحاضر . ولكن غيرة بعض الكتاب لترتيب افكار باين في فئات معينة محددة ادت الى اهمال بعض النواحي من تفكيره التي يمكن ان تستحق الكثير من الاعتبار . اما القول بان باين قد استوحى معظم افكاره السياسية من روسو ولوك ونسخها عنهما فهو رأي سخيف ، لان طريقة انتقاده لروسو وحدها كفيلة بأن ترشدنا الى ما كان باين يهدف اليه . وجاء في احدى انتقاداته قوله : « اننا نجد في كتابات روسو وأبي راينال شعوراً فياضاً لصالح الحرية بشكل يثير الاحترام ويرفع قيمة الانسان ... ولكنهما مع بعث هذا النشاط فانهما لم يرسما الخطة لتحقيق تلك الحرية ، لقد دفعا العقل لكي يعشق هدفاً بدون شرح الوسائل للتوصل اليه » . من هنا يبرز عنصر التحدي بأن باين اعطى بعض الافكار التي تمتاز بطبيعتها العملية . وليس من شأننا ان ندخل في مناقشة حول جوابه ، غير ان ما تلاقيه جميع كتابات باين من الشهرة والقبول في اميركا هي خير شاهد على عظمة باين ، وهذا ما يهمنا من أمره .

اما كاتب سيرة باين فقد ختم دراسته بعد سنين طويلة قضاها في البحث والتنقيب بتسمية كتابه : « مؤسس جمهورية العالم . »

وتعود شهرة باين وتصدّره المكانة البارزة الى امرين:الأول محاولاته العقائدية التي تشمل معظم كتاباته الدينية ، والثاني مساهمته العملية لتطوير العلوم السياسية . فالأول خارج عن نطاق بحثنا الحاضر ولكن الثاني يشكل جزءاً من بحثنا هذا ذلك لأن باين كان من دعاة الفكرة العالمية ولو انها لا تتفق تماماً مع التعبير الشائع عنها اليوم . كما انه لم يكن من طبقة البروليتاريا لكي ينادي ببرنامج اقتصادي معين لانقاذ البشرية من ويلاتها . لكنه كان من الصحابة الانجليز الذي رأى خميرة الحرية تختمر في اميركا فسافر اليها . وبعد ان ساهم مساهمة فعّالة لتحقيق الحرية الاميركية ، وجد ان نفس الخميرة كانت تعمل في فرنسا وهكذا سافر الى فرنسا حيث ساهم بقسط وافر بتحرير ذلك الشعب . وكان يثق ثقة عمياء ، شأنه شأن الكثيرين من معاصريه ، بفاعلية الأفكار المجردة المعنوية والشاهد الاكبر على كونه رائد الرسالة العالمية اسفاره المتعددة من بلد الى آخر لكي يبشر ويكتب عن تلك الأفكار والأهداف . والمعروف عنه انه كان يقسم البشرية الى فئتين «الظالمون» و«المظلومون» . وكان يعتمد في تحقيق المساواة على اعتاق الانسان من الجهل والضلال اكثر من اعتماده على

تحقيق مبـــدأ المساواة في توزيـــع المواد الصناعية المنتجة . وربما يعود ذلك الى الزمن الذي عاش فيه حيث لم يكن بعد المصلحون الاجتماعيون يدركون فيه اهمية العوامل الاقتصادية وتأثيرها فـكان من الطبيعي ان يقلل من تشديده عليها . ولكنه من الناحية الأخرى كان شديد الثقة بوعي الجماهير على تحقيق فكرة الحكومة المستقلة ، تلك الفكرة الـــتي تعزى احياناً الى عهد جيفرسون . ومع ذلك ، فان فكرة التطوير السياسي التي يجب ان تسبق كل ما عداها من الأفـكار كانت جزءاً من التفكير السياسي للثورة الأميركية .

اما فيما يتعلق بسجية باين البارزة ، فمن الواضح تمامـــاً والمقنع بصورة لا تقبل الجدل بأنه كان يتحلى بالبراعة الكافية للتعبير بطريقة افضل من جميـــع معاصريه عما كان يعتمل في صدور الناس . ومن الراهن ان الكثير من الكلام الذي يقال عن تأثير بعض الكتاب يحمل معه بعض التضليل . ان الكتاب يؤثرون ولا شك ، ولكن اليس من الجائز القول ان طبيعة ذلك التأثير تبرز الى الوجود بشكل اقوى اذا كان الكاتب من الناطقين بلسان ابناء العصر الذين يعايشهم وليس نتيجة لأي فكرة جديدة تطرح على بساط البحث . وكلما كان الكاتب اكثر قبولاً لدى الجماهير كلما كان اكثر اخلاصاً ووفاء في كتاباته . وكذلك رأينا كيف كان الكتاب الصغار يوجهون اللوم لبعض مؤرخي اوروبا الوسطى بحجة انهم كانوا

يضللون شعوبهم . وبعد كل هذا نتساءل : هل تمكن تريتشكي من ان يلقن الالمان انجيـــل القوة ؟ ولو ان العقلية الألمانية ظلت عاجزة عن ادراك كنه ذلك التفكير فهل يعقــــل ان تؤثر عليهم جهود مؤرخ بمفرده ؟ فليس العدد او عمق تفكير بعض المثقفين هو الذي يجعل الدولة تبدو اكثر ثقافة وتمدنا مما لو كانت جماهير الشعب مثقفة . فتريتشكي اذن كان الناطق وليس الحافز للفكرة الالمانية . وكذلك كان باين بالنسبة لامريكا . ولو كان لنا ان نؤمن ببعض مؤرخينا لظهر لنا بان ما من احد منهم كان يفكر بالاستقلال في اميركا ، وثم فجأة استطاعت نشرة واحدة ان توجه الالوف نحو تلــــك الفكرة .

ويبدو ان احدى المصاعب الرئيسية التي تضيق الخنـاق حول المفكر السياسي الحديث هي عجزه عن ان يرتفع او يهبط بنفسه عن مستوى الدولة . ان علماء السياسة يعارضون هذا القول ولكن الشيء الوحيد الذي لا يلاقي معارضة تذكر هو ان مواضيعهم كلها تدور حول الدولة . غير ان توماس باين ، ابن القرن الثامن عشر البار ، لم يستوح مواضيعه من فكرة الدولة بل انه وجدها في الانسان . واذا ما عرفنا بأنه ينتمي الى تلك المدرسة التي يمثل فيها لوك الفكر الكلاسيكي الانجليزي ، وروسو الفكر الفرنسي ، فلا غرو اذا اتخـــذ فكرة المساواة بين البشر كنقطة انطلاق لجهوده . وقد اتفق

كل من اسلافه ، لوك وروسو على ان تدور جميع كتاباتها حول فكرة الانسان ، ولكن باين اختار اسم « حقوق الانسان » لاحدى مقالاته الرئيسية والتي اعتبرها المحور الرئيسي للفلسفة التي يمثلها . ويعتبر باين ان المساواة ترتكز على ما اسماه « وحدة الانسان » والتي اراد بها ان يقول بان « جميع البشر من درجة واحدة » . وقد اشار باين بقوله الى ان القاعدة الوحيدة الممكنة لتحقيق المساواة بين البشر ترتبط بالنظرية القائلة ان الله خلق الانسان على صورته ومثاله. ومعلوم ان باين هو واحد من القلائل الذين استطاعوا ان يبدوا مثل هذه الملاحظة دون ان يتهم بالضلال . والمألوف ان مثل تلك الكلمات تشوق المؤرخ السياسي لأن يضع الموضوع بأيدي علماء اللاهوت . ولكن علماء اللاهوت أهملوا الموضوع الذي تطرق اليه باين . ولربما يصبح الحجر الذي رفضه علماء اللاهوت ، زاوية الأساس لبناء هيكل جديد .

من الصعب القول فيما اذا كانت هناك فكرة اميركية صرفة مميزة عن التاريخ او السياسة . وكيفما كان الأمر ، فاذا كانت كتابات باين غير كافية لتوضيح نظريته فانها على الأقل تساعدنا مادياً على ادراك ما لم تتضمنه ، وهذا لعمري شيء هام . اما كتابة جون ديون عن فلسفة التاريخ الالمانية فانها تدع المرء يشعر بان الاله الألماني هو الدولة . ويعترف كونوفرانك بذلك كما يعلنه فردريك ماينيك . ولكن فكرة باين كانت تختلف

كثيراً عن فكرة تأليه الدولة كما هو شائع اليوم . وكان يشدد على طبيعة الانسان وليس على الدولة ، ذلك لأنه لم يكن ليهتم بالدولة الكائنة بل ان اهتمامه كان منصباً على الانسان الحي . وكذلك فهو لم ينعم على الدولة فكرة الطبيعة الميتافيزيقية ولكنه حاول ان يفهم الناحية الميتافيزيقية في الانسان .والانسان الذي لم يستطع باين أن يطلق عليه اكثر من هذا الاسم كان بنظره اساساً « للمجتمع » الذي يتفق على تشكيل حكومة . والناس متساوون فقط من الناحية الروحية بأن لهم حقوقاً متساوية ، لذلك كانت الحاجة للحكومة ماسة لكي تكبح جماح الضعف في الانسان فتمنعه من التعدي على حقوق جار أقل قوة منه . وان تجمعاً من البشر هو « المجتمع » او « الوطن » او « الشعب » . وهكذا ، وفي ضوء هذه السلسلة الطويلة من الأفكار لم يستطع باين ان يتهرب من الحقيقة بان الحكومة كانت الوسيلة لتنظيم ان لم يكن لخلق المجتمع .

فالفرق اذن بين « المجتمع » و « الحكومة » يكمن في الانطلاقة الفكرية الشهيرة التي ضمنها باين كتابه « الادراك » والذي لم يستطع الد خصومه الا ان يمتدحه لأنه كان يعبر عن شعور المستعمرين الاميركيين وينطق بلسانهم . اما الفارق الذي يشدد عليه معظم المفكرين السياسيين في الوقت الحاضر فيكمن بين الدولة والحكومة . بعكس باين الذي كان يتصور

بان الفرق يكمن بين المجتمع والحكومة . من هنـــا تظهر مساهمة باين للفكر ، تلك المساهمة التي اغفلها مؤرخو الفكر السياسي .

وتظهر افكار باين ايضاً من خلال كتاباتــه ، خصوصاً من خلال عقيدته عن القانون الدستوري . وفي احدى تعليقاتــه عن هذا الفارق بين المجتمع والحكومة يقول : « كم مرت شوشت الحكومة او قضت على النزعات الطبيعية في المجتمع ، ذلك لان الأولى بدلاً من ان ترسي قواعدها على مبادىء المجتمع تفترض بانها كائنة بنفسها لنفسها فتحكم على اساس التحيز في حالتي ، اللين والاكراه على السواء ، وهكذا تجعل من نفسهـا مصدرا للمساوىء التي كان يجدر بهـا ان تتلافاها . » لذلك فان الحكومة تمثل مركزاً ثانوياً ، غير انها تحتفظ بمثل هذا المركز عندما تتصرف باخلاص . هــذه هي الفلسفة التي كانت سائدة في فترة الثورة والتي دعت جيفرسون للتحدث عن أرواء شجرة الحرية بدماء الوطنيين والمستبدين على السواء . امـا باين فقد استخلص من هذا المبدأ فكرته بأن « قوة وثبات الحكومـة يتوقفان على عدد الذين يوآزرونهـا » وبمعنى آخر ، الحكومة هيئة تعتمد على قبول ورضى المحكومين ، والحكومات ليست فوق القانون بل انها تخضع للأوامر التي تصدر عن رؤسائها .

ونراه يقول عن الدستور انـــه « شيء يسبق الحكومة والحكومة هي فقط المخلوق الذي يتمخض عنه الدستور » .

وقد اصطدم هذا المفهوم الثوري بالفكرة الانجليزية التقليدية عن الدستور . فعلق باين على ذلك بقوله : « لطالما ضلل الدكتور جونسون وجميع الكتاب الذين يشاركونه تفكيره ، أنفسهم حول تفسير الفرق بين الدستور والحكومة ... وذلك صادر عن عجز في ادراك الأمور . اذ انهم لم يستطيعوا إلا ان يتصوروا بان الضرورة تقضي بوجود سلطة للمراقبة وجسّدوا مثل هذه السلطة في شخصية اولئك الذين يمارسون صلاحيات الحكومة بدلا من الدستور الذي يضعه ويمثله الشعب . **ان القوانين التي تسنها الحكومة تضبط الناس كأفراد ، ولكن الشعب بواسطة الدستور يراقب أعمال الحكومة بأسرها** . من هنا كانت نقطة الالتقاء في فلسفة القرن الثامن عشر والعقيدة الأميركية عن القانون الدستوري الذي يجعل الحكومة جهازاً تابعاً للقانون الأعلى ، اي الدستور . وطبيعي ان تكون الفكرة الأميركية النتيجة الحتمية لفلسفة الثورة . اذا كان الناس متساوين بمعنى انهم متساوون في الحقوق ، فيجب ان يكون هناك مجموعة اساسية من القوانين التي تحدد تلك الحقوق وتضع المفاهيم التي بموجبها تمنح الحماية . واذا عمد الوكيل المنوطة به اعمال الحراسة الى تحطيم الجهاز الذي خلق لحمايته وصيانته ، عندئذ تصبح العملية في غاية البساطة وهي ان المجتمع يعين وكيلا آخراً بوسعه ان يرعى الأوامر ويتقيد بقوانينه الاساسية . من هذا الحدس تطورت

العقيدة الاميركية القائلة بأن كل قانون مغاير للدستور هو باطل ولا تستطيع أية حكومة ان تضعه موضع التنفيذ لانه طالما ان النبع لا يستطيع ان يرتفع الى اعلى من مصدره ، كذلك لا تستطيع أية حكومة ان تعلو فوق القانون الاساسي ، اي فوق الدستور .

وقد أوضح باين من خلال مناقشاته مع كوندورسيت مقدار ايمانه العميق بفاعلية تلك العقيدة . وفي معرض اجوبته على اسئلة كوندورسيت المتعلقة في كيفية انشاء الجهاز الحكومي والاداري وعن الطريقة التي يمكن بها ايجاد نوع من التوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية ، قال باين بصراحة : « ان الدستور في تحديده السلطات والصلاحيات ، بالاضافة الى المبادىء التي يتوجب على السلطة التشريعية ان تتقيد بها ، يكون قد وضع بين ايدينا جهازاً فعالا وأميناً لمراقبة كل ما يمكن ارتكابه من انتهاك للسلطة القائمة » . وهذا النوع من التفكير السياسي ادى الى ابداع الفكرة القائلة بان « سلطة الشعب ، سلطة عليا ويعبر عنها بواسطة الدستور » . وهذه الفكرة تمثل سلسلة تطورات التفكير الثوري منذ القرن السابع عشر لغاية القرن الثامن عشر وظهور العقيدة الاميركية التي تنادي بتفوق القانون الدستوري . وقد اضحى هذا القانون الذي يعتبر فوق الحكومة بالنسبة الى الاميركيين عقيدة راسخة حتى انه نافذ المفعول في المحاكم ، ولا يتوانى الاميركي

عن اللجوء اليه كلما وجد ان السلطة التشريعية قـامت بعمل مغاير لمصلحته وكرامته . دعونا الآن نرى كيف ظهرت هذه الفكرة في عهد الثورة الاميركية .

عندما كان يقول احد الانجليز بان مثل هـــذا أو ذلك القانون الصادر عن البرلمان « غير دستوري » فانه يعني ان القانون مغاير لروح الدستور البريطاني ، ولكن اذا قيـل له بأن ذلك القانون باطل او يشكل خرقاً فاضحاً للقانون الاعلى ، فهذا ما لا يفهمه . ومن الناحية الاخرى نجـد عندما يقول جون آدامز او جيمس ويلسون بان ذلك القانون كان مناقضاً للدستور ، فانه يقصد شيئـاً يختلف كل الاختلاف عن القول السابق . فطالما ان البرلمان البريطاني هو الجهاز الذي خلق الدستور البريطاني ، فمن الطبيعي ان لا يتصور أعضـاؤه دستوراً غيره .

ترى ، ماذا كان المستعمرون يقصدون حقاً من تشديدهم على القول بأنهم يتمتعون بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها الفرد الانجليزي ؟ هل كانوا يقصدون من هذا القول بأنهم يتمتعون بالفوائد ذاتها التي يضمنها الدستور البريطاني للشعب الانجليزي ؟ وهل كانوا يقصدون بأنهم حملوا معهم عندمـــا هاجروا من انجلترا جميـع القوانين الانجليزية التي كانوا يخضعون لها لـكي يطبقونها انى ذهبوا واستوطنوا ؟ الحقيقة عكس ذلك ، فهي كما أوضح فرانكلين بأنهم « هجروا وطنهم هرباً

من المتاعب والمصاعب التي كانوا يرزحون تحتها من جراء تطبيق بعض القوانين بالقوة خصوصاً القوانين الاكليركية التي تفرض عليهم ان يدفعوا للكنيسة ضريبة من مدخولهم » . ولو انهم ارادوا احضار هذه القوانين معهم الى اميركا لفضلوا البقاء في وطنهم . فما هي اذاً القوانين التي كانوا يطالبون بها لضمان حقوقهم بصفتهم انجليز ؟ والجواب على ذلك نجده في بعض الوثائق الرسمية كالكتاب الذي وجهه نواب ماساشوستس في كانون ثاني من عام ١٧٦٨ الى اللورد شلبورن والذي كان بمثابة تحذير له بأن لا السلطة التشريعية العليا ولا السلطة التنفيذية العليا بوسعها ان تبدل قوانين الدستور الاساسية .

وتظهر أيضاً هذه الفكرة جلية في التصريح التالي : «ان هذا المجلس على استعداد دائم للاعتراف بالبرلمان كأعلى هيئة تشريعية على جميع ارجاء الامبراطورية وذلك وفقاً **لقواعد الدستور الأساسية** » . فاذا كان البرلمان هو صاحب السلطة المطلقة ، فمن يكونوا اذن اعضاء المجلس التشريعي في ماساشوستس حتى يستطيعوا وضع القواعد التي تفرض على تلك السلطة طريقة ممارسة اعمالها ؟.

والجواب على ذلك انهم كانوا اميركيين يعملون للفكرة القائلة بأنه لا يمكن لاية حكومة ان تكون فوق القانون الاساسي . ولم يكن احد في بريطانيا بعد قد تنبه لمثل هذا

التفكير ، ألم يصرح بلاكستون بأنه « لا توجد محكمة لهـــا القدرة الكافية للتغلب على عزم المشترع » .

كذلك ، فقد حرر صاموئيل أدامس عدة رسائل بعث بها الى اعضاء الوزارة في بريطانيا وغيرهم من الشخصيات البارزة اوضح لهم فيها ، كما اوضح في كتابه السابق الذي ارسله بالنيابة عن مجلس ماساشوستس ، بأن المفهوم الاميركي لكلمة «دستور» يعني بأن الدستور شيء ثابت ، ومنه تستمد السلطات **التشريعية والتنفيذية** سلطاتها . ومع ذلك ، فاننا نرى ايضاً ان اوتيس وجون آدامس طالبا ان يكون بوسع تلك المحاكم معارضة كل قانون يصدر عن البرلمان ويستدل بأنه مغاير للدستور . وكان من الواضح في تفكير هؤلاء المستعمرين بأن القانون الطبيعي شيء يمكن تبنّيه في صلب الدستور او انه يمكن تلقيـــح الدستور البريطاني به . ووجد المستعمرون انه بالامكان توفير مثل هذا اللقاح للدستور البريطاني بواسطة التطورات الدستورية الهائلة التي ظهرت بوادرها مع ظهور الماغنا كارتا . وهكذا اخذ المستعمرون يلجأون اليه متخطين بذلك سلطة البرلمان . غير انه ليس من الصواب القول بأن جميـــع الاميركيين كانوا يتطلعون الى الزمن الذي يرون فيه وجود هيئة تقرر شرعية قرار او عمل ما . والحقيقة انه كان هناك الكثيرين منهم الذين كانوا نهجوا تفكيراً اصبح فيما بعد مرجعاً للفكرة القائلة بأن الحكومات تقوم في ظل الدستور .

والغريب ان مثل هذه الأقوال كان يطلقهـــا بعض الراديكاليين . حتى ان دانيـــال دولاني الذي يعتبر من اخلص المدافعين عن تفوق سلطة البرلمان البريطاني كان يعتقد بأن سلطة البرلمان في التشريع عن المستعمرات مقيدة بالتضامن الدستوري بين المستعمرات وبريطانيا العظمى . وعندمـــا اقر بتفوق البرلمان في سلطاته التشريعية وقال ان المجالس التشريعية في المستعمرات كانت دونه مستوى اكد بجزم ان هناك بعض المسائل المتعلقة بالمستعمرات والتي لا يستطيـــع البرلمـــان ان يتدخل فيها . وحتى جوزف غالواي الذي ساند فكرة تفوق سلطة البرلمان حتى الرمق الأخير استوضح بشدة عندما تساءل قائلا : « ماذا عساها تكون تكييفات هذه السلطة المتفوقة؟ ومعلوم بأن الاميركيين كانوا يعرفون مـــاهية تلك السلطة خصوصاً وانهم قد احتجوا للبرلمان لانه نصب نفسه قاضياً في « قضيته » الخاصة .

وهكذا نرى الآن ان اميركياً عاصر بورك لم يقصد بقوله المعنى نفسه لما سبق لاحد الانجليز ان قاله عندمـــا اطلق على القانون صفة « اللاشرعية » . ونرى ايضاً من الناحية الاخرى ان الاساتذة منذ ايام السر وليام بلاكستون لغاية الفترة التي عاش فيهـــا الاستاذ دايسى كانوا يلقنون تلامذتهم بأن البرلمان مطلق السلطة . اي ان مـــا يشرعه يصبح قانوناً ، والقانون الاعلى درجة يبقى من صلاحية المحاكم البريطانية . وكذلك

الحقبة التي اخترناها لدراستنا هذه نجد بأن القاعدة السارية في بريطانيا آنذاك كانت تقول بأنه ليس لاية محكمة قضائية ان تقرر عدم توافق قانون صادر عن البرلمان لسلطة أيـــة هيئة عليا أخرى بحجة ان ثورة عام ١٦٨٨ ثبتت سلطة البرلمان . ولكن المؤرخ القانوني يريدنا ان نفهم بأن الحالة لم تكن هكذا دائماً ، وهناك أساس للتأكيد القائل انـــه قبل اندلاع ثورة ١٦٨٨ اي في القرن الذي صار فيه الى نقل القانون العـــام الانجليزي من بريطانيا الى اميركا ، حاول كوك توطيد الفكرة القائلة بان « القانون العام يشرف ويسير اعمال البرلمان واحياناً يحكم ببطلانها . » وقد ظهر ان هذه العقيدة قد انبتت غرسة تختلف عن الدستور الأنجليزي عندما زرعت في تربة جديدة— هي امريكا . ومن المدهش ان المحامين الاميركيين لم يـــدرسوا هذه النواحي وقد يكون السبب في ذلـــك ان مثل هذه الدراسات لم تكن قد طبعت بعد الا بعد مرور عدة سنين على الحكم بالدعاوى وغيرها . ماذا كانوا يدرسون اذا ؟ فقدتعلموا الى درجة كبيرة ممـــا كان يكتبه السير أدوارد كوك الشهير والذي لم يتردد في تعليم جيمس وتلقينه رأيـــه في « الحق الالهي » حتى انه اخبره بأن الملك يجب ان يخضع للدستور . ولم تكن فكرة تسلط البرلمان راسخة في الاذهـــان في عهد كوك كما اصبحت فيما بعد ، كما ان كوك كان يعتقد بأن لديـــه اعتبـــارات كثيرة لحصر سلطة الملك والبرلمان ضمن القانون .

وكما قرأ الاميركيون كتابات كوك كذلـــك قرأوا كتابات فاتيبل الذي قـــال « من الدستور يستمد هؤلاء المشترعين سلطتهم ، فكيف يستطيعون اذاً ان يغيروه بدون ان يحطموا قاعدة المصدر الاساسي لسلطتهم ؟ » وهكذا قال أوتيس ايضاً: « كل قانون مغاير للدستور يكون باطلاً ».

ويبدو الآن ان فكرة الاميركيين عن تفوق السلطـــة القضائية على غيرها من السلطات اصبحت ثابتة بعد الابحاث التي اجريت عـــلى اعمال الكثيرين من المفكرين . وحسب اعتقادي ، فان هذه الفكرة تنادي بوجود، في كل دولة، جهاز من القانون الاساسي يكون بمثابة صك شرعي وأوامر نافذة يفرضهـــا المجتمع على وكيلته ، اي الحكومة ، وان تلك الحكومة لا تملك الحق بانتهاك حرمتهـــا او ان تتعدى حدود تلك الاوامر ، وفي حالة قيامها بمثل ذلك يعتبر عملها باطلا . فهذه هي الفكرة التي نادى بهـــا جميع الاميركيين كحقيقة راسخة ، غير انهـــا كانت تفتقر الى بعض العوامل العملية لتطبيقها ووضعها موضع التنفيذ . ومـــا ان افلتت اميركا من قبضة السطلة البرلمـانية البريطانية حتى وجدت فكرة تفوق القانون الاساسي قبولاً سريعاً بين الاميركيين ظهرت بوادره من سلسلة القضايا التي نظر بها في نهاية القرن الثامن عشر عندما اخذت المحاكم الوطنية الجديدة على عاتقهـــا مسؤولية حماية سيادة الشرعية عـــلى القانون الدستوري منفذة بذلك ارادة

المجتمع اكثر منها ارادة الحكومة .

اما من الناحية الدستورية ، فـان الثورة الاميركية هي التي أوحت لاميركا كي ترفض الاخذ بمبادىء الدستور البريطاني. وذلك لان فكرة تفوق السلطة البرلمـانية كما المح العديد من المؤرخين ، كانت وليدة تطور بطيء في الجهـاز الدستوري البريطاني بينما اثبتت الثورة الاميركية بان ليس لهـا مكاناً في ذلك التطور . ان سياسيي قصر وستمينستر يرون ذلك الآن ، اذ قام اكثر من واحـد من زملائهم الذين عاصروا الثورة الاميركية وحذر بانه يجب التخلي عن فكرة تسلط البرلمان اذا اريد للامبراطورية البقاء . ويفكر المرء كيف ان بورك وتشاتام قاما بمحاولات يائسة لاقناع البرلمان بانه لا يستطيع القيام بكل مـا يرتأيه لا سيما في الامور المتعلقة بالضرائب ، ولكن دون جدى . ومع ذلك ، وبعد ان هدأت العاصفة نجد ان بورك وتشاتام قد انضما بدورهما الى الفئة التي تمسكت بزعمها ان البرلمان الانجليزى كان نفسه برلمـاناً امبريالياً ذات سلطات عليا لا تعلوها أية سلطة اخرى .

غير ان انجليزياً واحداً كان قد اقتنع ببطلان ما كتبه لوك عن القانون الدستوري وهو تشارلس برات او البارون كامدن الذي عين رئيساً لمجلس القضاة من عام ١٧٦٢ – ١٧٦٦ ، ثم حاملا لأختام الملك من عام ١٧٦٦ – ١٧٧٠ . ويبدو انـه الشخص الوحيد الذي اهمل المؤرخون ذكره او نشر سيرتـه

لتطالعها الاجيــــال . فكامدن – هو الذي ادخل مبادىء القانون العـــام على القانون الانجليزي ، وهو الذي اعتمده هاميلتون بعد خمسين سنة للفصل في قضية زينجر المشهور .

وهو ايضاً الذي ضمّن اول خطاب له في مجلس اللوردات هجوماً عنيفاً على البيان الايضاحي والذي قامت بعده وزارة روكينغهام بالغاء قانون الطوابع الجائر . وقد جاء في خطابه قوله : « يا حضرات اللوردات... برأيي ان السلطة التشريعية لا تملك الحق لسن مثل هذا القانون ... فالسلطة العليا وقدرة المشترع هي عقائد محبذة ولكن هناك اشياء ليس بوسعكم القيام بها ولا يمكنكم سنّ اي قانون مغاير للشريعة الالهية ... كما لا يمكنكم الاستيلاء على ممتلكات اي انسان بدون التعويض عليه ... ولا يحق لكم تغريم اي انسان بقانون تخولون بموجبه لانفسكم حق المصادرة بدون محاكمته » . غير ان هذا القول لم يرض اللورد نورثينغتون الذي أخذ يردد الاسطورة القديمة عن سلطة بريطانيا العظمى المطلقة وسلطة البرلمان وكأنه كان يوجه اهانته الى الاميركي فرانكلين الذي كان حاضراً بصفة مستمع بالاضافة الى اللورد كامدن نفسه . ورغم ذلك ، فان كامدن نفسه كان بعيداً جداً عن فكرة باين القائلة **بان الرعايا هم اسياد الحكومة** . بيد ان نورثينغتون اثبت ضآلة ما يفهمه عن اميركا والشعب الاميركي عندما اخذ يوضح للوردات ان بريطانيا العظمى ستضطر الى رفع حمايتها عن اميركا طالما انها

تمعن في المعاندة والمشاكسة وعندئذ سترى كيف ان دولة جنوى الصغيرة او جزيرة سان مارينو ستستولي عليها وتغتصبها لنفسها .

ان وجهة النظر الفكرية ابان الثورة الاميركية التي بحثت في هذا الفصل هي بالحقيقة اهم عامل جدير بالملاحظة في القضية كلها . اما تقدير فيما اذا كان المفكر قد ساهم حقاً بقدر واف لتطوير فكرة الثورة ام لا ، فيتوقف على مدى ما تعنيه هذه الكلمة بالضبط . وانه من السهل الادعاء بأن هذا او ذاك من المفكرين يمكن تصنيفه في فئة العظام ولكن ذلك سيبقى مشبعاً بروح المبالغة لأن المساهمة بشيء يمكن ان يؤخذ او يعطى بالاتفاق مع الآخرين . وهناك بالحقيقة مجالات قليلة في حقول الفكر يمكن القول عن اي مساهم بها بأنه استوحى أسسها من اعمال الآخرين كما يصح القول غالباً عن ارسطو فيما يتعلق بالعلوم السياسية . والنقطة هنا ليست محصورة في ان بعض الافكار التي نشرت ابان الثورة الأميركية كانت معروفة من قبل ام لا ، ذلك لأن الثورة الاميركية اساساً تعتبر الفترة التي صار بها الى وضع الأفكار والمعتقدات موضع التطبيق العملي .

وربما يعترض البعض بأن التشويش كان قائماً بين البرلمان والحكومة في بريطانيا . ولكن علينا ان لا ننسى بأن بلاكستون هو الذي وضع السلطة العليا المطلقة في ايدي

البرلمان والملك واللوردات ومجلس العموم . وفوق ذلك يجب
ان لا ننسى انه عندما رحب بالملك شارل الثاني بالرجوع الى
بريطانيا كان ذلك الترحيب يعبر عن المفهوم القائل بأن
« الحكومة يجب ان تضم الملك واللوردات ومجلس العموم» .
وعليه ، فاذا كان الملك واللوردات ومجلس العموم يشكلون
جميعاً جهاز الحكومة فلا يفيدنا اذاً ان نميز بينهم لأغراض
هذا البحث . والاحتجاج على ذلك لا يفيد طالما اننا نستنتج
في ختام بحثنا هذا ان الأميركيين كانوا لمجرد مناداتهم بأن
هناك اشياء لا يستطيع البرلمان القيام بها انما كانوا يضعون
الأسس الراسخة لفكرة سياسية جبلوا على اعتناقها وهي انه
لا يوجد هناك حكومة تستطيع ممارسة صلاحياتها فوق
الدستور . وهذه النتيجة ذاتها تملي علينا طرح السؤالين
التاليين : اذا نادى الاميركيون بالحد من صلاحية البرلمان فما
هو الشيء الذي قاموا به تجاه السلطة المطلقة ، وماذا كانوا
يقصدون بالقانون ؟ وسنحاول الاجابة على هذين السؤالين في
الفصول التالية .

٧

نظريات جيمس ويلسون القانونية

استقر جيمس ويلسون بعد هجرته من اسكتلندا الى اميركا في مكتب ديكينسون حيث تعلم القانون في الفترة التي سبقت اندلاع الثورة الأميركيـــة ... فحاول ان يشرح طبيعة الامبراطورية البريطانية بصفتها رابطة للشعوب وليس بصفتها دولة مركزية موحدة . ولمـا تبين ان جهوده كانت عقيمة في هذا الطريق انضم الى فريق الوطنيين . وجيمس ويلسون هو أحـــد الاشخاص الستة الذين وقعوا على وثيقة الاستقلال والدستور الاميركيين . ويبرز الدور الذي لعبـه في اجتماعات مجلس بنسلفانيا الاتحادي من خلال الوقائع التاريخية المنسوبة اليه والتي جاء فيها بانه « اعظم محام في زمانه وأحد المفكرين العظام ، والمؤسس الحقيقي لكل مـــا يميز القانون الشرعي الأميركي عن سواه وأعـلم عضو بشاكل المحكمة العليـا التي كان عضواً فيها . »

وقد ضمنت له خدماته الفذة في فترة مـا بعد الثورة مكاناً

بارزاً في تاريخ الولايات المتحدة السياسي ويبقى من المشكوك به فيما اذا كان تاريخ العلوم التشريعية قد فسح له بين دفاته المكان الذي يستحقه . ويصبح هذا السؤال اكثر الحاحاً عندمايسمع المرء بأن اساتذةالقانون الدولي يقللون في محاضراتهم من شأنه . ولكن وجود مثل هؤلاء الكتاب والاساتذة يدفع بنا لترديد ما قاله بلاكستون عندما نصح الانجليز بأن لا يضحوا بالفرد والملك من اجل تيودوسيوس وغوسطين ، فنقترح بدورنا انه من الاهمية بمكان ان لا نضحي بجيمس ويلسون لاجل جون اوستن ومدرسته ، ذلك لانه لا يوجد مكاناً انسب لتبيان الفرق بين روح القانون وتحديده خلال الثورة الاميركية وبعدها من الرجوع الى افكار ويلسون القانونية لادراك مفهومها .

ومن آراء ويلسون المعروفة قوله بان القانون يجب ان يلقن حسب الأصول التاريخية بمفهومها العلمي ؛ وتبعاً لهذه النصيحة نجده يقول في أول محاضرة له امام تلامذة القانون في جامعة بنسلفانيا التي كان أول استاذ للقانون فيها عام ١٧٩٠ : « اذا اعتمدت الاسباب الخاصة التي من أجلها اقدر الصفات الاميركية فبوسعي ان ألخص ذلك ببضع كلمات وهي ان الاميركيين اشتهروا بتعشقهم للحرية والقانون . » وهذا يعكس ما قاله بلاكستون تماماً في أول محاضرة القاها في جامعة اوكسفورد بصفته اول استاذ للقانون فيها عندما

حدد القوانين والدستور البريطاني بأنهـا ابواب يطل منها الانسان على المعرفـة . فهل كان بلاكستون اكثر اعتدالاً من ويلسون او أن ويلسون كان اكثر تفاخراً منه ، او هل كانا يتكلمان عن شيئين يختلف احدهمـا عن الآخر لدى استعمالهما كلمة « القانون » ؟! فلندع هذه القصة تتكلم بنفسهـا . فلو كان صحيحاً ان رجال الثورة كانوا يفكرون بحلين لا ثالث لهما اي : الحرية او الاستعبـاد ، فان الحقيقة المقابلة لذلك هي ان رجال الثورة كانوا يفقهون بوضوح ان الحريـة التي لا يحدهـا قانون كانت أسوأ من العبودية ذاتها . وبدون الحرية يفقد القانون معناه ويصبح فاجراً. ذلك كان المفهوم الفلسفي السياسي للثورة الاميركية .

ولكن جيمس ويلسون وغيره ممن كانوا بمستواه الثقافي كانوا يفهمون مدى تداخل مفهومي القانون والحرية وعرفوا الارتباط بين المفهومين . وقـد ازالوا عن كواهلهم نير بريطانيا ، ليس بصفتهم مشاغبين ضد القانون بل محافظة منهم عليه . والمعروف ان فكرة الاستقلال كانت بعيدة جداً عن تفكير الأميركيين في المستعمرات عندما اجتمع المجلس القاري لأول مرة . وكان كل ما هدفوا اليه هو الحصول على الحرية وفقاً لما يحدده الدستور البريطاني . ولكنهم شعروا أخيراً بالاضطهاد من قبل الخارجين الاصليين عن القانون ، اي البرلمان الذي انتهك حرمة الدستور . عندئذ اطلق هذا التصريح

المشهور الذي جاء فيه : « الا يملك الرعايا البريطانيون الحق لمناوءة القوة المستخدمة لتحطيم اسس القانون والحرية الاساسية ؟ بلى ، يا سيدي ، فهذا الحق يضمنه لهم الدستور البريطاني بنصه وروحه كما ان الحريات البريطانية والوسائل المتوفرة لحفظها والدفاع عنها ليست هبات مقدمة لهم من الامراء ، لذلك فلا يمكن لمثل اولئك الامراء ان ينتزعوا من ايدينا اشياء لم يهبوها لنا » . وعليه ، فان القانون ليس مجرد وسيلة للتسلية تقبل اليوم وتنكر غداً طبقاً لاهواء اعضاء المجالس المحلية ، بل انه شيء راسخ اشد ما يكون الرسوخ .

ويرى ويلسون ان هناك جهازين مختلفين للقانون : القانون الطبيعي والقانون البشري ـ القانون الذي يسنه الانسان ـ وقد خلط مفكرو القرن الثامن عشر السياسيون مراراً بين هاتين الفئتين ، غير ان ويلسون ميزهما بكل وضوح اذ قال عن القانون الطبيعي بأنه ذلك القانون الثابت ، العالمي والخلقي والذي يمثل ارادة الله على الارض .

وكانت العقبة الوحيدة الماثلة بوجهه تكمن في تحديد القانون وتعريفه ، لان على ذلك تتوقف مسألة الارتباط والتعهد . وهل يبطل القانون ان يبقى قانوناً اذا لم تراعى شروطه ؟ وهذا السؤال هو نتيجة حتمية للمفهوم القانوني الشائع في كتابات علماء القانون منذ عصر بوفندورف الى بلاكستون ، ومن بلاكستون الى اوستن . والرأي القائل بان

القانون هو امر صادر عن شخص اعلى لينفذه من هو أدنى منه رتبة تحت طائلة العقوبات لهو رأي بسيط من السهل فهمه. وكما يلاحظ فان هذا المفهوم للقانون لا يترك مجالا لادخال فروع عليه كالقانون الدولي مثلا ، نصاً وروحا ، وذلك ما يجعلنا نتجه بابحاثنا صوب مفهوم جديد يمثل القانون الاميركي الصرف يختلف عن المفهوم الذي اعطاه لنا بلاكستون او اوستن . وهـذا المفهوم يشكل جزءاً من الفلسفة السياسية للثورة الاميركية التي كونت الكثير من مفاهيمنا القومية حسبما شرحها القاضي ويلسون بوضوح لم يجاريه فيـه سوى القلائل من علماء القانون .

قال بلاكستون : « ان القانون قاعدة للعمل يضعها من هم اعلى في الرتبة للذين هم ادنى منهم للتقيد بها والخضوع لها » . فعلى هذه النقطة احتج استاذ القانون الجديد -اي ويلسون- في الجامعة الاميركية الجديدة على تحديد بلاكستون لمفهوم القانون بقوله : « اعلى ، وهل من الممكن ايجاد قانون دون سلطة اعلى ؟ ولكن هل من الضرورة على افراد الطبقة الادنى ان يتورطوا بتعهد للالتزام بمضمون القانون وتطبيقه ؟ » وهنا اختلط على بلاكستون ايضاح مفاهيم القانون الطبيعي والبشري التي كان يجهد نفسه للتفريق بينهـا . كانت بعض القوانين الطبيعية تفترض وجود قوة قاهرة ، هي الله – ولكن ان نخلط ذلك مع القوانين البشرية يدعونا الى الاعتقاد بان الله

كان ممثل على الارض بوكيل عهـــد اليه بالسلطة الـكافية للتصريح باسمه . وهذا الحق الالهي المحصور بالملوك هو بالذات الحق الذي تغلبت عليــــه الفكرة الثورية في كل من اميركا وبريطانيا . كما ان ويلسون عارض بشدة دعوة القائلين بأن الضرورة تقضي لجعل فكرة السيادة جزءاً لا يتجزأ من نص القانون . ولكن هل يمكن لهذه الفكرة ان تسير جنباً الى جنب مع المبادىء السياسية في اميركا كما هي مبنية في الوثائق الدستورية الاميركية ؟ كلا ! فطالما ان هذه القوانين من وضع الانسان فانها حالما يدخل عليهـــا عنصري المرتبة الاعلى والادنى ، فان عنصر المساواة يفقد معناه .

ويثير مثل هذا الرأي السؤال التالي : وماذا عن الدولة ؟

ألم يقر ويلسون بأن سلطة الدولة فوق سلطة الفرد ؟ ان من الصعب الاجابة على مثل هذا السؤال لان ويلسون لم يتخذ موقفاً ثابتاً بهذا الصدد . ولكن التعمق في الدرس والتمحيص كفيل بأن يجلي الغموض الذي يكتنف هذا الموضوع ذلك لان مفكري القرن الثامن عشر كانوا ينادون بان الجهاز السياسي وجد للانسان وليس الانسان هو الذي خلق لذلك الجهاز . لذلك ، فانه لم يقصد بتشخيص الدولة وضعها في مصاف الالوهية . وقد قال ويلسون : « في الدول الحرة يشكـــل الشعب شخصاً حقوقياً او جهازاً سياسياً من اسمى وانبل ما عرف » . وهكذا فان التشديد محصور على كلمتي « شعب »

و «حقوقي» . وفي معرض مناقشاته عن الدولة قال : « انه من حقها او بالاحرى من واجبها ان تشكل دستوراً وتقيم حكومة مدنية وتوطد اركان القانون » . ربما كان هذا هو ما يجعل المرء يعتقد بأن الدولة اسمى لانها وضعت القوانين ويستنتج بعد ذلك ان بلاكستون كان على حق . ولكن مثل هذا الاستنتاج كفيل بأن يضللنا عن فهم روح الفلسفة الثورية . لذلك ، دعونا ندرس المناقشة الرائعة التي شرح بها ويلسون مفهومه عن الدولة ، تلك المناقشة التي بدأت بعدها الولايات المتحدة الاميركية تتكون كدولة .

كانت فكرة « الدولة » في الاجتماع الاتحادي الذي عقد عام ١٧٨٧ واضحة اكثر مما يبدو في هذه الايام عندما يتناول الحديث موضوع علاقة عضو من اعضاء اتحاد فدرالي ما بالأعضاء الآخرين . لقد حضر الاجتماع ممثلون عن دول تختلف من حيث عدد السكان والمساحة . وربما كان لتحديد ويلسون مفهوم الدولة علاقة بما تقدم به الاعضاء يومذاك من مطالب تتناسب مع الدولة التي يمثلها كل منهم . ولكن مع نشوب الحرب بين الولايات اخذ احساسهم بالدولة يتضاءل . وعندما عقد الاعضاء اجتماعهم التاريخي في ٣٠ حزيران من نفس السنة تبين بأن الاجتماع سيؤول الى الفشل بسبب تعنت ممثلي الولايات الصغرى واصرارهم على ان يمثلوا في المجلس على قدم المساواة مع أعضاء الولايات الكبرى ورفضوا فكرة التمثيل على أساس

النسبة . كما ان بعض الاعضاء صرحوا عن حقهم في الانضمام الى بعض الدول الاجنبية اذا رفضت مطالبهم . وفي هذه الحالة حدد ويلسون فكرته عن العلاقة بين الشعب والدستور والدولة بشكل اوضح بكثير من المحاضرات التي كان يلقيها من على منبر الجامعة فقال: « اذا رفضت الاقلية ان توافق على المشروع الجديد وتريد الانسلاخ عن الاتحاد ، دعوها تفعل ذلك . اذ هل يعقل ان تنصاع الاكثرية لرأي الاقلية ؟ وهل يجب ان يتنازل ثلاثة ارباع الاعضاء عن حقوقهم لأجل فكرة مصطنعة تسمى مصلحة الدولة ؟ ترى لمن نحن نصنع الدستور ؟ هل ترانا نصنعه للبشر أم لكائن خيالي يدعى الدولة ؟

ان ما كان ويلسون يسعى جهده لتحقيقه هو انشاء دولة قومية وليس مجرد اتحاد . واذا كان الشعب يريد وحدة قومية لا تتجزأ فان له الحق بالحصول على ذلك وليس من حق الاعضاء الواهمين بالدولة ان يقفوا حجر عثرة في طريقه لمجرد انهم يريدون انشاء اتحاد من الدول .

ولو ان احداً سأل ويلسون عما اذا كان يعتبر الدولة فوق الفرد لاجاب بأن هذا السؤال هو طعنة في صميم القانون الطبيعي . اذ أن الدولة كناية عن جماعة من الشعب تعبر عن إرادته في الدستور والذي بدوره يشكل الحكومة التي يريدها اما ان نلصق بالدولة صفة ميتافيزيقية او روحية ونفسح لها مجالا كيانياً فوق او منفصلا عن الشعب فانما نكون بعملنا

هذا قــد شوهنا مفهوم الفكر الثوري في اميركا . ولم يفكر ويلسون مطلقاً بتفوق الدولة على الشعب بل الشعب هو الذي يملك السلطة التي تتفق مع رغباته .

والآن، لو انه سمح بابقاء عنصر التفوق في القانون البشري يبقى على البشران يوضحوا الاساس الذي بموجبه يطلب المتفوق من الادنى التقيد باوامره والاذعان لهــــا . وهل تستند هذه الاسس على عنصر القوة أو التفاضل . امــا العنصر الاول فهو الذي قــامت الثورات الانجلو – اميركية من أجل تجنبه وتم التغلب عليه بسهولة . لانه يكفي لنا ان نقول بصفتنا «رجالا ومواطنين ودولا » بــأن السلطة ليست شيئاً آخر سوى حق القوي ويمكن مقاومتها بنفس الحق وذات الوسائــل والاسس التي استخدمت لتثبيتها .

ولكن معرفة ويلسون عن الحكومات التمثيلية كانت على نطاق اضيق مما نعرفه اليوم عنها . ومع ذلك فانــه كان يميز بين القانون الالهي والقانون البشري . ففي الحالة الاولى كان يقر بوجود سلطة متفوقة ولكن في الحالة الاخرى كان ينفي وجود مثل تلك السلطة . ذلك لان السلطة ليست ملكاً بيد القوى ليمارسها كما يشاء . وهكذا فــان السلطة القائمة لتسيير شؤون الدولة الادارية يمارسهــــا القوي فقط وفقاً لرغبة ومتطلبات الضعيف الذي سمح للقوي بممارسة السلطة المطلقة بصورة مؤقتة .

وعندما سئل ويلسون عما يعتقده بديلا عن فكرة التفوق والعقاب أجاب :

« اني اضع في مكانها موافقة الذين يتطلب القانون منهم الخضوع . وهذا برأيي المصدر الحقيقي الذي يضفي على القوانين البشرية عنصر الفاعلية ».

كانت العادات والاعراف القوانين الاولى التي عرفها الانسان . ولكن قوانين العادات كانت مقاييساً فطرية الى ان تبلورت من خلال الاعمال التي كان يراها الانسان معقولة ومنطقية واخذ يعمل بها في المحاكم . غير ان قانون العادات لم يفرضه القوي على الضعيف ، بل دخل على أساليب الحياة بصورة اختيارية واصبح شائعاً نتيجة لتكرار الاعمال . وكان تأثير العادات على انظمة العدالة والحكومة اقوى من القوانين المكتوبة . وهذا الرأي المنسوب لويلسون يعتبر الوحيد من نوعه من بين جميع رجال القانون الذين عاشوا في القرن الثامن عشر اذ قال : « اسمحوا لي ان اذكر ، ولو بكلمة وحيدة بأن القانون البريطاني مستوحى من العادات . « ولا يحتاج المرء ان يمعن كثيراً في الدرس ليفهم ماذا كان ويلسون يقصد بقوله عن طبيعة وأساس ومصدر الالزام للقانون . وزيادة في الايضاح على ذلك قال : « اين الفرق بين ما يعلنه الناس بالتصويت في الانتخابات وبين سلوكهم ، » واضاف : « ذلك لان العادات ظلت لزمن طويل القوانين الوحيدة التي يعرفها

الناس ، والعادة بنفسهـــا ليست سوى اثباتاً على الرضى والقبول . »

كذلك لم يستطع ويلسون ان يعتبر الموضوعات التشريعية في الجهاز الانجلو — اميركي القضائي اساساً او مصدراً للقانون. فالقانون العــام البريطاني حسب رأيه « تكون من العادات خلال مراحل طويلة من الزمن . وهكذا كان ينظر ويلسون الى القـــانون الطبيعي نظرة تختلف كل الاختلاف عن نظرة بلاكستون وهوبز وبوفندورف ، خصوصاً الاخـيران اللذان اعتبرهما من القائلين برأي بلاكستون .

اذا استطاع المرء فهم مكان ويلسون في التاريخ التشريعي فانه لن يتورط فيقـارن نظرياته بنظريات بلاكستون ، ذلك لانه يمكن مقارنة بلاكستون بمفكر انجليزي ، بعكس ويلسون الذي تعتبر نظرياته القانونية حصيلة سنوات طويلة قضاها في درس كثير من المفكرين من عدة دول بالاضافة الى انه قد قام بدراساته تلك في جو الثورة الاميركية لا سيما في فيـلادلفيا حيث عاش فيها لمدة طويلة من الزمن .

ولكن اذا كنا نستطيع ان نستمد من نظريات ويلسون القضائية قاعدة نرقي بواسطتها القانون الدولي الى مركز اسمى في عالم التشريع فذلك كان اعتباراً طارئاً من جـانبه . لانه عندما يعالج ذلك الموضوع بالذات نجد ان مساهمته به تختلف عن سواه . ان دروس القانون التي تتضمن كل شيء ابتداءً

من فلسفة القانون فقانون العقود والجرائم كانت تجعل طالب القانون في القرن الثامن عشر ينتقل في المرحلة الرابعة لدراسة « قانون الشعوب » . وهكذا نرى من جديد التمييز الواضح بين تلك القوانين المبنية على اساس القانون الطبيعي والقانون الالهي وبين قوانين الشعوب التي وجدت اساسها في مـــادة الاذعان . لذلك كل دراسة مستفاضة عن نظريات ويلسون يجب ان تعتمد على الاولى . فان اسهام ويلسون بمـــا اسماه « قانون الشعوب الاختياري » او كما نعرفه اليوم بـ « القانون الدولي » بصفته مناوئاً « للفضائل العالمية » ، يسير جــداً . ذلك لانه كان يهتم بالفضائل العالمية التي ضمنهـــا في آرائه . والحقيقة ان ويلسون لم يتعمق كثيراً في هذا الحقل كأن يقال مثلا « ان الذي يعطي وعداً لآخر انما يكون قد اعطاه الحق كي يطلب منه تنفيذ وعده » غير ان ويلسون كان يعتبر مثل هذا القول ميكيافيليا. اما من جهة ما يتعلق بالتقيد بالمعاهدات فانه اي ويلسون – يبدو اكثر مرونة في هــذا الموضوع ممن سبقه او لحقه فنسمعه يقول : « يجب على الشعوب وممثلوها ان يحافظوا على تعهداتهم ، لانهم اذا اخلوا بها يعرضون انفسهم لكافة الاحتمالات التي تنتج عن الاخلال بالحق المطلق لاولئك الذين اعطيت لهم تلك التعهدات والارتباطات ... أ كان ذلك في الحياة العامة او الخاصة، بين الحكام والافراد على السواء... لان الامانة هي افضل سياسة يمكن اتباعها ... فالاعتماد بين

التجار ثروة والثقـــة الخالصة بين الدول والامراء احتراماً وقوة » . ولكن المشكلة هي ان هـذه المبادىء مقبولة من الناحية النظرية بيد انه من النادر تطبيقها عملياً ، الامر الذي يجعل نظرية ويلسون عن طبيعة القانون أكثر أهمية .

ولكنه ، اي ويلسون ، من حسن الحظ لا يقف عند هذا الحد بل انـه يذهب الى ابعد من ذلك ليتصور شعوب العالم وكأنها تعيش سوية في ذلك المجتمع الطبيعي الذي ثبت بأنه كان موجوداً قبل الحكومات . ومع ذلك ، حتى في هـذا المجتمع الطبيعي وجدت الدول بواسطة القانون . فلكي تصبح أية دولة عضواً في مجتمع الشعوب الهـائل فانه يكفي ان تكون مستقلة اي كما قـــال ويلسون : « ان تحكم نفسها بنفسها » . وحتى تتوفر العدالة في مثل هـــذا المجتمع الهائل يصار الى الاعتماد على المساواة كأساس وقاعدة . وهـــذه المساواة تشكل اساساً للحقوق القومية . وفي هذا لا يبقى مجالاً للتمييز « الجميع متساوون امـــام القانون » اكانوا امبراطوريات او ممالك او رابطة شعوب او مدن حرة » . ولكن تطبيق هذه النظرية بصورة عملية تتطلب جهازاً للادارة ، وعبثاً يبحث المرء عن وسيلة لتحقيق ذلك طالما العالم لا يزال يسعى للحروب وحيث لا تزال الخلافات تـذر قرونها بين الدول والافراد على السواء دونما سبب .

ومن جهة اخرى فـــاذا لم يتمكن « الفرقاء المعنيين من

الوصول الى اتفاق حول خلافاتهم بغض النظر عما اذا كانت مقاصدهم سلمية ام لا فيمكن تسوية هذه الخلافات عن طريق وسيط مخلص ، الذي يجب ان يعتبر مهمته محصورة في حدود التسوية لا لاصدار الاحكام . ولكن اذا لم تعثر على مثل هذا الوسيط فهناك طريقة اخرى حسب رأي ويلسون والتي يمكن تطبيقها وذلك يقضي « بتحويل القضية موضوع الخلاف الى هيئة من المحكمين » . واذا فشلت هذه الوسيلة يجب توجيه الدعوة الى مجلس عالمي « حيث ينظر في الخلاف اعضاء منزهين لا تربطهم مصلحة باحد الاطراف المتنازعة فيستنبطون بعض الوسائل التي يصار الى تنفيذها لفض الخلاف الناشب او لانهاء الحرب وابرام معاهدة للصلح بشروط عادلة للجميع » . وما يتعدى هذه الاساليب لتحقيق التوافق العالمي فلم يكن ويلسون يعرف شيئاً في المجال الشرعي سوى طريقة الاخذ بالثأر التي تؤدي غالباً الى اندلاع نيران الحروب . والملاحظ ان جميع هذه الوسائل تتطلب وجود القانون لحلها ، القانون الذي يخضع له كل من المفاوضون والمتقاضين والتي يجب ان لا تكون بشكل قوانين او اوامر صادرة من الاعلى للأدنى لانه لا وجود لسلطة أعلى في الشؤون العالمية .

ولكن ويلسون اثبت بأنه عالم سياسي بارع عندما توقف عند هذه النقطة . وقد عرض نظريته عن حل مشاكل الحروب بقوله : « ان جميع وسائل التسوية التي شرحت سابقاً تتطلب

موافقة جميع العقول الثائرة بصورة مسبقة . » يتحد الافراد في مجتمع مـــدني ويعينون قضاة ويمنحوهم الصلاحية لاصدار الاحكام بالاضافة الى السلطة الممنوحة لتنفيذ قراراتهم الى اقصى حد ممكن وبشكل يحقق العدالة ويمنع الحروب . فهـل ان الدول اكثر حكمة او اكثر عجرفـة من ان تتلقى درساً من الافراد ؟ وهل فكرة تعيين قـــاض على الشعوب اقل قبولا ورواجاً بين الدول من تعيين قـاض بين الافراد ؟ واذا كانت جائزة من حيث انها فكرة فماذا يمنعنا من تجربتها عملياً .

والحقيقة ان ويلسون قـــد تأثر بالفكرة التي طرأت على عقول الكثيرين غيره الذين كانوا يعتقدون بأن المحكمة العليـا في الولايات المتحدة كانت حقيقة محكمة عالمية لتسوية الخلافات بين الشعوب . ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا بأن المحكمة العليا قامت مراراً بهذه الصفة مهتدية في قراراتها وأحكامها بمبادىء القانون الدولي . وهكذا توضح لويلسون انه طالمـــا كانت المحكمة العليا تملك الصلاحية للنظر في القضايا التي بموجبها كانت بعض الولايات تطالب باستقلالها، يمكن اعتمادها كمثل لتشكيل المحكمة العالمية .

ويجدر بنـــا الاشارة الآن بأن تأثير مثل تلك المحكمة يتوقف كلية على مدى مـــا يستولي على عقول اولئك الذين يعرضون قضاياهم عليها من احساس وادراك للقانون . ذلك لانه

متى يشعر المتقاضون بان القانون المقام عليهم كان يملى من سلطة عليا ، واذا قامت المحكمة بأعمال تبرر شكوكهم ، فان المحكمة تفقد قيمتها . ومن الجهة الأخرى ، اذا تولى عقول المتقاضين شعوراً عادلاً ورغبة اكيدة للتقيد بالاحكام التي ستصدرها المحكمة ، يصبح حلم ويلسون بها من الأمور التي تستحق الاهتمام . وهذا كله يتوقف على مدى الاخذ بنظرياته القانونية الاساسية والعمل بها .

٨

تحديد وتجزيء السيادة

كانت المشكلة الامبريالية البريطانية ولا تزال الشغل الشاغل للتقارب بين غايتين تشوبها الغيرة والحسد . ويتبادر الى الاذهان عدة اسئلة بغية التوصل الى حل يرضي جميع الاطراف المعنية واهمها :

كيف يمكن توسيع صلاحيات الدومنيونات المستقلة مع الابقاء على روابط الوحدة بين الجماعات التي تؤلف الامبراطورية وتتصرف كدول ذات سيادة في رابطة الشعوب التي تنتمي اليها ؟ ثم كيف يمكن افساح المجال لكل جماعة لأن تطور نفسها مع الاحتفاظ بالوقت نفسه بدرجة كافية من الاحترام نحو السلطة المركزية لضمان حل الخلافات عن طريق المحاكم القضائية وليس بواسطة الحرب فلا يتعرض جهاز امبراطورية الكومنولث بضعف وبذلك تصبح الامبراطورية عاجزة عن القيام بمهامها الخيرة ؟ والحقيقة ان هذا هو هدف اية رابطة للشعوب أكانت رابطة الشعوب البريطانية او اية رابطة عالمية

اخرى ؛ مع الاحتفاظ بالميزة الفردية المستقلة لكل منها والا بقيت القضية بدون حل .

والمشكلة الفكرية الرئيسية في كل هذا تكمن في مفهوم «السيادة» . فالمفكر الفيلسوف يبحث في نشـــأة التفكير السياسي العالمي والفكرة الامبريالية ليرى كيف يمكن الاحتفاظ بالسيادة بينما الاكثرية الساحقة من البشر يوجهون نفس السؤال عندما يتساءلون عما ستؤول عليه الحالة بعـــد الاستقلال . لذلك فان كل دراسة للفكر السياسي الاميركي ابان الثورة تبقى ناقصة اذا لم تتناول هذا السؤال في معرض البحث والتنقيب. ويجب ان لا ننسى بأن الرجال الذين سنأتي على ذكرهم هنا كانوا شواذا ، لا بمعنى انهم كانوا يفكرون عكس الاكثرية ، بل لأنهم لم يفكروا ابـــداً . وسنجد كما يتضح لنـــا من التفكير السياسي ابان الثورة ان المفكرين كانوا يتجنبون الخوض في الموضوع كلما اقترب البحث من موضوع السيادة .

وعندما اعلن الحاكم هاتشينسون امام محكمة ماساشوستس العامة بأنه لا يعرف شيئاً « عن امكانية ايجاد خط فاصل بين سلطة البرلمان المطلقة واستقلال المستعمرات التام » فانمـــا يكون قد اصاب الموضوع في الصميم . ولو كان بوسعه ان يوضح هذه النقطة لأمكنه ايجاد فكرة للتوفيق بين الولاء المطلق والاستقلال المطلق ، هاتان الميزتان اللتان تعتبران عقدة

لا لحل مشكلة الرابطة البريطانية فحسب بل لحل مشكلة اية منظمة عالمية غيرها . كذلك كان حال بعض المفكرين الانجليز الذين ساهموا بوضع هذه النظرية . وسنرى لدى مراجعتنا مواثيق الشركات التجارية البريطانية كيف انها ساعدت على بزوغ شمس الامبراطورية البريطانية . وربما لا نعدو الحقيقة اذا قلنا بأن تلك الشركات كانت تحمل جنين رابطة الشعوب لأن مواثيقها كانت تحمل معها بذور الدساتير . وهكذا نرى ان ميثاق رابطة التجار المغامرين التي كان رجالها يقومون بتصدير الأقمشة الصوفية الى القارة الأوروبية ، كان يمنح اولئك التجار الانجليز السلطة والصلاحية المنوطتان بالحكومة مما يجعلها حكومة داخل حكومة . كذلك ، فقد حصلت بعض تلك الشركات على امتيازات جعلتها اقرب الى الحكومات منها الى شركات تجارية . حتى ان تلك الامتيازات تضمنت اعفاء اعضاء الشركات من المحاكمة الا امام المحاكم التي تشكلها تلك الشركات وكانت هذه الشركات تشكل دولا صغيرة ضمن كل دولة تمارس فيها نشاطاً تجارياً . كما كانت تعمل وفقاً للمواثيق التي تركت لها الحق لمقاضاة اعضائها ومنحتها سلطات مماثلة لسلطات الملك في البرلمان . بذلك توزعت السلطة ومقياس ذلك التوزيع كان الميثاق المتضمن شروطاً تحد من سلطة المعطي والمعطى له .

ولا نغالي اذا قلنا بأن أول دومنيونات بريطانية مستقلة نشأت بفضل شركات مماثلة لتلك التي ذكرت سابقاً كما

اقتبست اولى الدساتير عن مواثيقها . واذا اراد احد معرفة الخطوط التي كانت تميز بين سلطة الملك في البرلمان وسلطة الدومينيونات فما عليه الا الرجوع الى مواثيق تلك الشركات لمعرفتها . ورب معترض يقول :

طالما ان الملك منح الشركات تلك الامتيازات فلا بد ان تكون خاضعة لسلطته . ولكن مثل هذا الاعتراض لن يؤدي الى نتيجة حاسمة . لأننا نرى ان من جهة البرلمان الانجليزي الذي وافـــق على قانون اميركا الشمالية — المستعمرات البريطانية — لا يتمتع بالسلطة على اوتاوا مثلاً . ويجوز ان يكون ذلك صحيحـــاً من الناحية النظرية ولكن اين هو الحاكم الانجليزي الذي يستطيـع اعلان ذلك في الداخل ؟

اندلعت الثورة الاميركية وانبثقت فكرة السيادة من الداخـــل واستولى الشعب على الحـكم . ومن الرجوع الى انتقادات دي توكفيـــل يتضح بجلاء مغزى فكرة السيادة وفكرة الدولة كما ظهرت ابان الثورة الاميركية . وقد قيل ان الشعب كانت له السلطة المطلقة للاستيلاءعلى مقدرات الدولةاما الدولة فلا تستطيع الاستيلاء على السيادة.ويجوز لنا القول بأن الفكرة السياسية التي اعتمدها الاميركيون في صراعهم الثورى كانت مشابهة تماماً لفكرة الثائرين الانجليز في القرن السابع عشر كما افصح عنها لوك . ويخبرنا الفلاسفة ان « الفيلسوف بودين كان له الفضل لتوضيح فكرة السيادة » فقد كشف عنها

بقوله ان « السيادة هي القوة المطلقة التي تتحكم بالمواطنين والرعايا دون ان يقيدها اي قانون . » حتى ان غروينوس يعترف بأن السيادة ملازمة للدولة ، وكان من الاعتقاد السائد في التفكير السياسي ابان الثورة الاميركية بأنه يجب ان يكون في كل دولة سلطة عليا يخضع لهـا الجميع ولا تخضع لقانون .

امـا المفكر جيركي الذي قام بدراسة حول مركز السيادة قبل تطورها فقد اوضح ان سيادة الدولة تجد مركزهـا في مكان ما مـا بين القانون الطبيعي والقانون البشري . الا انه من الصعب تعريفهـا في هذه المرحلة البدائية ، لعدم تبلور الاوضاع السياسية الاجتماعية وتقبلهـا بذلك فكرة سيادة الدولة المطلقة . وكان ينظر الى السيادة في تلك الحقبة البدائية بصورة منفصلة عن الدولة ، وان المفكرين آنذاك كانوا يوافقون بالاجماع على وجود قانون طبيعي يسمو على الدولة ، وان قوة تلك القوانين تفوق قوة القوانين التي وضعها البشر .

وفي ذلك العصر الذي ابدع مثل هـذا التفكير برهن برايس كيف ان هذه الفكرة انشأت المجتمع المدني على طراز المجتمع السماوي وكيف ان الامبراطوريـة الرومانية كانت تبدو كظل للبابوية وضعت للتحكم بأجسام البشر كما يحكم البابوات أرواحهم .. وكلاهما طالب ان تقدم له الطاعة على أساس ان

الحق وحدة لا تتجزأ واينما يوجد ايمان واحد يجب ان تكون هناك حكومة واحدة لا غير .

ولكن هذا المبدأ قضي عليه في عصر النهضة في أوروبا . وهكذا نجد ان تحديد بودين للسيادة ولو بــدا قديماً قدم ارسطو فقد عمل بــه كفكرة من قبل كل مجموعة اجتماعية — قومية كائنة . وكتب كيركي بهذا الصدد موضحاً : —

« كان هناك اعتقاد يفيد بان الدولة كانت كنايــة عن جماعة مطلقة » واما في الكتابات التي تخبرنا عن العالم القديم فقد جاء بأن الدولة كانت كناية عن مجتمعاً بشرياً . وهكذا نجد بأنهم كانوا يعبرون عن الدولة من خلال تلك الحيــاة العامة التي هي اعلى مرتبة من الحياة الفردية .

كذلك فاننا نرى المفكرين الأوائل في بريطانيا من أمثال لوك طلعوا بتفسيرات مربكة حول فكرة الجماعات والدولة والمجتمع والحكومة . وربمــا كان من العدل ان نعزو التفكير الثوري الاميركي الى تعاليم لوك ، ولكن ذلك القول يضللنا من ناحية أخرى لأن لوك لم يكن دائماً يذكر ذلك التمييز الذي يظهر بقوة من خلال كتابات جون آدمز وتوماس باين القائلين بأنه يمكن لأية جماعة او مجتمع ان يتمرس افراده بارادتهم منفردين عن الحكومة بالاضافة الى مــا يترتب على ذلك من حماية الفرد وحماية حقوق الاقلية ضد اهواء الاكثرية الحاكمة .

ونرى ان التفكير الثوري الاميركي يرفض بقوة فكرة السيادة المحصورة بشخص حـــاكم الدولة . ولن ننس جهود توماس باين لازالت فكرة السيادة من الاذهان كما ان كتابـه « الادراك » يعتبر هجومـاً قوياً على فكرة السيادة المنوطة بشخصية حاكم او ملك يرثهـا أفراد سلالته من بعده . ومع ذلك ظلت الفكرة تحمل صورتان تقدم على اعتـاب هيكليها النذور ويحرق البخور . وهاتان الصورتان ممثلتان اليوم بفكرة « السيادة » الداخلية بصفتها مسيطرة على اية حكومة والسيادة الخارجية بصفتها المستقلة عن كل اشراف خارجي . وفي الماضي ثبّت بودين فكرة السيادة في شخص الحاكم القائم وكان ينوه عنها بكلمة « أمير » عندما يتطرق الى بحثهـا . وقـال ان السيادة تلتصق بشخص كل من يرتقي عرش فرنسا بالوراثة . أما هوبس ، فقد برهن عن تقدم القرن السابع عشر اذ وضع السيادة « بكل شخص يحظى بموافقة الشعب مجتمعاً . » واخيراً جاءت كتابات لوك وروسو تؤيد ان السيادة راسخة في الشعب واعلنت عن فكرة للسيادة لأهداف ثورية سياسية .

ولكن الانجليز تمسكوا بما شدد عليه لوك في كتاباتـه من ان السلطة التشريعية التابعة لأية حكومة هي صاحبة السيادة ومنها ظهرت فكرة سيادة البرلمان . ويدعونا هذا الا نتجاهل مـا استوحته الثورة الاميركية من افـكار جون لوك . رغم

انها اصبحت شيئاً جديداً .

وهناك سبب آخر لاعتبار الثورة الاميركية موضوعاً جديداً مستقلا بذاته . صحيح ان لوك وروسو هما اللذان نادا بفكرة السيادة الشعبية ، كما قام الصراع على أشده بين مدرستين لقرنين حول هذا الموضوع . فهناك ما كان يزعم بأن السيادة مطلقة بطبيعتها كما ان اصحاب الامتياز للتولي على الحكم خاضوها معركة مع الذين كانوا ينادون بأن الطبيعة وهبت الانسان حقوقاً لا تستطيع الدولة ان تتهجم عليها . والثورة الأميركية سجلت انتصاراً لحساب الفئة الأخيرة ولكن منذ ذلك الانتصار حصل شيء غريب حقاً . اذ تبنت المنتصرون مبادىء الذين جاهدوا طويلا للتغلب عليهم . وذلك مذ كانت السيادة المطلقة سلاحاً بيد الملك الحاكم يهدد به رعاياه ساعة يشاء ، فان الشعب بعد ان كسب المعركة وحظي بسيادته عاد وتنازل عنها للدولة ، وعلم ، ولكن متأخراً ، مقدار الخطر الناجم عن تسليم السيادة للدولة دون ان يكون للشعب حقاً لاسترجاعها ساعة يشاء . لذلك فانه لا توجد فترة اكثر ملاءمة لدراسة هذا الموضوع من تلك الفترة الواقعة بين انتصار اصحاب مدرسة المنادين بتفوق الحقوق الطبيعية على مدرسة الحقوق السماوية وبداية الفكر الحديث الذي بعث من جديد الافكار المتعلقة بتنظيم الدولة بحيث منح ذلك الجهاز السلطة والسيادة والاستبداد الغاشم التي

جاهـد الانسان اجيالاً طويلة لسلبها من الملوك والامراء . وهكذا لم يكن باستطاعة مفكري الثورة الاميركية ان يفكروا بمثل تعابير السيادة والحكم المطلقين لأنهم من اتباع المدرسة التي تنادى بسلطة الحقوق الطبيعية وبالتالي لان هذه الحقوق نفسها كانت تنادي بالحد من سلطة الحكومات والدول.

تصور البريطانيون الامبراطوريـة كدولة موحدة يمسك البرلمان فيها بزمام السيادة وقد تكلم البريطانيون كثيراً عن سيادتهم على المستعمرات حتى جعلت فرانكلين ينفجر صارخاً: « لقد سئمت من سماع كلمة « سيادتنـا » . ذلك لأن الامبراطورية لم تكن برأيه دولة موحدة ، وانه حان الوقت ان يعترف البريطانيون بالمساواة بينهم وبين جهاز المستعمرات البعيدة عن الجزيرة البريطانية ، وقـد حاول كل من برايس ودايسي ان يحلا احجية السيادة الماثلة في بريطانيـا وذلك بتمييز « الحـاكم القانوني » – اي البرلمان – عن « الحاكم السياسي » – اي الناخبين .

ولكننا نجد مشكلة اكثر تشابكاً اذا ما عمدنا الى معالجة السلطة السياسية من الناحية العملية . بدأ لوك ينادي بالدولة الطبيعية التي تحرر منهـا الانسان اولا بواسطة اقامة مجتمع سياسي والذي بدوره ثبتت الحكومة . ولكن التشويش الذي أوجده لوك هنـا بين « المجتمع » و « الحكومة » كان بمثابة

تحذير للمرء ان لا يعصر ذهنه كثيراً للاستنتاج كيف حاول المجتمع السياسي ان يثبت الحكومة . ومع ذلك نرى ان تلك الحكومة كانت تتمتع بالسلطة كما اشار برايس ودايسي الى ذلك عندما قالا : « في جميع الأحوال التي توجد فيهاحكومة فان السلطة التشريعية هي صاحبة الحكم المطلق . « بيد ان فكرة السيادة البرلمانية قد تطورت وبالرغم من ذلك نرى ان لوك يقر بأن المجتمع هو الذي يدعم الحكومـــة . عند هذه النقطة نرى الفكرة الأميركية كاملة . ولكننا سنحاول بحث هـــذا الموضوع نقطة نقطة . وعليه نرى أولا ان المجتمع لا يمارس سلطته المطلقة الا عندما يستهدف الاطاحة بالحكومة والاتيان بحكومة جديدة غيرها لأنه طالما ان الحكومة تمارس صلاحياتها فانه يكون بيد السلطة التشريعية النفوذ الاعلى . ويمكن القول في هذا الصدد بان المجتمع يملك بناصية السلطة المطلقة ولكن ليس في حالة وجود اي شكل من الحكومات لأن سلطة الشعب تعود اليه عندما تحل الحكومة . كما انه ليس من العدل القول بأن لوك لم يكن يمـــيز بين المجتمع والحكومة ولكن الشيء الذي استعصى عليه هو التوصل الى تعبير يستطيع ان يعبر به عن ارادة مجتمع مستقل عن ارادة حكومة معينة . لأنه حالمـــا تشكل الحكومة تصبح ارادتها قانوناً لغاية ان تحل حكومة اخرى محلها وتسن قانوناً جديداً، واما اذا قامت حكومة لا تمثل الشعب فانه من الطبيعي ان

يكون المجتمع الذي تحكمه ، جامداً اصم ان لم يحاول عزلها .

اما روسو فلا يقدم لنا سوى القليل عن هذا الموضوع . كما انه لم يؤثر على مفكري الثورة الأميركية كما اثر لوك ، بيد انه يعتبر ممثلا للمدرسة الفكرية التي ينتمي اليها الاميركيون. ويعتبر ايضاً بأنه نادى بفكرة «الارادة الجماعية» التي تملي ارادتها على السلطة العليا . لكنه هنا يختلف عما نادى به لوك الذي وضع السيادة بيد السلطة العليا دون الارادة التي ترشد تلك السلطة . ثم ، فان روسو يميز بين « الارادة الجماعية » و « ارادة الجميع » . لان هناك بوناً شاسعاً بين هذه وتلك اذ ان الاولى تتطلع الى الامور بمنظار المصلحة العامة بينما الاخرى تهتم بالمصالح الخاصة وتعبر على وجه العموم عن ارادات معينة ولكن متى حذفت هذه وتضاربت مصالح اصحابها بعضها ببعض لا يبقى سوى الارادة الجماعية بصفتها الحصيلة الحاصلة عن الخلافات .

من هنا كان يبدو القول سهلا بان الارادة الجماعية هي دائماً على حق وانها تميل دائماً لتحقيق المصالح العامة ، ولكن المشكلة ان قرارات الرأي العام ليست دائماً عادلة : وهذا كله يقودنا الى الاستنتاج الأخير القائل : « طالما ان الطبيعة تهب الانسان سلطة مطلقة على اجزاء جسمه كذلك فان التعاقد الاجتماعي يمنح الجهاز السياسي سلطة مطلقة على جميع

اعضائه ، وهذه القوة نفسها اذا وجهت وفقاً للارادة العامة فانها تنطبع - اي السلطة - بطابع السيادة .

وتجدر بنا الاشارة الى هوبس الذي دمج الحكومة بشخصية الحاكم ، كما دمج روسو سلطة الحكومة بالشعب وجعله غير مقيد بقانون كما تصور بودين ذلك تماماً . ومن العودة الى جون آدمز نرى ان مقالته عن القانون الكنسي والاقطاعي كانت من أهم المقالات السياسية التي ظهرت في امريكا في تلك الفترة . بيد ان المقالة لا تعتبر دراسة وافية عن الفكرة بل هي كناية عن سلسلة من الانتقادات اللاذعة ، وبمعنى آخر ، فانها جواب على سؤال سدني سميث القائل : « من يقرأ كتاباً امير كياً ؟ » والجواب عليه « الانكليز » . وقد اوضح آدمز في مقالاته ان سيادة الشعب ، السيادة الكامنة في الشعب والسلطة المطلقة التي تكمن فيجماعات او اي تعبير آخر يرغب باستخدامه للتعبير عن السيادة التي كان يتمتع بها الانسان في فترة الثورة الامريكية ، كانت نتيجة لصراع مرير طويل تمكنت فيه الجماهير من الاستيلاء على السلطة التي كانت تكمن في الطبقات. ومن الجائز ان يكون آدمز قد اوضح في القرن التاسع عشر بأن الفكرة كانت بمثابة « تطور » طرأ على السيادة بحيث انتقلت من الكاهن او الامير الى ايدي افراد الشعب الذين يؤلفون المجتمع ويشكلون الحكومة . وتبدل الحال من ملك يتمتع بكثير من الحقوق وشعب يرسخ تحت الواجبات ، الى

ملك عليه العديد من الواجبـــات وشعب يتمتع بكثير من الحقوق . أكان هـذا التعليل صواباً ام خطأ فان آدمز فسر التفكير السياسي الذي كان قائمـــاً في العصور الوسطى بشيء كئيب لا سيا عندمـا قال ان الكهنة والامراء كانوا يمارسون نفوذهم المطلق في بعض المنـاطق بواسطة القوة واثارة الخوف والأوهام .

واماط الفكر الجديد اللثام عن مكمن القوة الحقيقية بعد ان نزع الخوف من العقول بتحطيم قواعد القانون الكنسي الخيالي وخزعبلات الاقطاعيين . ويقول ميتلاند : « كان قانون الأراضي في القرون الوسطى اساساً لجميع القوانين العـــامة الاخرى » . ويظهر بأن آدمز قد تطرق في مقالته لبحث هذا الموضوع الذي تصوره عاملا هامـــاً من عوامل الارهاب في القرون الوسطى . والعـــامل الآخر لتفسير اسباب وجود الارهاب آنذاك يكمن في الكنيسة وفي قوانينهـا العامة . وهكذا كان هذا التعاون المزدوج — القانون الكنسي وقانون الاقطاع — يمنح اصحابه السلطة الزمنيـــة والروحية — اي السلطة المطلقـــة — على جميع افراد الشعب . وليس عصر النهضة سوى محاولة لتخفيف حدة تلك السيادة . وهـــذا الصراع هو الذي ادى بالكثيرين للنزوح الى اميركا ، لا بقصد البحث عن ملجأ لممارسة حريتهم الدينية بل للتخلص من براثن القوانين العامة في اوروبا التي كانت تقوم على قاعدة الاقطاع.

والتي تنص بالتالي على حصر ملكية جميع الاراضي الموجودة ضمن حدود اية دولة بشخص واحد . وفي اميركا استطاع النازحون اليها ان يهبوا السيادة للشعب وطلعو علينا بالدستور، ذلك الدستور الذي عبروا فيه عن سيادة الشعب وحريته . وتطلب هذا الوضع بحث الطريقة التي يجب ان تشكل على اساسها الحكومة بغية تأمين حقوق الانسان وبالتالي اعلان المبادىء التي تشترط ايجاد التضامن بين البشر. وكانت اهم هذه الشروط طبعاً كيفية الاحتفاظ بالحقوق الطبيعية التي لم يتنازل عنها الانسان عندما دخل في المجتمع السياسي . فهذه الحقوق التي نص الدستور على حمايتها شكلت حلقة اتصال بين القانون الطبيعي والقانون الموضوعي . وقد أشار آدامز في بيانه الى ان « الحريات البريطانية لم تكن مجرد هبات من البرلمان او الامراء للشعب لكنها كانت حقوقاً اساسية ذلك لأن العديد من تلك الحريات كانت غريزية وضرورية وراسخة قبل وجود البرلمان » .

والحلقة الأخيرة التي تربط بين القوانين الطبيعية والقانون الدستوري شرحها آدمز في مقالته « حقوق المستعمرات الطبيعية . » حيث يقول « ان الحرية الحقيقية القائمة على المساواة في الشؤون الزمنية والروحية هي من حق جميع البشر وقد منحت لهم بواسطة القوانين السماوية والطبيعية وبموجب قوانين الشعوب » . والنقطة التي يبدو آدمز فيها متفوقاً على

لوك او روسو تكمن في توضيحه ان تلك الحقوق الطبيعية لا تمنح حسب أهواء الاكثرية لكنها ملكاً ثابتاً للناس في المجتمع. فلنحاول بعد كل هذا ، ان نكتشف مكان الحقوق الطبيعية من الدستور لنرى اين تكمن تلك السيادة .

وقبل الخوض في ذلك يجدر بنا العودة الى بحث افكار ويلسون لنرى اين تكمن السيادة الشعبية . هاجم ويلسون في محاضرته عن قانون البلديات قضية السيادة بصورة مباشرة ثم رد على بلاكستون الذي وصف السيادة بأنها وقف على الحكومة لا ينازعها عليها منازع فقال : « انني أوافق بلاكستون القول بأن السيادة تكمن في « زاوية » ما في الدولة وليس في الحكومة » . والحقيقة ان فلاسفة الثورة الاميركية طووا فكرة السيادة . ونصت الخطوات التالية في فلسفة الثورة الاميركية على ان البشر يشكلون مجتمعاً قبل كل شيء ثم يشكل ذلك المجتمع حكومة . فجاء المفكرون الاوربيون من بوفندورف الى بلاكستون وقالوا بأنهم على استعداد لاتخاذ خطوة ثالثة ومنح السيادة لفئة من الفئات . ولكن ويلسون عارض في اتخاذ خطوة ثالثة ووصفها بانها ليست واردة طالما انها لا تتفق مع ابسط المبادىء التي توضح الأسس القائمة عليها السيادة الحقيقية .. وتلقي فكرة ويلسون بعض الضوء على موضوع علاقة الحكومة بالمجتمع عندما قال : « **اني اقصد بالدستور ذلك القانون الأسمى الذي أبدعه**

ووافق عليه أولئـــك الذين تكمن فيهم السيادة فعبروا عن ارادة الامة في الطريقة التي يجب ان تشكل بهـا الحكومة وتدار أجهزتها . ومن هذا الدستور تستمد الحكومـــة سلطاتهـــا وبواسطته يصار الاشراف على سلطة الحكومة وتوجيهها . كما ان الحكومة لا تملك الصلاحية لتعديـــل الدستور لان مثل ذلك التعديل يقضي على مصدر صلاحياتها . »

وبمعنى آخر كان ويلسون ينظر الى الـدولة كجزء لا يتجزأ من المجتمع الذي شكلت منه .

ما هي ماهية الفكرة التي قدمها مفكرو الثورة الاميركية عن الدولة والسيادة ؟ والجواب على ذلـــك يتلخص بأنه لم يكن لديهم ايـــة فكرة عن الدولة . بيد ان تفكيرهم كان منصباً على المجتمع والحكومة ومدى ارتباطها بعضها ببعض ، وظلت معرفتهم عن الدولة بالمعنى الحديث ، كما كانت ، ضئيلة . ويظهر للذين يتتبعون تطور هذه الأفكار كيف ان الشعب الذي كان يتمتع بالسيادة عاد وتنازل عنها بعد مضي قرن للدولة . ولكن افكارهم لم تحل دون وقوعهم في الشراك التي يتخبط فيها العالم الحديث بعد إدخال مفهوم ثالث على فكرة السيادة واعني بذلك السيادة الخارجية اما مفهوم السيادة ابان الثورة الاميركية فكان ينحصر بسيادة الشعب وكانت فكرة ويلسون عنهـــا أوضح بكثير من فكرة المفكرين المعاصرين له . ولا يحتاج المرء للتعمق كثيراً في دراسة كتابات ويلسون لكي يدرك

بأن فكرة سيادة الشعب حسب ما كان يفهمها تختلف تماماً عن فكرة السيادة التي كانت تختمر ابان الثورة الفرنسية . ذلك لان المفكرين الفرنسيين بعد تمجيدهم للسيادة الملكية عدة قرون اكتشفوا فجأة ان بامكانهم تحويل السيادة الى الامة بمجرد تحوير بسيط في التعبير والكلمات وتسمية انفسهم ديمقراطيين لانهم يقدسون الآن « سيادة الأمة » ولكن فكرة سيادة الشعب التي نادى بها ويلسون كانت تختلف عن سيادة الامة . فسيادة الشعب هذه تخول الشعب ممارسة صلاحياته في المجالات المحلية والقومية والعالمية كيفما يتفق ذلك مع مصالحه .

واننا، بعد كل ذلك،نرى ان سيادة الشعب حسب قواعد الفكر السياسي الاميركي لا تستطيع ان تجاهر برأيها الا عندما يتكلم الشعب ضمن نطاق الدستور ، اي فيما يتعلق بتشكيل وتعديل دستور الحكومة . وعندئذ تصبح سيادة الشعب حقيقة واقعية يجب الاخذ بها عملياً . وهذا بدوره يساعدنا في بحثنا عن نتائج النظرية الاميركية في السيادة بصفتها سيادة راسخة في القانون .

يرى العقل الواعي فوراً التناقض البارز هنا أو على الاقل الاختلاط بين القانون الطبيعي والقانون الموضوعي . الم يضع الاميركان قانوناً شبه الهي فوق سلطة الاشخاص والدول ؟ وهل كان مثل ذلك القانون نافذ المفعول في المحاكم التي يحكم

فيها البشر قـــال لوك ان سيادة الشعب لا تستطيع اثبات وجودهـــا قبل حل الحكومة ولكن المفكرين الاميركيين أوضحوابأن القانون الموضوعي يفسح المجال أمام المجتمعلاثبات وجوده بصورة مستقلة عن الحكومة وحتى في حـال وجود الحكومة . اما روسو فانـــه ينفي ان يكون بوسع الجهاز السياسي ان يكبح جماح نفسه بقوانين لا يمكنه ان يتخطاها ، اما الاميركيون فقد استعانوا بقانون يصلح بنظرهم للاغراض السياسية ومناسب للتطبيق في المجالات السياسية والذي كان بالحقيقة فوق متناول المجتمع السياسي .

وكما قال هاميلتون ، يوجد قوانين سديدة في النقاش السياسي والتي لا يمكن للبشر ان يمحوها بأيديهم . لذلك فان ويلسون على حق عندما شدد على سيـادة الشعب لان صوته يمثل رد الفعل ضد سيادة البرلمان الشرعية تماماً كما مثل صوت باين رد الفعل ضد فكرة السيادة الشخصية الراسخة بشخصية ملك وراثي . ولكن فكرة سيادة الشعب لا تمدنا الا بجزء من تفكير الثورة وتعطينا فكرة ناقصة عنها . ان ويلسون ميز بوضوح بين حقلي القانون الطبيعي والموضوعي ، ولكنه لم يميز بين حقولهما التشريعية المتشابكة بينهما . ومن هنا تبرز نقطة الخلاف والتشويش المسلط عليها .

من المسلم به انه منذ نشأة الفكر القانوني الى ايامنا هذه

فان الفرع الوحيد في القانون المعترف به انــه فوق الدول والشعوب هو ما كانوا يسمونه في القرن الثامن عشر « قانون الشعوب » وما يسمونه في العصر الحديث «القانون الدولي» . غير ان هذا القانون كان يعتبر في القرن الثامن عشر حسب نظريات ويلسون فرعـاً من القانون الطبيعي او الالهي . لذا أفلا يمكن القول ان القائمين على ترجمة نظريات الثورة الاميركية في خلطهم الملحوظ بين القـانونين الطبيعي والموضوعي ، والقانون الدستوري الذي يضمن الحقوق بموجب القانون الطبيعي ، كانوا يتلمسون ابحـاثهم نحو الفكرة القانونية التي لم تضمن قواعدها الدول بل ان المجتمع هو الذي اهتدى اليها وتقبلها ؟ وانه من الواضح ان الاميركيين تقبّلوا ذلك القانون واخذوا يطبقونه على نطاق ضيق على قـانونهم الدستوري الخاص بشكل يتفوق على صلاحـية الحكومات . وفي ضوء هذه النقطة ليس من الخطأ ان تتصف نظرية السيادة الاميركية بكونها ارسيت على قواعد النظرية المرتبطة بسيادة القانون .

وليس هناك من جديد في هـذا التحليل عندما نرى ان الاميركيين قد امنوا بأن السيادة ضمن اية دولة كانت قائمة في الشعب وليس في الملوك او البرلمانات .

فالتحديد الأسمى لنشاط البشر يكمن في مجموعة من الانظمة التي نطلق عليها اسم القانون للتبسط في التعبير وكما لوحظ من

قبل فقد كان ذلك قائماً بالفعل فيما يتعلق بقضية الشركات التي لعبت دوراً هاماً في تشكيل رابطة الامبراطورية البريطانية . وبمقتضى تلك المواثيق التجارية والانظمة كان يصار الى تفويض السلطة الى شركات من امثال رابطة التجار المغامرين وشركات فرجينيا والشركات الشرقية الهندية مع تحديد سلطتها في حقل التشريع واخضاع اعضائها لسيادة القانون .

٩

العلاقة بالفكر الحديث

من المقارنة بين الافكار التي كانت سائدة في زمن ارسطو وعصرنا الحديث ، عصر التلغراف واللاسلكي نجد لدهشتنا ان العديد من المبادىء التي اعلنها ارسطو تصلح للتطبيق اليوم . ولا نكون مغالين في تصريحنا اذا قلنا ان معظم الافكار الحديثة ليست إلا بعثاً للافكار القديمة : وهكذا نرى دوماً الافكار تتكرر ولكن باثواب جديد . ولو اخذنا مثلا فكرة جون لوك وجيمس ويلسون القائلة بسيادة الشعب ،نجد هذه الفكرة تتكرر على لسان مارسليوالبادواني الذي قال بأن ارادة الشعب هي السبب المباشر لوضع القانون . ولا يهمنا كثيراً معرفة كيف نشأت الأفكار بمقدار ما يهمنا معنى ظهورها وتكرارها في فترات معينة من التاريخ .

ويبدو من الصعب الحكم على نظريات الثورة الاميركية السياسية بأنها برزت الى الوجود بدون ان يكون لها أي اساس . وحتى اذا عجزنا عن الاعتراف بفضل المفكرين

الاميركيين في ابداع افكار سياسية معينة فاننا نستطيع ان نشكرهم على تبنيهم لتلك الافكار . ومن بين تلك النظريات، النظرية التي عالجت مدى الفارق بين المجتمع والحكومة . بيد ان هناك شيئاً يميز المجتمع عن الحكومة . وظلت هذه الفكرة تحتل المقام الأول في الجدل السياسي لغاية ظهور الفكرة المنادية بالحقوق الطبيعية . ولكن ذلك لم يمنع أصحاب مدرسة الحقوق الطبيعية من انزال الظلم الاجتماعي بالكثيرين من البشر بحجة حماية حقوق اصحاب المناجم والمصانع .

اما فيما يختص بقضية التمييز بين المجتمع والحكومة ، فان مفكري الثورة لا يوافقون بحماس على مثل هذا التمييز الذي يُشدّد عليه علماء السياسة في عصرنا الحاضر . ولكن اولئك الذين يسميهم الرئيس ويلسون بالبسطاء منذ خلطوا بين الدولة والحكومة بصورة عجيبة مريبة ووده ان معظم الناس يعتقدون ان الحكومة هي الدولة ذلك لان الأولى هي التي تقوم بنشاطها ظاهراً . ويبدو ان الفئات الدينية والعمالية تقلل من اهمية الدولة من الداخل بينما تعمل الدول الاخرى والقانون الدولي ورابطة الشعوب على الانتقاص من سلطة الدولة من الخارج . وهذا ما يوصلنا بالنتيجة الى التساؤل اين سلطة الدولة الآن ؟

وهذا السؤال بدوره يقودنا لبحث فكرة اساسية أخرى

برزت الى الوجود إبان الثورة الاميركية الا وهي مبدأ توزيع السلطة الذي يعتبر قوام العقيدة الفدرالية . ولكن من اين نشأت فكرة دولة ضمن دولة ؟. كان الناس يسمعون ، في فترة ما قبل الثورة ، الانجليز يقولون : « لا يمكن وضع اي حاجز بين الولاء المطلق والاستقلال المطلق » . ولكن مع الزمن ومع الانحراف تدريجياً عن تلك الفكرة تمكن دعاة الثورة الاميركية من الوقوف على عتبة فكرة جديدة للحصول على شبه استقلال ضمن رابطة من الدول .

ويجب ان اعيد الى الاذهان هنا بأن اعظم المفكرين الانجليز كانوا يعملون على استنباط فكرة تساعد على ملاءمة الجهاز الامبريالي السياسي مع الظروف التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر . وكانت النتيجة انهم نادوا بتطبيق احدى هذه النظريات الثلاث (١) ولاء المستعمرات (٢) الاتحاد الفيدرالي الامبريالي (٣) المشاركة الامبريالية . وتبدو آخر نظرية من تلك النظريات اليوم اكثر قابلية للعمل بها في القرن العشرين ، أكان ذلك لصالح الامبريالية البريطانية اولصالح السياسة العالمية . وقد قدمت هذه النظريات مساهمة فعالة للفكر السياسي وعلى الاخص لذلك الفرع العام من الفكر السياسي بالعلاقات الدولية .

كذلك فان المختبر السياسي البريطاني هو الذي أماط اللثام عن المبدأ الذي لا يزال العديد من المفكرين العالميين

يتعثرون على اعتابه واعني بذلك المبدأ القائل بأن الحكومات خاضعة للقانون . لذلك سعيت لتبيان الكيفية التي قابل بها رجال الثورة الاميركية موضوع السيادة بيد ان معالجة مثل هذا الموضوع في الوقت الحاضر يتطلب جهداً يفوق طاقتي ، فأثرت التخلي عنه . وقد رفض الانجليز بدورهم بحثه لا لشيء الا لأن موضوع ايرلندا لطخ تاريخهم بوصمة مفجعة . كذلك كان شأن احد الكتاب المعاصرين الذي شدّد على القول بأن هذا الشعور بالرفض وبالعجز حيال هذا الموضوع يعتبر ضربة محكمة للسياسة العالمية مما جعل السيدج . ل بير يشير دون تردد الى ان العقبة الكأداء التي تحول دون تحقيق انشاء منظمة السياسية العالمية يعود الى التعثر الماثل في قضية « سيادة الدولة » . هذا التعبير الذي لا زلنا نستعمله دون الوقوف قليلا للتمعن في معناه . . اهناك حقاً دولة ذات سيادة مطلقة؟

كانت مطالب رجال الثورة الاساسية تنحصر لا بالتشديد على منحهم الاستقلال الناجز او اعطائهم بطاقة عضوية مستقلة في رابطة الشعوب ، ولكن كل ما طالبوا به هو ان لا يذوب كيانهم في الكيان البريطاني . وبدا في التفكير الثوري الاميركي ان باستطاعة الدول ان تكون ذات سيادة بمعنى انها جزء من المجتمع او جماعة من الشعوب . كما يمكن نعت فئة من الشعب بأنها سيدة امرها اذا كانت تلك الفئة تتألف من شعب ذي سيادة . ولكن المعنى هنا يختلف كثيراً

عن المعنى المقصود اطلاقه على الدولة ذات السيادة المطلقة .

وهكذا ابتدع المستعمرون عام ١٧٧٦ قاعدة للعمل . ولم تكن مشكلة الاستقلال الناجز لتثار لولا إصرار بريطانيا على تمسكها بالسياسة القائلة انه لا يمكن الجمع بين الولاء المطلق والاستقلال المطلق . ولكن المفكر السياسي الفدرالي الذي كان ينظر الى الامور من نواحيها الاقتصادية كان قد اكتشف بأن تفاوت الحياة الاجتماعية والاقتصادية بين بريطانيا ومستعمراتها عام ١٧٦٥ اصبح واضحاً الى درجة تستوجب اعادة تنظيم الامبراطورية على اسس مبنيّة على الحقائق الاقتصادية في العالم . ولكن يبدو انه استعصى على البريطانيين ادراك ما ترمز اليه الافكار القائلة بأن السلطة يجب ان توزع وان القانون الاساسي – اي الدستور – يجب ان يكون هو السيد .

Edmund S. Morgan, «Colonial Ideas of Parliamentary Power 1764-1766», from William and Mary Quarterly, 3rd. ser., V.

Edmund S. Morgan, ed., The New York Declaration of 1764.

Charles I. Mullett, Fundamental Law and the American Revolution, 1776-1776.

Parliament and the British Empire, (New York, 1929.)

T. Pitkin, Political and Civil History of the United States

D. Ramsay, History of the American Revolution.

H. Schultze, Lehrbuch des Deutschen Staatesrechtes (Leipsic 1886.)

TYLER, MOSES COIT: A Literary History of the American Revolution, (N.Y., 1897.)

WALSH, CORREA M.: The Political Science of John Adams. (N.Y., 1915.)

B.F. Wright, American Interpretations of Natural Law.

GERSON, ARMAND J.: The Organization and Early History of the Muscovy Company. (N.Y., 1912).

R. W. Gibbes, Documentary History.

GIERKE, OTTO: Introduction to the Political Theories of the Middle Age. (Trans. and Intro. by F. W. Maintland. London, 1900.)

HAINES, CHARLES GROVE: The American Doctrine of Judicial Supremacy. (N.Y., 1914)

O. W. HOLMES, The Common Law

G. E. Howard, Preliminaries of the American Revolution.

JEBB, RICHARD: The Britannic Question, (London, 1913). The Imperial Conference, (London 1911).

JENKS, EDWARD: Law and Politics in the Middle Ages. (N. Y., 1897)

KEITH, ARTHUR BERRIEDALE: British Imperial Unity and the Dominions. (Oxford, 1916).

LASKI, HAROLD J.: The Problem of Sovereignty (Yale Press, 1917); Authority in the moder State (Yale Press, 1919); Political Thought from Locke to Bentham (N. Y., 1920); Foundations of Sovereignty (N. Y., 1921).

LUCAS, CHARLES P.: The Beginnings of English Overseas Enterprise. (Oxford, 1919.)

McILWAIN, CHARLES HOWARD: The High Court of Parliament and Its Supremacy. (Boston, 1910.)

MERRIAM, CHARLES EDWARD: History of the Theory of Sovereignty since Rouseau (N.Y., 1900); History of American Political Ideas, 1865-1920. (N. Y., 1921.)

The American Revolution: A Constitutional Interpretation (New York 1923).

BARKER, ERNEST: Political Thought in England from Herbert Spencer to the Present Day. (N.Y., n.d.)

Carl Becker, Beginnings of the American People.

Carl Becker, The Declaration of Independence.

CHAMBERLAIN, MELLIN: John Adams and Other Essays. (Boston 1898.)

E. Channing, History of the United States, III

CHEYNEY, EDWARD POTTS: A History of England from the Defeat of the Armada to the Death of Elizabeth. (N.Y., 1914.) Vol. I.

F. W. Coker, Readings in Political Philosophy

DETOCQUEVILLE, ALEXIS: Democracy in America (Gilman ed.) (N.Y., 1898.)

DICEY, ALBERT VENN: Introduction to the Study of the Law and the Constitution. (8th ed. London, 1915.)

DUGUIT, LEON: Law in the Modern State. (Trans. by H.J. and F. Laski. N.Y., 1915.)

DUNNING, WILLIAM ARCHIBALD: History of Political Theories, Ancient and Mediaeval, (N.Y., 1903); History of Political Theories, from Luther to Montesquieu, (N.

Y., 1905); History of Pilitical Theories from Rousseau to Spenser, (N.Y., 1920).

Max Farrand, Development of the United States.

POWNALL, THOMAS: Administration of the Colonies, wherein their Rights and Constitutions are Discussed and Stated. (London, 1768.) LCP.

PROPOSAL OF A PLAN toward Reconciliation and Reunion with the Provinces of America and for a Union with the Other Colonies, By One of the Public. (London, 1778.) NL.

PULTENEY, WILLIAM: Thoughts on the Present State of Affairs with America, and Means of Reconciliation. (London, 1778.) LC.

RAMSAY, DAVID: A History of the American Revolution. (Phila, 1786.)

Rights of the Colonies Examined (Providence: 1765.)

J.J. Rousseau, Le Contrat Social

SEWALL, JONATHAN: v. Novanglus and Massachusettensis supra.

STEDMAN, CHARLES: A History of the Rise, Progress and Termination of the American War. (London, 1784.)

J. Steel, An Account of a Late Conference on the Occurrences in America in a Letter to a Friend (London, 1766).

The True Sentiments of America (London: 1778.)

WILSON, JAMES: Considerations on the Nature and Extent of the Legislative Authority of the British Parliament. (Phila, 1774.) LCP.

ADAMS, GEORGE BURTON: The British Empire and a League of Peace, together with an Analysis of Federal Government. (N.Y., 1919.)

JOHN LOCKE, Two Treatises on Government

MARSHALL, JOHN: A History of the Colonies Planted by England on the Continent of North America, from their Settlement to the Commencement of that War which Terminated in their Indepence. (Phila, 1824).

MASERES, FRANCIS (Massores): Consideration on the Expediency of Admitting Representatives from the American Colonies to the British House of Commons. (London, 1770.) NL.

MAYHEW, JONATHAN: The Snare Broken. A thankgiving Discourse Preached at the Desire of the West Church in Boston N.E., Friday, May 23, 1766, occasioned by the Repeal of the Stamp Act. (Boston 1766.) NL.

OTHER (The) Side of the Question, in Answer to the Late «Friendly Address to all Reasonable Americans.» By a Citizen (N.Y., 1776.) NL.

OTIS, JAMES: Vindication of the British Colonies Against the Aspersions of the Halifax Gentleman in a Letter to a Rhode Island Friend. (Boston 1762.) (London, 1769.) NL.

OTIS, JAMES: Considerations on Behalf of the Colonists in a Letter to a Noble Lord. (London, 1765.) (2nd ed.) NL.

PAINE, THOMAS: Common Sense, Addressed to the Inhabitants of America, etc., with the whole Appendix. (Phila., 1776.) NL.

T. Pitkin, Political and Civil History of the United States (1828).

POOR (A) MAN'S Advice to His Poor Neighbors: a Ballad to the Tune of Chevy Chace. (N.Y., 1774.) LCP.

of South Carolina to the Deputies of North Ameri. Assembled in the High Court of Congress at Philadelphia. (Charleston, S.C., 1774.) LC.

DULANEY, DANIEL: Considerations of the Properiety of Imposing Taxes on the British Colonies for the Purpose of Raising Revenue by An Act of Parliament. (Annapolis, Md., 1765.) UPL.

FEW, A, Political Reflections submitted to the Consideration of the British Colonies in America by a Citizen of Philadelphia. (Phila., 1774.) (Sometimes attributed to Richard Wells, esp. by M.C. Tyler and so designated in catalogue at HSP.) HSP.

GALLOWAY, JOSEPH: A Candid Examination of the Mutual Claims of Great Britain and Her Colonies. With a Plan of Accommodation of Mutual Consitutional Principles. (New York, 1775.) LCP.

GORDON, WILLIAM: A History of the Rise, Progress and Establishment of Independence of the United States of America. (London, 1788.)

HUTCHINSON, THOMAS: A History of the Province of Massachusetts Bay. (London 1838). 3 vols., of which Vol. III covers the period under consideration.

JUNIUS: Including Letter by the Same Writer under Other Signatures, to which are added his Confidential Correspondence with Mr. Wilkes and His Private Letters to Mr. H.S. Woodfall. A New and Enlarged edition with New Evidence as to the Authorship and an Analysis by the late Sir Harris Nicholas. By John Wade. 2 vols. (London, 1890.)

«A Letter from a Virginian to the Members of Congress to be held in Philadelphia.» (Boston: 1774)

in 1770.»

BERNARD, FRANCIS: Select Letters on the Government of America and the Principles of Law and Polity Applied to the American Colonies. (London, 1774.) UPL.

BLAND, RICHARD: An Enquiry Into the Rights of the British Colonies. (Williamsburg, Va., 1766.) LC. «E.G. Swem, librarian of the William and Mary College Library has edited and reprinted this rare pamphlet. (Richmond, 1922.)»

BURGH, JAMES: Political Disquisitions, or An Inquiry Into Public Errors, Defects and Abuses. (London, 1774.) 3 vols.

CARTWRIGHT, JOHN: American Independence; the Interest and Glory of Great Britain. (London, 1774.) LCP.

CHALMERS, GEORGE: Political Annals of the Present United Colonies, from their settlement to the Peace of 1763. (London, 1780.)

CONTROVERSY between Great Britain and Her Colonies Reviewed; The Several Pleas of the Colonies in Support of their Right, etc., etc. (Boston, 1769.) LCP. «Probably by William Knox, v. D.N.B.»

COOPER, MYLES: An American Querist; or, Some Questions Proposed Relative to the Present Dispute Between Great Britain and Her American Colonies (n.p., 1774.) LCP.

DICKINSON, JOHN: Letters from a Farmer in Pennsylvania to the inhabitants of the British Colonies. (Phila, 1768,) NL.

DRAYTON, WILLIAM HENRY: A letter from a Freeman

Charles F. Mullett, Some Political Writings of James Otis. (London, 1765).

OTIS, JAMES: Life of, by William Tudor. (Boston, 1823.)

PAINE, THOMAS: Works of, a vols. (M.D. Conway, ed.) (N.Y., 1894.)

PAINE, THOMAS: Life of, by Moncure D. Conway. 2 vols. (N.Y., 1908.)

QUINCY, JOSIAH: A Memoir of, by Josiah Quincy, Jr. (Boston, 1825.)

William B. Reed, Life and Correspondence of Joseph Reed.

Reports of the American Bar Association.

J.B. Scott, James Madison's Notes of the Debates in the Federal Convention, and Their Relation to a More Perfect Society of Nations.

W.S. Taylor and J.H. Pringle, eds. The Correspondence of William Pitt.

WILSON, JAMES: Works of. (Bird Wilson, ed.) 3 vols. Phila., 1803); Works of. (J.D. Andrews, ed.) 2 vols. Chicago, 1896.) A new edition of the «Life and Writings of James Wilson» by Burton Alva Konkle is announced to be published shortly. This work will supersede the two aobve.

III — CONTEMPORARY LITERATURE

ANDREWS, JOHN: A History of the War With America, France, Spain and Holland. 1775-1783. (London, 1785.) «The author was in Englishman who came to America

ADAMS, SAMUEL: Life of. By William V. Wells. 3. vols. (Boston, 1665.)

BARRINGTON-BERNARD Correspondence, The: (E. Channing and A. C. Coolidge, ed.) (Boston, 1914.)

DICKINSON, JOHN: Life and Writings of, in the Memoirs of the Pennsylvania Historical Society, Vols. XIII and XIV. Life by Charles Janeway Stillé and Works edited by Paul Leicester Ford. (Phila., 1891.)

FRANKLIN, BENJAMIN: The Works. (J. Sparks, ed.) 10 vols. (Boston, 1847.) The Complete Works of. (John Bigelow, ed.) 10 vols. (N.Y., 1887-88.) The writings of. (H. H. Smyth, ed.) 10 vols. (N. Y., 1905-9.)

R.T.H. Halsey, ed., Letters from a Farmer in Pennsylvania, to the Inhabitants of the British Colonies.

HAMILTON, ALEXANDER, Works of. (J.C. Hamilton, ed.) 7 vols. (N.Y., 1850.) (H. C. Lodge, ed.) 9 vols. (N.Y., 1885-6.)

E. Channing, History of the United State, III

HUTCHINSON, THOMAS: The Diary and Letters of. (P.O. Hutchinson, ed.) (Vol. 1, Boston, 1884; Vol. II, Boston, 1886.)

HUTCHINSON, THOMAS: Life of, by James Kendall Hosmer. (N.Y., 1896.)

IREDELL, JAMES: Life and Correspondence of, by Griffith J. McRee. 2 vols. (N. Y., 1857.)

JEFFERSON, THOMAS: The Writings of (H.A. Washington, ed.) 9 vols. (N.Y., 1853-4); The Writings of (P. L. Ford, ed.) 10 vols. (N.Y., 1892-7.)

MERRILL JENSEN, ed., English Historical Documents, IX. (American Colonial Documents to 1776).

JOURNALS OF THE CONTINENTAL CONGRESS (W. C.

Ford ed.) (Washington), 1904.)

Journals of the House of Burgesses of Virginia, 1619-1658/59.

MASSACHUSETTS STATE PAPERS: Alden Bradford, editor: Speeches of the Governors of Massachusetts, and Answers of the House of Representatives of the Same, 1765-76, and other Public Papers. (Boston, 1818).

Memoirs of the Historical Society of Pennsylvania.

Memoirs of the Penna. Hist. Soc. XIV

Plymouth Colony Records, IX.

RECORDS OF THE FEDERAL CONVENTION OF 1787 (Max Farrand, ed. 1911.)

Rhode Island Records, VI.

N.B. Shurtleff, ed., Records of the Governor and Company of the Massachusetts Bay, V.

II — BIOGRAPHIES, MEMOIRS, COLLECTED WORKS

ADAMS, JOHN: The Works of. (C. F. Adams, ed.) 10 vols. (Boston, 1856.)

ADAMS, JOHN: Life of. By Charles Francis Adams, v. Works, supra.

ADAMS, SAMUEL: The Writings of. (H.A. Cushing, ed.) 4 vols. (N.Y., 1904-8).

BIBLIOGRAPHICAL NOTES

Dozens of documents, treatises, and works were consulted by the author in the course of the preparation of his POLITICAL IDEAS OF THE AMERICAN REVOLUTION. A detailed listing, as well as a recommended bibliography for scholars interested in further reading, will be found in the American edition of POLITICAL IDEAS OF THE AMERICAN REVOLUTION (Barnes & Noble, Inc., New York). A partial list of the sources consulted follows:

I — Collections of Official Documents

ALMON, John: A Collection of Interesting and Authentic Documents Relative to the Dispute Between Great Britain and America, Shewing the Causes and Progress of the Misunderstanding from 1764 to 1775. (London, 1777.) Usually known as « Almon's Prior Documents. »

Archives of Maryland, XL

Conference of the Prime Ministers and Representatives of the United Kingdon, the Dominions and India, held in June, July and August, 1921, H.M. Stat. Office; 1921.

DOCUMENTS Relating to the Colonial History of New York. 13 vols. (N.Y., 1856-75.)

HANSARD, THOMAS CURSON: The Parliamentary History of England. Vols. XV, XVI and XVII. (London, 1813-14.)

مطابع سيميا
شارع عبد الوهاب الإنكليزي
تلفون: ٣٢٨٧٠
بيروت

الثمن
١٥٠ ق.ل.

المؤسسة الاهلية للطباعة والنشر - بيروت